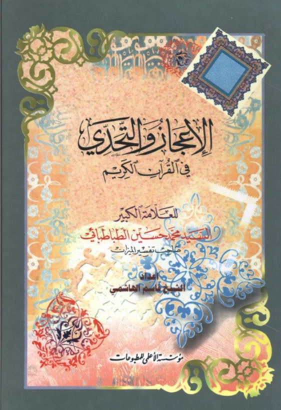

الإعجاز والتحدي
في القرآن الكريم
للعلامة الكبير
السيد محمد حسين الطباطبائي
صاحب تفسير الميزان
إعداد
الشيخ قاسم الهاشمي
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات


الإعجاز والتحدي
في القرآن الكريم



للعلامة الكبير
السيد محمد حسين الطباطبائي
صاحب تفسير الميزان

جمع وتحقيق
الشيخ قاسم الهاشمي

منشورات
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات
بيروت - لبنان
ص ب : ٧١٢٠

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

مؤسسة الأعلمي للمطبوعات

بيروت - شارع المطار - قرب كلية الهندسة
مفرق سنتر زعرور - ص ب : ١١/٧١٢٠
هاتف: ٤٥٠٤٢٦ - ٠١/٤٥٠٤٢٧ فاكس: ٠١/٤٥٠٤٢٧



Published by Alaalami Library
Beirut- Lebanon po. Box 7120
Tel - Fax: 450427
E-mail: alaalami@yahoo.com.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أفضل خلقه وأشرف بريّته أبي القاسم محمّد وعلى آله الطاهرين.

القرآن هو الناموس الإلهي الذي تكفل للناس بإصلاح الدين والدنيا، وضمن لهم سعادة الآخرة والأولى، فكل آية من آياته منبع فيّاض بالهداية ومعدن من معادن الإرشاد والرحمة، وكما جاء في الحديث الشريف عن الإمام الصادق عليه السلام «القرآن عهد الله إلى خلقه، فقد ينبغي للمرء المسلم أن ينظر في عهده تعالى[1]».

وغاية النظر والتدبّر في القرآن الكريم التفكير في آياته، والتماس غرائبه، والتعمّق في أهدافه ومقاصده.

ولذا نجد أنَّ المفسّرين بأجمعهم يعقدون بحثاً كاملاً في علوم القرآن قبل الدخول في تفسير الآيات القرآنية، ويعتبرون ذلك مفتاحاً ومدخلاً أساسياً في التعرف على مكنونات الآيات القرآنية، ثمّ نجدهم يُفصّلون القول في بعض البحوث المهمّة في هذا الباب كبحث المحكم والمتشابه والتأويل وذلك لأهميّته في تفسير القرآن الكريم، ولكل واحد منهم رأيه ومبناه في هذا الباب وممّن أحسن وأجاد في هذا الباب العلاّمة الطباطبائي قدس سره فنراه قد وضع النقاط على الحروف وأوضح ما كان غامضاً على المفسرين، وبرزت له آراء ونظريات متعدّدة في هذا الباب استطاع من خلالها أن يرد على كل الشبهات التي وُجهت على معالم القرآن الكريم وواحدة من تلك المعالم (كيفيّة جمع القرآن) (وفي زمن من جُمع القرآن) (وهل وقع تحريف

في القرآن) (وهل وقع زيادة أو نقصان في القرآن) وغيرها من الشبهات والإثارات حول هذا المنهج المعرفي، نجده قد تصدى لكل تلك الإثارات بأجوبةٍ وافية مقنعة ومن نفس القرآن الكريم، وبإمكانكم (قرّاءنا الأعزاء) مطالعة هذه البحوث في هذا المجلد للإستفادة منها، معتقدين أن من اللازم على كل مؤمنٍ قراءة هذه البحوث والتزوّد منها للدفاع عن كيان القرآن الكريم.

الفصل الأول

التحدي بالإعجاز

اعلم: أنّ دعوى القرآن أنها آية معجزة بهذا التحدّي الذي أبدته هذه الآية وهي ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة/ ٢٣) تنحل بحسب الحقيقة إلى دعويين، وهما دعوى ثبوت أصل الإعجاز وخرق العادة الجارية ودعوى أنّ القرآن مصداق من مصاديق الإعجاز ومعلوم أنّ الدعوى الثانية تثبت بثبوتها الدعوى الأُولى، والقرآن أيضاً يكتفي بهذا النمط من البيان ويتحدى بنفسه فيستنتج به كلتا النتيجتين غير أنّه يبقى الكلام على كيفيّة تحقّق الإعجاز مع اشتماله على ما لا تصدقه العادة الجارية في الطبيعة من استناد المسببات إلى أسبابها المعهودة المشخصة من غير استثناء في حكم السببيّة أو تخلّف واختلاف في قانون العليّة، والقرآن يبيّن حقيقة الأمر ويزيل الشبهة فيه.

فالقرآن يشدق في بيان الأمر من جهتين:

الأولى: أنّ الإعجاز ثابت ومن مصاديقه القرآن المثبت لأصل الإعجاز ولكونه منه بالتحدّي.

الثانية: أنّه ما هو حقيقة الإعجاز وكيف يقع في الطبيعة أمر يخرق عادتها وينقض كليّتها...

لا ريب في أنّ القرآن يتحدّى بالإعجاز في آيات كثيرة مختلفة مكيّة ومدنية تدلّ جميعها على أنّ القرآن آية معجزة خارقة حتّى أنّ الآية السابقة أعني قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن

مِّثْلِهِۦ﴾ الآية، أي من مثل النبي ﷺ استدلال على كون القرآن معجزة بالتحدّي على إتيان سورة نظيرة سورة من مثل النبي ﷺ لا أنّه استدلال على النبوّة مستقيماً وبلا واسطة، والدليل عليه قوله تعالىٰ في أوّلها: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ ولم يقل وإن كنتم في ريب من رسالة عبدنا، فجميع التحدّيات الواقعة في القرآن نحو استدلال على كون القرآن معجزة خارقة من عند الله والآيات المشتملة على التحدّي مختلفة في العموم والخصوص ومن أعمّها تحدياً قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[1]، والآية مكيّة وفيها من عموم التحدّي ما لا يرتاب فيه ذو مسكة.

فلو كان التحدّي ببلاغة بيان القرآن وفصاحة أسلوبه فقط لم يتعد التحدي قوماً خاصاً وهم العرب العرباء من الجاهليين والمخضرمين قبل اختلاط اللسان وفساده، وقد قرع بالآية أسماع الإنس والجن. وكذا غير البلاغة والجزالة من كل صفة خاصة اشتمل عليها القرآن كالمعارف الحقيقية والأخلاق الفاضلة والأحكام التشريعية والأخبار المغيبة ومعارف أُخرى لم يكشف البشر حين النزول عن وجهها النقاب إلى غير ذلك، كل واحد منها مما يعرفه بعض الثقلين دون جميعهم، فإطلاق التحدّي على الثقلين ليس إلاّ في جميع ما يمكن فيه التفاضل في الصفات.

فالقرآن آية للبليغ في بلاغته وفصاحته، وللحكيم في حكمته، وللعالم في علمه وللاجتماعي في اجتماعه، وللمقنين في تقنينهم وللسياسيين في سياستهم، وللحكام في حكومتهم، ولجميع العالمين فيما لا ينالونه جميعاً كالغيب والاختلاف في الحكم والعلم والبيان.

ومن هنا يظهر أنّ القرآن يدعي عموم إعجازه من جميع الجهات من حيث كونه إعجازاً لكل فرد من الإنس والجن من عامّة أو خاصّة أو عالم أو جاهل أو رجل أو امرأة أو فاضل بارع في فضله أو مفضول إذا كان ذا لب يشعر بالقول، فإن الإنسان مفطور على الشعور بالفضيلة وإدراك الزيادة

---

(١) الإسراء - ٨٨.

والنقيصة فيها، فلكل إنسان أن يتأمّل ما يعرفه من الفضيلة في نفسه أو في غيره من أهله ثمّ يقيس ما أدركه منها إلى ما يشتمل عليه القرآن فيقضي بالحق والنصفة، فهل يتأتى للقوّة البشريّة أن تختلق معارف إلهية مبرهنة تقابل ما أتى به القرآن وتماثله في الحقيقة؟ وهل يمكنها أن تأتي بأخلاق مبنيّة على أساس الحقائق تعادل ما أتى به القرآن في الصفاء والفضيلة؟ وهل يمكنها أن تشرّع أحكاماً تامّة فقهيّة تحصي جميع أعمال البشر من غير اختلاف يؤدي إلى التناقض مع حفظ روح التوحيد وكلمة التقوى في كل حكم ونتيجته، وسريان الطهارة في أصله وفرعه؟ وهل يمكن أن يصدر هذا الإحصاء العجيب والإتقان الغريب من رجل أمّي لم يتربّ إلاّ في حجر قوم حظهم من الإنسانيّة على مزاياها التي لا تحصى وكمالاتها التي لا تغيّا أن يرتزقوا بالغارات والغزوات ونهيب الأموال وأن يئدوا البنات ويقتلوا الأولاد خشية إملاق ويفتخروا بالآباء وينكحوا الأمهات ويتباهوا بالفجور ويذموا العلم ويتظاهروا بالجهل وهم على أنفتهم وحميّتهم الكاذبة أذلاء لكل مستذل وخطفة لكل خاطف فيوماً لليمن ويوماً للحبشة ويوماً للروم ويوماً للفرس؟ فهذا حال عرب الحجاز في الجاهليّة.

وهل يجترىء عاقل على أن يأتي بكتاب يدعيه هدى للعالمين ثمّ يودعه أخباراً في الغيب ممّا مضى ويستقبل وفيمن خلت من الأمم وفيمن سيقدم منهم لا بالواحد والاثنين في أبواب مختلفة من القصص والملاحم والمغيبات المستقبلة ثمّ لا يتخلّف شيء منها عن صراط الصدق؟.

وهل يتمكّن إنسان وهو أحد أجزاء نشأة الطبيعة الماديّة، والدار دار التحوّل والتكامل، أن يداخل في كل شأن من شؤون العالم الإنساني ويلقي إلى الدنيا معارف وعلوماً وقوانين وحكماً ومواعظ وأمثالاً وقصصاً في كل ما دقّ وجل ثمّ لا يختلف حاله في شيء منها في الكمال والنقص وهي متدرجة الوجود متفرّقة الإلقاء وفيها ما ظهر ثمّ تكرّر وفيها فروع متفرّعة على أصولها؟ هذا مع ما نراه أن كلّ إنسان لا يبقى من حيث كمال العمل ونقصه على حال واحدة.

فالإنسان اللبيب القادر على تعقّل هذه المعاني لا يشكّ في أنّ هذه المزايا الكليّة وغيرها ممّا يشتمل عليه القرآن الشريف كلها فوق القوّة البشريّة

ووراء الوسائل الطبيعيّة الماديّة وإن لم يقدر على ذلك فلم يضل في إنسانيّته ولم ينسَ ما يحكم به وجدانه الفطري أن يراجع فيما لا يحسن اختباره ويجهل مأخذه إلى أهل الخبرة به.

فإن قلت: ما الفائدة في توسعة التحدّي إلى العامّة والتعدّي عن حومة الخاصّة فإنّ العامّة سريعة الانفعال للدعوة والإجابة لكل صنيعة وقد خضعوا لأمثال الباب والبهاء والقادياني والمسيلمة على أن ما أتوا به واستدلّوا عليه أشبه بالهجر والهذيان منه بالكلام.

قلت: هذا هو السبيل في عموم الإعجاز والطريق الممكن في تمييز الكمال والتقدّم في أمر يقع فيه التفاضل والسباق، فإن أفهام الناس مختلفة اختلافاً ضرورياً والكمالات كذلك، والنتيجة الضروريّة لهاتين المقدّمتين أن يدرك صاحب الفهم العالي والنظر الصائب ويرجع من هو دون ذلك فهماً ونظراً إلى صاحبه، والفطرة حاكمة والغريزة قاضية.

ولا يقبل شيء ممّا يناله الإنسان بقواه المدركة ويبلغه فهمه العموم والشمول لكلّ فرد في كلّ زمان ومكان بالوصول والبلوغ والبقاء إلاّ ما هو من سنخ العلم والمعرفة على الطريقة المذكورة، فإن كلّ ما فرض آية معجزة غير العلم والمعرفة فإنّما هو موجود طبيعي أو حادث حسّي محكوم بقوانين المادّة محدود بالزمان والمكان فليس بمشهود إلاّ لبعض أفراد الإنسان دون بعض ولو فرض محالاً أو كالمحال عمومه لكلّ فرد منه فإنّما يمكن في مكان دون جميع الأمكنة، ولو فرض اتساعه لكلّ مكان لم يمكن اتساعه لجميع الأزمنة والأوقات.

فهذا ما تحدىٰ به القرآن تحدياً عاماً لكلّ فرد في كلّ مكان وفي كل زمان...

الفصل الثاني

التحدي بالعلم

وقد تحدّى بالعلم والمعرفة خاصّة بقوله تعالىٰ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[1]، وقوله: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾[2]، إلى غير ذلك من الآيات، فإنّ الإسلام كما يعلمه ويعرفه كل من سار في متن تعليماته من كليّاته التي أعطاها القرآن القرآن وجزئياته التي أرجعها إلى النبيﷺ بنحو قوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[3]، وقوله تعالىٰ: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾[4]، وغير ذلك متعرض للجليل والدقيق من المعارف الإلهيّة «الفلسفيّة» والأخلاق الفاضلة والقوانين الدينيّة الفرعيّة من عبادات ومعاملات وسياسات واجتماعيّات وكل ما يمسه فعل الإنسان وعمله كل ذلك على أساس الفطرة وأصل التوحيد بحيث ترجع التفاصيل إلى أصل التوحيد بالتحليل، ويرجع الأصل إلى التفاصيل بالتركيب.

وقد بيّن بقاءها جميعاً وانطباقها على صلاح الإنسان بمرور الدهور وكرورها بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[5]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ

---

(١) النحل ـ ٨٩

(٢) الأنعام ـ ٥٩.

(٣) الحشر ـ ٧.

(٤) النساء ـ ١٠٥.

(٥) فصلت ٤١ ـ ٤٢.

﴿لَحَٰفِظُونَ﴾[1]، فهو كتاب لا يحكم عليه حاكم النسخ ولا يقضي عليه قانون التحوّل والتكامل.

فإن قلت: قد استقرّت أنظار الباحثين عن الاجتماع وعلماء التقنين اليوم على وجوب تحوّل القوانين الوضعيّة الاجتماعيّة بتحوّل الاجتماع واختلافها باختلاف الأزمنة والأوقات وتقدّم المدنيّة والحضارة.

قلت: سيجيء البحث عن هذا الشأن والجواب عن الشبهة في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[2]، الآية.

وجملة القول وملخّصه أنّ القرآن يبني أساس التشريع على التوحيد الفطري والأخلاق الفاضلة الغريزية ويدعي أن التشريع يجب أن ينمو من بذر التكوين والوجود، وهؤلاء الباحثون يبنون نظرهم على تحول الاجتماع مع إلغاء المعنويات من معارف التوحيد وفضائل الأخلاق، فكلمتهم جامدة على سير التكامل الاجتماعي المادي العادم لفضيلة الروح، وكلمة الله هي العليا.

---

(١) الحجر ـ ٩.

(٢) البقرة ـ ٢١٣.

الفصل الثالث

التحدي بمن أُنزل عليه القرآن الكريم

وقد تحدّى بالنبي الأميّ الذي جاء بالقرآن المعجز في لفظه ومعناه ولم يتعلّم عند معلّم ولم يترب عند مربّ بقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[1]، فقد كان ﷺ بينهم وهو أحدهم لا يتسامى في فضل ولا ينطق بعلم حتّى لم يأت بشيء من شعر أو نثر نحواً من أربعين سنة وهو ثلثا عمره لا يحوز تقدّماً ولا يرد عظيمة من عظائم المعالي ثمّ أتى بما أتى به دفعة فأتى بما عجزت عنه فحولهم وكلت دونه ألسنة بلغائهم، ثمّ بثه في أقطار الأرض فلم يجترىء على معارضته معارض من عالم أو فاضل أو ذي لب وفطانة.

وغاية ما أخذوه عليه: أنّه سافر إلى الشام للتجارة فتعلم هذه القصص ممّن هناك من الرهبان ولم تكن أسفاره إلى الشام إلاّ مع عمّه أبي طالب قبل بلوغه وإلاّ مع ميسرة مولى خديجة وسنّه يومئذ خمسة وعشرون وهو مع من يلازمه في ليله ونهاره، ولو فرض محالاً ذلك فما هذه المعارف والعلوم؟ ومن أين هذه الحكم والحقائق؟ وممّن هذه البلاغة في البيان الذي خضعت له الرقاب وكلت دونه الألسن الفصاح؟.

وما أخذوه عليه أنّه كان يقف على قين بمكّة من أهل الروم كان يعمل

(١) يونس ـ ١٦.

السيوف ويبيعها فأنزل الله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾[1].

وما قالوا عليه أنّه يتعلّم بعض ما يتعلّم من سلمان الفارسي وهو من علماء الفرس عالم بالمذاهب والأديان مع أنّ سلمان إنّما آمن به في المدينة، وقد نزل أكثر القرآن بمكّة وفيه من جميع المعارف الكليّة والقصص ما نزلت منها بالمدينة بل أزيد فما الذي زاده إيمان سلمان وصحابته؟.

على أنّ من قرأ العهدين وتأمّل ما فيهما ثمّ رجع إلى ما قصّه القرآن من تواريخ الأنبياء السالفين وأممهم رأى أنّ التاريخ غير التاريخ والقصّة غير القصّة، ففيهما عثرات وخطايا لأنبياء الله الصالحين تنبو الفطرة، وتتنفر من أن تنسبها إلى المتعارف من صلحاء الناس وعقلائهم والقرآن يبرئهم منها، وفيها أمور أخرى لا يتعلّق بها معرفة حقيقيّة ولا فضيلة خلقيّة ولم يذكر القرآن منها إلاّ ما ينفع الناس في معارفهم وأخلاقهم وترك الباقي وهو الأكثر...

---

(١) النحل ـ ١٠٣.

الفصل الرابع

تحدي القرآن بالإخبار عن الغيب

وقد تحدّى بالإخبار عن الغيب بآيات كثيرة، منها إخباره بقصص الأنبياء السالفين وأممهم كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾[1]، الآية، وقوله تعالى بعد قصّة يوسف: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾[2]، وقوله تعالى في قصّة مريم: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾[4]، إلى غير ذلك من الآيات.

ومنها الإخبار عن الحوادث المستقبلة كقوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾[5]، وقوله تعالى في رجوع النبي ﷺ إلى مكّة بعد الهجرة: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ

---

(١) هود - ٤٩.

(٢) يوسف - ١٠٢.

(٣) آل عمران - ٤٤.

(٤) مريم - ٣٤.

(٥) الروم - ٢ - ٣.

(٦) القصص - ٨٥.

﴿اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾[1]، الآية، وقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[4]، وآيات أُخر كثيرة في وعد المؤمنين ووعيد كفّار مكّة ومشركيها.

ومن هذا الباب آيات أُخر في الملاحم نظير قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ * حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ * وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾[7]، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾[10]، ممّا يبتني حقيقة القول فيها على حقائق علميّة مجهولة عند النزول حتّى كشف الغطاء عن وجهها بالأبحاث العلميّة التي وفّق الإنسان لها في هذا العصر.

ومن هذا الباب (وهو من مختصّات هذا التفسير الباحث عن آيات القرآن باستنطاق بعضها ببعض واستشهاد بعضها على بعض) ما في سورة المائدة من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ

---

(١) الفتح ـ ٢٧.
(٢) الفتح ـ ١٥.
(٣) المائدة ـ ٧٠.
(٤) الحجر ـ ٩.
(٥) الأنبياء ٩٥ ـ ٩٧.
(٦) النور ـ ٥٥.
(٧) الأنعام ـ ٦٥.
(٨) الحجر ـ ٢٢.
(٩) الحجر ـ ١٩.
(١٠) النبأ ـ ٧.

﴿بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾[1]، الآية، وما في سورة يونس من قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾[2]، إلى آخر الآيات، وما في سورة الروم من قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾[3]، الآية، إلى غير ذلك من الآيات التي تنبىء عن الحوادث العظيمة التي تستقبل الأمة الإسلاميّة أو الدنيا عامة بعد عهد نزول القرآن.

(١) المائدة ـ ٥٤.

(٢) يونس ـ ٤٧.

(٣) الروم ـ ٣٠.

الفصل الخامس

تحدي القرآن بعدم الاختلاف فيه

وقد تحدّى أيضاً بعدم وجود الاختلاف فيه، قال تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[1] فإنّ من الضروري أنّ النشأة نشأة المادّة والقانون الحاكم فيها قانون التحوّل والتكامل فما من موجود من الموجودات التي هي أجزاء هذا العالم إلاّ وهو متدرّج الوجود متوجّه من الضعف إلى القوّة ومن النقص إلى الكمال في ذاته وجميع توابع ذاته ولواحقه من الأفعال والآثار ومن جملتها الإنسان الذي لا يزال يتحوّل ويتكامل في وجوده وأفعاله وآثاره التي منها آثاره التي يتوسّل إليها بالفكر والإدراك، فما من واحد منّا إلاّ ويرى نفسه كل يوم أكمل من أمس ولا يزال يعثر في الحين الثاني على سقطات في أفعاله وعثرات في أقواله الصادرة منه في الحين الأوّل، هذا أمر لا ينكره من نفسه إنسان ذو شعور.

وهذا الكتاب جاء به النبي ﷺ نجوماً وقرأه على الناس قطعاً قطعاً في مدّة ثلاث وعشرين سنة في أحوال مختلفة وشرائط متفاوتة في مكّة والمدينة في الليل والنهار والحضر والسفر والحرب والسلم في يوم العسرة وفي يوم الغلبة ويوم الأمن ويوم الخوف، ولإلقاء المعارف الإلهيّة وتعليم الأخلاق الفاضلة وتقنين الأحكام الدينيّة في جميع أبواب الحاجة ولا يوجد فيه أدنى اختلاف في النظم المتشابه، كتاباً متشابهاً مثاني ولم يقع في المعارف التي

---

(١) النساء ـ ٨٢.

ألقاها والأصول التي أعطاها اختلاف بتناقض بعضها مع بعض وتنافي شيء منها مع آخر، فالآية تفسّر الآية والبعض يبيّن البعض، والجملة تصدّق الجملة كما قال أمير المؤمنين علي ﷺ (ينطق بعضه ببعض ويشهد بعضه على بعض)[1] ولو كان من عند غير الله لاختلف النظم في الحسن والبهاء والقول في الشداقة والبلاغة والمعنى من حيث الفساد والصحّة ومن حيث الإتقان والمتانة.

فإن قلت: هذه مجرّد دعوى لا تتكي على دليل وقد أُخذ على القرآن مناقضات وإشكالات جمة ربّما أُلف فيه التأليفات، وهي إشكالات لفظيّة ترجع إلى قصوره في جهات البلاغة ومناقضات معنويّة تعود إلى خطئه في آرائه وأنظاره وتعليماته، وقد أجاب عنها المسلمون بما لا يرجع في الحقيقة إلاّ إلى التأويلات التي يحترزها الكلام الجاري على سنن الاستقامة وارتضاء الفطرة السليمة.

قلت: ما أُشير إليه من المناقضات والإشكالات موجودة في كتب التفسير وغيرها مع أجوبتها ومنها هذا الكتاب، فالإشكال أقرب إلى الدعوى الخالية عن البيان.

ولا تكاد تجد في هذه المؤلفات التي ذكرها المستشكِل شبهة أوردوها أو مناقضة أخذوها إلاّ وهي مذكورة في مسفورات المفسّرين مع أجوبتها فأخذوا الإشكالات وجمعوها ورتبوها وتركوا الأجوبة وأهملوها، ونعم ما قيل: لو كانت عين الحب متّهمة فعين البغض أولى بالتهمة.

فإن قلت: فما تقول في النسخ الواقع في القرآن وقد نص عليه القرآن نفسه في قوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾[2]، وقوله: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾[3]، وهل النسخ إلاّ اختلاف في النظر لو سلّمنا أنّه ليس من قبيل المناقضة في القول؟.

---

(١) نهج البلاغة.

(٢) البقرة ـ ١٠٦.

(٣) النحل ـ ١٠١.

قلت: النسخ كما أنّه ليس من المناقضة في القول وهو ظاهر كذلك ليس من قبيل الاختلاف في النظر والحكم وإنّما هو ناشٍ من الاختلاف في المصداق من حيث قبوله انطباق الحكم يوماً لوجود مصلحته فيه وعدم قبوله الانطباق يوماً آخر لتبدّل المصلحة من مصلحة أُخرى توجب حكماً آخر، ومن أوضع الشهود على هذا أنّ الآيات المنسوخة الأحكام في القرآن مقترنة بقرائن لفظيّة تومىء إلى أن الحكم المذكور في الآية سينسخ كقوله تعالىٰ: ﴿يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾[1] (انظر إلى التلويح الذي تعطيه الجملة الأخيرة) وكقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ إلى أن قال ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾[2] حيث تمّم الكلام بما يشعر بأن الحكم مؤجّل...

(١) النساء - ١٤.

(٢) البقرة - ١٠٩.

الفصل السادس

التحدّي بالبلاغة

وقد تحدّى القرآن بالبلاغة كقوله تعالىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[1]، والآية مكيّة، وقوله تعالىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾[2]، والآية أيضاً مكيّة وفيها التحدّي بالنظم والبلاغة فإنّ ذلك هو الشأن الظاهر من شؤون العرب المخاطبين بالآيات يومئذ، فالتاريخ لا يرتاب أنّ العرب العرباء بلغت من البلاغة في الكلام مبلغاً لم يذكره التاريخ لواحدة من الأمم المتقدّمة عليهم والمتأخّرة عنهم ووطئوا موطناً لم تطأه أقدام غيرهم في كمال البيان وجزالة النظم ووفاء اللفظ ورعاية المقام وسهولة المنطق. وقد تحدّى عليهم القرآن بكلّ تحدّ ممكن ممّا يثير الحمية ويوقد نار الأنفة والعصبيّة، وحالهم في الغرور ببضاعتهم والاستكبار عن الخضوع للغير في صناعتهم ممّا لا يرتاب فيه، وقد طالت مدّة التحدّي وتمادى زمان الاستنهاض فلم يجيبوه إلاّ بالتجافي ولم يزدهم إلاّ العجز ولم يكن منهم إلاّ الاستخفاء والفرار، كما قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ

(١) هود ـ ١٣ ـ ١٤.

(٢) يونس ـ ٣٨ ـ ٣٩.

﴿مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾[1].

وقد مضى من القرون والأحقاب ما يبلغ أربعة عشر قرناً ولم يأت بما يناظره آت ولم يعارضه أحد بشيء إلاّ أخزى نفسه وافتضح في أمره. وقد ضبط النقل بعض هذه المعارضات والمناقشات، فهذا مسيلمة عارض سورة الفيل بقوله: «الفيل ما الفيل وما أدراك ما الفيل له ذنب وبيل وخرطوم طويل» وفي كلام له في الوحي يخاطب السجاح النبية «فنولجه فيكن إيلاجاً، ونخرجه منكن إخراجاً» فانظر إلى هذه الهذيانات واعتبر، وهذه سورة عارض بها الفاتحة بعض النصارى «الحمد للرحمن ربّ الأكوان، الملك الديان لك العبادة وبك المستعان اهدنا صراط الإيمان» إلى غير ذلك من التقوّلات.

فإن قلت: ما معنى كون التأليف الكلامي بالغاً إلى مرتبة معجزة للإنسان ووضع الكلام ممّا سمحت به قريحة الإنسان؟ فكيف يمكن أن يترشّح من القريحة ما لا تحيط به والفاعل أقوى من فعله ومنشىء الأثر محيط بأثره؟.

وبتقريب آخر، الإنسان هو الذي جعل اللفظ علامة دالّة على المعنى لضرورة الحاجة الاجتماعيّة إلى تفهيم الإنسان ما في ضميره لغيره فخاصّة الكشف عن المعنى في اللفظ خاصّة وضعيّة اعتباريّة مجعولة للإنسان، ومن المحال أن يتجاوز هذه الخاصّة المترشّحة عن قريحة الإنسان حد قريحته فتبلغ مبلغاً لا تسعه طاقة القريحة، فمن المحال حينئذ أن يتحقّق في اللفظ نوع من الكشف لا تحيط به القريحة وإلاّ كانت غير الدلالة الوضعيّة الاعتباريّة، مضافاً إلى أن التراكيب الكلاميّة لو فرض أن بينها تركيباً بالغاً حد الإعجاز كان معناه أنّ كل معنى من المعاني المقصودة ذو تراكيب كلامية مختلفة في النقص والكمال والبلاغة وغيرها، وبين تلك التراكيب تركيب هو أرقاها وأبلغها لا تسعه طاقة البشر، وهو التركيب المعجز، ولازمه أن يكون في كلّ معنى مطلوب تركيب واحد إعجازي مع أنّ القرآن كثيراً ما يورد في المعنى الواحد بيانات مختلفة وتراكيب متفرّقة، وهو في

---

(1) هود - ٥.

القصص واضح لا ينكر ولو كانت تراكيبه معجزة لم يوجد منها في كلّ معنى مقصود إلاّ واحد لا غير.

قلت: هاتان الشبهتان وما شاكلهما هي الموجبة لجمع من الباحثين في إعجاز القرآن في بلاغته أن يقولوا بالصرف، ومعنى الصرف أنّ الإتيان بمثل القرآن أو سور أو سورة واحدة منه محال على البشر لمكان آيات التحدّي وظهور العجز من أعداء القرآن منذ قرون، ولكن لا لكون التأليفات الكلاميّة التي فيها في نفسها خارجة عن طاقة الإنسان وفائقة على القوّة البشريّة، مع كون التأليفات جميعاً أمثالاً لنوع النظم الممكن للإنسان، بل لأنّ الله سبحانه يصرف الإنسان عن معارضتها والإتيان بمثلها بالإرادة الإلهيّة الحاكمة على إرادة الإنسان حفظاً لآية النبوّة ووقاية لحمى الرسالة.

وهذا قول فاسد لا ينطبق على ما يدلّ عليه آيات التحدّي بظاهرها كقوله: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ[1]، الآية، فإنّ الجملة الأخيرة ظاهرة في أنّ الاستدلال بالتحدّي إنّما هو على كون القرآن نازلاً لا كلاماً تقوّله رسول الله ﷺ وإنّ نزوله إنّما هو بعلم الله لا بإنزال الشياطين كما قال تعالىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَل لَا يُؤْمِنُونَ * فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ * وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ * إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾[3]، والصرف الذي يقولون به إنّما يدلّ على صدق الرسالة بوجود آية هي الصرف، لا على كون القرآن كلاماً لله نازلاً من عنده، ونظير هذه الآية الآية الأخرى، وهي قوله: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾[4]، الآية، فإنّها ظاهرة في أنّ الذي يوجب استحالة إتيان البشر بمثل القرآن وضعف قواهم وقوى كل من يعينهم على

(١) هود ـ ١٣ و١٤.
(٢) الطور ـ ٣٤.
(٣) الشعراء ـ ٢١٢.
(٤) يونس ـ ٣٩.

ذلك من تحمّل هذا الشأن هو أنّ للقرآن تأويلاً لم يحيطوا بعلمه فكذّبوه، ولا يحيط به علماً إلاّ الله فهو الذي يمنع المعارض عن أن يعارضه لا أنّ الله سبحانه يصرفهم عن ذلك مع تمكّنهم منه لولا الصرف بإرادة من الله تعالىٰ.

وكذا قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[1]، الآية، فإنّه ظاهر في أنّ الذي يعجز الناس عن الإتيان بمثل القرآن إنّما هو كونه في نفسه على صفة عدم الاختلاف لفظاً ومعنى ولا يسع لمخلوق أن يأتي بكلام غير مشتمل على الاختلاف، لا أنّ الله صرفهم عن مناقضته بإظهار الاختلاف الذي فيه هذا، فما ذكروه من أنّ إعجاز القرآن بالصرف كلام لا ينبغي الركون إليه.

وأمّا الإشكال باستلزام الإعجاز من حيث البلاغة المحال بتقريب أنّ البلاغة من صفات الكلام الموضوع ووضع الكلام من آثار القريحة الإنسانيّة فلا يمكن أن يبلغ من الكمال حدّاً لا تسعه طاقة القريحة وهو مع ذلك معلول لها لا لغيرها، فالجواب عنه أن الذي يستند من الكلام إلى قريحة الإنسان إنّما هو كشف اللفظ المفرد عن معناه وأمّا سرد الكلام ونضد الجمل بحيث يحاكي جمال المعنى المؤلف وهيئته على ما هو عليه في الذهن بطبعه حكاية تامّة أو ناقصة وإراءة واضحة أو خفيّة، وكذا تنظيم الصورة العلمية في الذهن بحيث يوافق الواقع في جميع روابطه ومقدّماته ومقارناته ولواحقه أو في كثير منها أو في بعضها دون بعض فإنّما هو أمر لا يرجع إلى وضع الألفاظ بل إلى نوع مهارة في صناعة البيان وفن البلاغة تسمح به القريحة في سرد الألفاظ ونظم الأدوات اللفظيّة ونوع لطف في الذهن يحيط به القوّة الذاهنة على الواقعة المحكيّة بأطرافها ولوازمها ومتعلّقاتها.

فهٰهنا جهات ثلاث يمكن أن تجتمع في الوجود أو تفترق فربّما أحاط إنسان بلغة من اللغات فلا يشذّ عن علمه لفظ لكنّه لا يقدر على التهجي والتكلّم، وربّما تمهّر الإنسان في البيان وسرد الكلام لكن لا علم له

(١) النساء ـ ٨٢.

بالمعارف والمطالب فيعجز عن التكلّم فيها بكلام حافظ لجهات المعنى حاكٍ لجمال صورته التي هو عليها في نفسه، وربّما تبحّر الإنسان في سلسلة من المعارف والمعلومات ولطفت قريحته ورقّت فطرته لكن لا يقدر على الإفصاح عن ما في ضميره، وعيَّ عن حكاية ما يشاهده من جمال المعنى ومنظره البهيج.

فهذه أمور ثلاثة: أوّلها راجع إلى وضع الإنسان بقريحته الاجتماعية والثاني والثالث راجعان إلى نوع من لطف القوّة المدركة، ومن البيّن أنّ إدراك القوى المدركة منا محدودة مقدّرة لا تقدر على الإحاطة بتفاصيل الحوادث الخارجيّة والأمور الواقعيّة بجميع روابطها، فلسنا على أمن من الخطأ قط في وقت من الأوقات، ومع ذلك فالاستكمال التدريجي الذي في وجودنا أيضاً يوجب الاختلاف التدريجي في معلوماتنا أخذاً من النقص إلى الكمال فأي خطيب أشدق وأي شاعر مفلق فرضته لم يكن ما يأتيه في أوّل أمره موازناً لما تسمح به قريحته في أواخر أمره؟ فلو فرضنا كلاماً إنسانياً أي كلام فرضناه لم يكن في مأمن من الخطأ لفرض عدم اطلاع متكلمه بجميع أجزاء الواقع وشرائطه (أولاً) ولم يكن على حدّ كلامه السابق ولا على زنة كلامه اللاحق بل ولا أوّله يساوي آخره وإن لم نشعر بذلك لدقّة الأمر، لكن حكم التحول والتكامل عام (ثانياً) وعلى هذا فلو عثرنا على كلام فصل لا هزل فيه (وجدّ الهزل هو القول بغير علم محيط) ولا اختلاف يعتريه لم يكن كلاماً بشرياً، وهو الذي يفيده القرآن بقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[1] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلرَّجْعِ * وَٱلْأَرْضِ ذَاتِ ٱلصَّدْعِ * إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ * وَمَا هُوَ بِٱلْهَزْلِ﴾[2]، انظر إلى موضع القسم بالسماء والأرض المتغيرتين والمعنى المقسم به في عدم تغيّره واتكائه على حقيقة ثابتة هي تأويله (وسيأتي ما يراد في القرآن من لفظ التأويل) وقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ * فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا

---

(١) النساء - ٨٢.

(٢) الطارق - ١٤.

(٣) البروج - ٢٢.

﴿لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ * وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ * فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ * لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾[2]، فهذه الآيات ونظائرها تحكي عن اتكاء القرآن في معانيه على حقائق ثابتة غير متغيّرة ولا متغيّر ما يتكي عليها.

إذا عرفت ما مرّ علمت أن استناد وضع اللغة إلى الإنسان لا يقتضي أن لا يوجد تأليف كلامي فوق ما يقدر عليه الإنسان الواضع له، وليس ذلك إلاّ كالقول بأنّ القين الصانع للسيوف يجب أن يكون أشجع ممن يستعملها وواضع النرد والشطرنج يجب أن يكون أمهر ممن يلعب بهما ومخترع العود يجب أن يكون أقوى ممن يضرب بها.

فقد تبيّن من ذلك كلّه أنّ البلاغة التامّة معتمدة على نوع من العلم المطابق للواقع من جهة مطابقة اللفظ للمعنى ومن جهة مطابقة المعنى المعقول للخارج الذي تحكيه الصورة الذهنيّة.

أمّا اللفظ فأن يكون الترتيب الذي بين أجزاء اللفظ بحسب الوضع مطابقاً للترتيب الذي بين أجزاء المعنى المعبّرع عنه باللفظ بحسب الطبع فيطابق الوضع الطبع كما قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز.

وأمّا المعنى فأن يكون في صحّته وصدقه معتمداً على الخارج الواقع بحيث لا يزول عمّا هو عليه من الحقيقة، وهذه المرتبة هي التي تتكي عليها المرتبة السابقة، وكم من هزل بليغ في هزليّته لكنّه لا يقاوم الجد، وكم من كلام بليغ مبني على الجهالة لكنّه لا يعارض ولا يسعه أن يعارض الحكمة، والكلام الجامع بين عذوبة اللفظ وجزالة الأسلوب وبلاغة المعنى وحقيقة الواقع هو أرقى الكلام.

وإذا كان الكلام قائماً على أساس الحقيقة ومنطبق المعنى عليها تمام الإنطباق لم يكذّب الحقائق الأخر ولم تكذبه فإن الحق مؤتلف الأجزاء

---

(١) الزخرف ـ ٤.

(٢) الواقعة ـ ٧٩.

ومتّحد الأركان لا يبطل حق حقاً، ولا يكذب صدق صدقاً، والباطل هو الذي ينافي الباطل وينافي الحق، انظر إلى مغزى قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾[1]، فقد جعل الحق واحداً لا تفرق فيه ولا تشتت، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ﴾[2]، فقد جعل الباطل متشتّتاً ومشتّتاً ومتفرّقاً ومفرقاً.

وإذا كان الأمر كذلك فلا يقع بين أجزاء الحق اختلاف بل نهاية الائتلاف، يجر بعضه إلى بعض، وينتج بعضه البعض كما يشهد بعضه على بعض ويحكي بعضه البعض.

وهذا من عجيب أمر القرآن فإن الآية من آياته لا تكاد تصمت عن الدلالة ولا تعقم عن الإنتاج، كلما ضمت آية إلى آية مناسبة أنتجت حقيقة من أبكار الحقائق ثمّ الآية الثالثة تصدقها وتشهد بها، هذا شأنه وخاصّته وسترى في خلال البيانات في هذا الكتاب نبذاً من ذلك على أنّ الطريق متروك غير مسلوك ولو أنّ المفسّرين ساروا هذا المسير لظهر لنا إلى اليوم ينابيع من بحاره العذبة وخزائن من أثقاله النفيسة.

فقد اتّضح بطلان الإشكال من الجهتين جميعاً فإنّ أمر البلاغة المعجزة لا يدور مدار اللفظ حتّى يقال إنّ الإنسان هو الواضع للكلام فكيف لا يقدر على أبلغ الكلام وأفصحه وهو واضح، أو يقال إن أبلغ التركيبات المتصوّرة تركيب واحد من بينها فكيف يمكن التعبير عن معنى واحد بتركيبات متعدّدة مختلفة السياق والجميع فائق قدرة البشر بالغ حد الإعجاز بل المدار هو المعنى الحافظ لجميع جهات الذهن والخارج[3]...

لا شبهة في دلالة القرآن على ثبوت الآية المعجزة وتحققها بمعنى الأمر الخارق للعادة الدالّ على تصرف ما وراء الطبيعة في عالم الطبيعة ونشأة المادّة لا بمعنى الأمر المبطل لضرورة العقل.

---

(١) يونس ـ ٣٢.

(٢) الأنعام ـ ١٥٣.

(٣) راجع المبحث في الميزان المجلد الأول ص ٦١.

وما تمحله بعض المنتسبين إلى العلم من تأويل الآيات الدالّة على ذلك توفيقاً بينها وبين ما يتراءى من ظواهر الأبحاث الطبيعيّة «العلميّة» اليوم تكلّف مردود إليه.

والذي يفيده القرآن الشريف في معنى خارق العادة وإعطاء حقيقته نذكره في فصول من الكلام.



الفصل الأول

تصديق القرآن لقانون العلية العامة

إنّ القرآن يثبت للحوادث الطبيعيّة أسباباً ويصدق قانون العليّة العامّة كما يثبته ضرورة العقل وتعتمد عليه الأبحاث العلميّة والأنظار الاستدلاليّة، فإنّ الإنسان مفطور على أن يعتقد لكل حادث مادي علّة موجبة من غير تردّد وارتياب. وكذلك العلوم الطبيعيّة.وسائر الأبحاث العلميّة تعلل الحوادث والأمور المربوطة بما تجده من أمور أُخرى صالحة للتعليل، ولا نعني بالعلّة إلاّ أن يكون هناك أمر واحد أو مجموع أمور إذا تحققت في الطبيعة مثلاً تحقّق عندها أمر آخر نسميه المعلول بحكم التجارب كدلالة التجربة على أنّه كلّما تحقّق احتراق لزم أن يتحقّق هناك قبله علّة موجبة له من نار أو حركة أو اصطكاك أو نحو ذلك، ومن هنا كانت الكليّة وعدم التخلّف من أحكام العليّة والمعلوليّة ولوازمهما.

وتصديق هذا المعنى ظاهر من القرآن فيما جرى عليه وتكلّم فيه من موت وحياة ورزق وحوادث أُخرى علوية سماويّة أو سفليّة أرضيّة على أظهر وجه، وإن كان يسندها جميعاً بالآخرة إلى الله سبحانه لفرض التوحيد.

فالقرآن يحكم بصحة قانون العليّة العامّة بمعنى أنّ سبباً من الأسباب إذا تحقّق مع ما يلزمه ويكتنف به من شرائط التأثير من غير مانع لزمه وجود مسببه مترتّباً عليه بإذن الله سبحانه وإذا وجد المسبّب كشف ذلك عن تحقّق سببه لا محالة...

الفصل الثاني

إثبات القرآن ما يخرق العادة

ثمّ إنّ القرآن يقتص ويخبر عن جملة من الحوادث والوقائع لا يساعد عليه جريان العادة المشهودة في عالم الطبيعة على نظام العلّة والمعلول الموجود، وهذه الحوادث الخارقة للعادة هي الآيات المعجزة التي ينسبها إلى عدّة من الأنبياء الكرام كمعجزات نوح وهود وصالح وإبراهيم ولوط وداود وسليمان وموسى وعيسى ومحمّد ﷺ فإنّها أمور خارقة للعادة المستمرة في نظام الطبيعة.

لكن يجب أن يعلم أنّ هذه الأُمور والحوادث وإن أنكرتها العادة واستبعدتها إلاّ أنّها ليست أموراً مستحيلة بالذات بحيث يبطلها العقل الضروري كما يبطل قولنا الإيجاب والسلب يجتمعان معاً ويرتفعان معاً من كل جهة وقولنا الشيء يمكن أن يسلب عن نفسه وقولنا: الواحد ليس نصف الاثنين وأمثال ذلك من الأمور الممتنعة بالذات، كيف وعقول جم غفير من المليين منذ أعصار قديمة تقبل ذلك وترتضيه من غير إنكار ورد ولو كانت المعجزات ممتنعة بالذات لم يقبلها عقل عاقل ولم يستدلّ بها على شيء ولم ينسبها أحد إلى أحد.

على أنّ أصل هذه الأمور أعني المعجزات ليس ممّا تنكره عادة الطبيعة بل هي ممّا يتعاوره نظام المادّة كل حين بتبديل الحي إلى ميّت والميّت إلى الحي وتحويل صورة إلى صورة وحادثة إلى حادثة ورخاء إلى بلاء وبلاء إلى رخاء، وإنّما الفرق بين صنع العادة وبين المعجزة الخارقة هو

أنّ الأسباب الماديّة المشهودة التي بين أيدينا إنّما تؤثر أثرها مع روابط مخصوصة وشرائط زمانيّة ومكانيّة خاصّة تقضي بالتدريج في التأثير، مثلاً العصا وإن أمكن أن تصير حيّة تسعى والجسد البالي وإن أمكن أن يصير إنساناً حيّاً لكن ذلك إنّما يتحقّق في العادة بعلل خاصّة وشرائط زمانيّة ومكانيّة مخصوصة تنتقل بها المادّة من حال إلى حال وتكتسي صورة بعد صورة حتّى تستقر وتحل بها الصورة الأخيرة المفروضة على ما تصدّقه المشاهدة والتجربة لا مع أي شرط اتّفق أو من غير علّة أو بإرادة مريد كما هو الظاهر من حال المعجزات والخوارق التي يقصها القرآن.

وكما أنّ الحس والتجربة الساذجين لا يساعدان على تصديق هذه الخوارق للعادة كذلك النظر العلمي الطبيعي، لكونه معتمداً على السطح المشهود من نظام العلّة والمعلول الطبيعيين، أعني به السطح الذي يستقرّ عليه التجارب العلمية اليوم والفرضيّات المعلّلة للحوادث الماديّة.

إلاّ أن حدوث الحوادث الخارقة للعادة إجمالاً ليس في وسع العلم إنكاره والستر عليه، فكم من أمر عجيب خارق للعادة يأتي به أرباب المجاهدة وأهل الارتياض كل يوم تمتلي به العيون وتنشره النشريات ويضبطه الصحف والمسفورات بحيث لا يبقى لذي لب في وقوعها شك ولا في تحققها ريب.

وهذا هو الذي ألجأ الباحثين في الآثار الروحيّة من علماء العصر أن يعللوه بجريان أمواج مجهولة الكتريسية مغناطيسيّة فافترضوا أن الارتياضات الشاقّة تعطي للإنسان سلطة على تصريف أمواج مرموزة قويّة تملكه أو تصاحبه إرادة وشعور وبذلك يقدر على ما يأتي به من حركات وتحريكات وتصرفات عجيبة في المادّة خارقة للعادة بطريق القبض والبسط ونحو ذلك.

وهذه الفرضية لو تمت واطردت من غير انتقاض لأدّت إلى تحقّق فرضيّة جديدة وسيعة تعلل جميع الحوادث المتفرقة التي كانت تعلّلها جميعاً أو تعلل بعضها الفرضيات القديمة على محور الحركة والقوّة ولساقت جميع الحوادث الماديّة إلى التعلل والارتباط بعلّة واحدة طبيعية.

فهذا قولهم والحق معهم في الجملة إذ لا معنى لمعلول طبيعي لا علّة

طبيعية له مع فرض كون الرابطة طبيعيّة محفوظة، وبعبارة أُخرى إنّا لا نعني بالعلّة الطبيعيّة إلاّ أن تجتمع عدّة موجودات طبيعية مع نسب وروابط خاصّة فيتكون منها عند ذلك موجود طبيعي جديد حادث متأخر عنها مربوط بها بحيث لو انتقض النظام السابق عليه لم يحدث ولم يتحقّق وجوده.

وأمّا القرآن الكريم فإنّه وإن لم يشخّص هذه العلّة الطبيعيّة الأخيرة التي تعلّل جميع الحوادث الماديّة العاديّة والخارقة للعادة (على ما نحسبه) بتشخيص اسمه وكيفيّة تأثيره لخروجه عن غرضه العام إلاّ أنّه مع ذلك يثبت لكل حادث مادي سبباً مادياً بإذن الله تعالىٰ، وبعبارة أُخرى يثبت لكل حادث مادي مستند في وجوده إلى الله سبحانه (والكل مستند) مجرى مادياً وطريقاً طبيعياً به يجري فيض الوجود منه تعالىٰ إليه. قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾[1]، فإن صدر الآية يحكم بالإطلاق من غير تقييد أنّ كل من اتقى الله وتوكّل عليه وإن كانت الأسباب العادية المحسوبة عندنا أسباباً تقضي بخلافه وتحكم بعدمه فإنّ الله سبحانه حسبه فيه وهو كائن لا محالة، كما يدلّ عليه أيضاً إطلاق قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾[3]، وقوله تعالىٰ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[4].

ثمّ الجملة التالية وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾[5] يعلّل إطلاق الصدر، وفي هذا المعنى قوله: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[6]، وهذه جملة مطلقة غير مقيّدة بشيء البتة، فللّه سبحانه سبيل إلى كلّ حادث تعلقت به مشيئته وإرادته وإن كانت السبل العادية والطرق المألوفة مقطوعة منتفية هناك.

---

(١) الطلاق - ٣.

(٢) البقرة - ١٨٦.

(٣) المؤمن - ٦٠.

(٤) الزمر - ٣٦.

(٥) الطلاق - ٣.

(٦) يوسف - ٢١.

وهذا يحتمل وجهين: أحدهما أن يتوسل تعالىٰ إليه من غير سبب مادي وعلّة طبيعيّة بل بمجرّد الإرادة وحدها، وثانيهما أن يكون هناك سبب طبيعي مستور عن علمنا يحيط به الله سبحانه ويبلغ ما يريده من طريقه إلاّ أن الجملة التالية من الآية المعللة لما قبلها أعني قوله تعالى ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾، تدلّ على ثاني الوجهين فإنّها تدلّ على أن كلّ شيء من المسببات أعم مما تقتضيه الأسباب العادية أو لا تقتضيه فإنّ له قدراً قدره الله سبحانه عليه، وارتباطات مع غيره من الموجودات واتصالات وجودية مع ما سواه، لله سبحانه أن يتوسّل منها إليه وإن كانت الأسباب العادية مقطوعة عنه غير مرتبطة به إلاّ أنّ هذه الاتصالات والارتباطات ليست مملوكة للأشياء أنفسها حتّى تطيع في حال وتعصى في أخرى بل مجعولة بجعله تعالىٰ مطيعة منقادة له.

فالآية تدلّ على أنّه تعالىٰ جعل بين الأشياء جميعها ارتباطات واتصالات له أن يبلغ إلى كلّ ما يريد من أي وجه شاء وليس هذا نفياً للعليّة والسببيّة بين الأشياء بل إثبات أنّها بيد الله سبحانه يحولها كيف شاء وأراد، ففي الوجود عليّة وارتباط حقيقي بين كل موجود وما تقدّمه من الموجودات المنتظمة غير أنّها ليست على ما نجده بين ظواهر الموجودات بحسب العادة (ولذلك نجد الفرضيات العلمية الموجودة قاصرة عن تعليل جميع الحوادث الوجوديّة) بل على ما يعلمه الله تعالىٰ وينظمه. وهذه الحقيقة هي التي تدلّ عليها آيات القدر كقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[2]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿الذي خلق فسوى والذي قدّر فهدى﴾[4]، وكذا قوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن

---

(١) الحجر ـ ٢١.

(٢) القمر ـ ٤٩.

(٣) الفرقان ـ ٢.

(٤) الأعلى ـ ٣.

(٥) الحديد ـ ٢٢.

﴿مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[1]، فـإنّ الآية الأولى وكذا بقيّة الآيات تدلّ على أن الأشياء تنزل من ساحة الإطلاق إلى مرحلة التعين والتشخص بتقدير منه تعالىٰ وتحديد يتقدّم على الشيء ويصاحبه ولا معنى لكون الشيء محدوداً مقدراً في وجوده إلاَّ أن يتحدّد ويتعيّن بجميع روابطه التي مع سائر الموجودات والموجود المادي مرتبط بمجموعة من الموجودات الماديّة الأخرى التي هي كالقالب الذي يقلب به الشيء ويعيّن وجوده ويحدّده ويقدّره فما من موجود مادي إلاَّ وهو متقدّر مرتبط بجميع الموجودات الماديّة التي تتقدّمه وتصاحبه فهو معلول لآخر مثله لا محالة.

ويمكن أن يستدل أيضاً على ما مرَّ بقوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[2]، وقوله تعالىٰ: ﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[3]، فإن الآيتين بانضمام ما مرّت الإشارة إليه من أنّ الآيات القرآنيّة تصدقّ قانون العليّة العام، تنتج المطلوب.

وذلك أنّ الآية الأولى تعمم الخلقة لكلّ شيء فما من شيء إلاَّ وهو مخلوق لله عزّ شأنه، والآية الثانية تنطق بكون الخلقة والإيجاد على وتيرة واحدة ونسق منتظم من غير أختلاف يؤدي إلى الهرج والجزاف والقرآن كما عرفت أنه يصدق قانون العليّة العام في ما بين الموجودات الماديّة، ينتج أنّ نظام الوجودة في الموجودات الماديّة سواء كانت على جري العادة أو خارقة لها على صراط مستقيم غير متخلف ووتيرة واحدة في استناد كلّ حادث فيه إلى العلّة المتقدّمة عليه الموجبة له. ومن هنا يستنتج أنّ الأسباب العادية التي ربما يقع التخلف بينها وبين مسبباتها ليست بأسباب حقيقية بل هناك أسباب حقيقيّة مطردة غير متخلفة الأحكام والخواص كما ربّما يؤيده التجارب العلمي في جراثيم الحياة وفي خوارق العادة كما مرَّ.

---

(١) التغابن ـ ١١.

(٢) المؤمن ـ ٦٢.

(٣) هود ـ ٥٦.

الفصل الثالث

القرآن في إسناده إلى العلة المادية يسند إلى الله

ثمّ إنّ القرآن كما يثبت بين الأشياء العليّة والمعلوليّة ويصدق سببيّة البعض للبعض كذلك يسند الأمر في الكل إلى الله سبحانه فيستنتج منه أنّ الأسباب الوجوديّة غير مستقلة في التأثير والمؤثر الحقيقي بتمام معنى الكلمة ليس إلاّ الله عزّ سلطانه. قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَى ٱللَّهِ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[4] إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة الدالّة على أنّ كلّ شيء مملوك محض لله لا يشاركه فيه أحد، وله أن يتصرّف فيها كيف شاء وأراد وليس لأحد أن يتصرّف في شيء منها إلاّ من بعد أن يأذن الله لمن شاء ويملّكه التصرّف من غير استقلال في هذا التمليك أيضاً، بل مجرّد إذن لا يستقل به المأذون له دون أن يعتمد على إذن الآذن، قال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾[5]، وقال تعالى:

---

(١) الأعراف ـ ٥٣.

(٢) البقرة ـ ٢٨٤.

(٣) الحديد ـ ٥.

(٤) النساء ـ ٧٧.

(٥) آل عمران ـ ٢٦.

﴿ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾[1] إلى غير ذلك من الآيات، وقال تعالىٰ أيضاً: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[2]، وقال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ﴾[3]. فالأسباب تملكت السببيّة بتمليكه تعالىٰ، وهي غير مستقلّة في عين أنّها مالكة وهذا المعنى هو الذي يعبّر سبحانه عنه بالشفاعة والإذن، فمن المعلوم أنّ الإذن إنّما يستقيم معناه إذا كان هناك مانع من تصرّف المأذون فيه، والمانع أيضاً إنّما يتصوّر فيما كان هناك مقتض موجود يمنع المانع عن تأثيره ويحول بينه وبين تصرّفه.

فقد بان أنّ في كلّ السبب مبدئاً مؤثراً مقتضياً للتأثير به يؤثر في مسبّبه والأمر مع ذلك لله سبحانه.

(١) طه ـ ٥٠.

(٢) البقرة ـ ٢٥٥.

(٣) يونس ـ ٣.

الفصل الرابع

القرآن يثبت تأثيراً في نفوس الأنبياء في الخوارق

ثمّ إنه تعالى قال: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ قُضِيَ بِالْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ﴾[1].

فأفاد إناطة إتيان أية آية من أيّ رسول بإذن الله سبحانه فبيّن أن إتيان الآيات المعجزة من الأنبياء وصدورها عنهم إنّما هو لمبدأ مؤثر موجود في نفوسهم الشريفة متوقّف في تأثيره على الإذن كما مرّ في الفصل السابق.

وقال تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[2].

والآية كما أنّها تصدق صحّة السحر في الجملة كذلك تدلّ على أنّ السحر أيضاً كالمعجزة في كونه عن مبدأ نفساني في الساحر لمكان الإذن.

وبالجملة جميع الأمور الخارقة للعادة سواء سميت معجزة أو سحراً أو غير ذلك ككرامات الأولياء وسائر الخصال المكتسبة بالارتياضات والمجاهدات جميعها مستندة إلى مبادىء نفسانية ومقتضيات إراديّة على ما

---

(١) المؤمن ـ ٧٨.

(٢) البقرة ـ ١٠٢.

يشير إليه كلامه سبحانه إلاً أن كلامه ينص على أنّ المبدأ الموجود عند الأنبياء والرسل والمؤمنين هو الفائق الغالب على كلّ سبب وفي كلّ حال، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ۞ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَالِبُونَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِيٓ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ ﴿٥١﴾﴾[3]، والآيات مطلقة غير مقيّدة.

ومن هنا يمكن أن يستنتج أنّ هذا المبدأ الموجود المنصور أمر وراء الطبيعة وفوق المادّة. فإنّ الأمور المادية مقدّرة محدودة مغلوبة لما هو فوقها قدراً واحداً عند التزاحم والمغالبة والأمور المجرّدة أيضاً وإن كانت كذلك إلاً أنّها لا تزاحم بينها ولا تمانع إلاً أن تتعلّق بالمادّة بعض التعلّق. وهذا المبدأ النفساني المجرّد المنصور بإرادة الله سبحانه إذا قابل مانعاً مادياً أفاض إمداداً على السبب بما لا يقاومه سبب مادي يمنعه فافهم.

---

(١) الصافات ـ ١٧١ ـ ١٧٣.

(٢) المجادلة ٢١.

(٣) المؤمن ـ ٥١.

الفصل الخامس

القرآن كما يسند الخوارق إلى تأثير النفوس يسندها إلى أمر الله

ثمّ إنّ الجملة الأخيرة من الآية السابقة في الفصل أعني قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ قُضِيَ بِالْحَقِّ﴾، الآية، تدلّ على أنّ تأثير هذا المقتضي يتوقّف على أمر من الله تعالىٰ بصاحب الإذن الذي كان يتوقّف عليه أيضاً فتأثير هذا المقتضي يتوقّف على مصادفته الأمر أو اتحاده معه.

وقد فسّر الأمر في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[1]، بكلمة الإيجاد وقول: كن. وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[2]، وقال: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ * لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[3]، دلّت الآيات على أنّ الأمر الذي للإنسان أن يريده وبيده زمام اختياره لا يتحقّق موجوداً إلاّ أن يشاء الله ذلك بأن يشاء أن يشاء الإنسان ويريد إرادة الإنسان فإنّ الآيات الشريفة في مقام أن أفعال الإنسان الإرادية وإن كانت بيد الإنسان بإرادته لكن الإرادة والمشيئة ليست بيد الإنسان بل هي مستندة إلى مشيئة الله سبحانه، وليست في مقام بيان أنّ

---

(١) يس ـ ٨٢.

(٢) الدهر ـ ٢٩، ٣٠.

(٣) التكوير ـ ٢٧، ٢٨، ٢٩.

كلّ ما يريده الإنسان فقد أراده الله فإنّه خطأ فاحش ولازمه أن يتخلّف الفعل عن إرادة الله سبحانه عند تخلّفه عن إرادة الإنسان، تعالى الله عن ذلك. مع أنّه خلاف ظواهر الآيات الكثيرة الواردة في هذا المورد كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾[1]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[2]، إلى غير ذلك فإرادتنا ومشيئتنا إذا تحققت فينا فهي مرادة بإرادة الله ومشيئته لها وكذا أفعالنا مرادة له تعالىٰ من طريق إرادتنا ومشيئتنا بالواسطة. وهما أعني الإرادة والفعل جميعاً متوقفان على أمر الله سبحانه وكلمة كن.

فالأمور جميعاً سواء كانت عادية أو خارقة للعادة وسواء كان خارق العادة في جانب الخير والسعادة كالمعجزة والكرامة، أو في جانب الشر كالسحر والكهانة مستندة في تحقّقها إلى أسباب طبيعيّة، وهي مع ذلك متوقّفة على إرادة الله، لا توجد إلاً بأمر الله سبحانه أي بأن يصادف السبب أو يتّحد مع أمر الله سبحانه.

وجميع الأشياء وإن كانت من حيث استناد وجودها إلى الأمر الإلهي على حدّ سواء بحيث إذا تحقّق الإذن والأمر تحقّقت عن أسبابها، وإذا لم يتحقّق الإذن والأمر لم تتحقّق، أي لم تتم السببيّة إلاً أنّ قسماً منها وهو المعجزة من الأنبياء أو ما سأله عبد ربّه بالدعاء لا يخلو عن إرادة موجبة منه تعالىٰ وأمر عزيمة كما يدلّ عليه قوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾[3]، الآية، وقوله تعالىٰ: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[4]، الآية، وغير ذلك من الآيات المذكورة في الفصل السابق.

---

(١) السجدة ـ ١٣.

(٢) يونس ـ ٩٩.

(٣) المجادلة ـ ٢١.

(٤) البقرة ـ ١٨٦.

الفصل السادس

القرآن يسند المعجزة إلى سبب غير مغلوب

فقد تبيّن من الفصول السابقة من البحث أن المعجزة كسائر الأمور الخارقة للعادة لا تفارق الأسباب العادية في الاحتياج إلى سبب طبيعي وأنّ مع الجميع أسباباً باطنيّة وأنّ الفرق بينها أنّ الأمور العادية ملازمة لأسباب ظاهريّة تصاحبها الأسباب الحقيقيّة الطبيعيّة غالباً أو مع الأغلب، ومع تلك الأسباب الحقيقيّة إرادة الله وأمره، والأمور الخارقة للعادة من الشرور كالسحر والكهانة مستندة إلى أسباب طبيعيّة مفارقة للعادة مقارنة للسبب الحقيقي بالإذن والإرادة كاستجابة الدعاء ونحو ذلك من غير تحد يبتنى عليه ظهور حق الدعوة وأنّ المعجزة مستندة إلى سبب طبيعي حقيقي بإذن الله وأمره إذا كان هناك تحد يبتني عليه صحّة النبوّة والرسالة والدعوة إلى الله تعالى وأنّ القسمين الآخرين يفارقان سائر الأقسام في أنّ سببهما لا يصير مغلوباً مقهوراً قط بخلاف سائر المسببات.

فإن قلت: فعلى هذا لو فرضنا الإحاطة والبلوغ إلى السبب الطبيعي الذي للمعجزة كانت المعجزة ميسورة ممكنة الإتيان لغير النبي أيضاً ولم يبق فرق بين المعجزة وغيرها إلاّ بحسب النسبة والإضافة فقط فيكون حينئذ أمر ما معجزة بالنسبة إلى قوم غير معجزة بالنسبة إلى آخرين، وهم المطّلعون على سببها الطبيعي الحقيقي، وفي عصر دون عصر، وهو عصر العلم، فلو ظفر البحث العلمي على الأسباب الحقيقيّة الطبيعيّة القصوى لم يبق مورد للمعجزة ولم تكشف المعجزة عن الحق.

ونتيجة هذا البحث أنّ المعجزة لا حجيّة فيها إلاً على الجاهل بالسبب فليست حجة في نفسها.

قلت كلاّ فليست المعجزة معجزة من حيث أنّها مستندة إلى سبب طبيعي مجهول حتّى تنسلخ عن اسمها عند ارتفاع الجهل وتسقط عن الحجيّة، ولا أنّها معجزة من حيث استنادها إلى سبب مفارق للعادة، بل هي معجزة من حيث أنّها مستندة إلى أمر مفارق للعادة غير مغلوب السبب قاهرة العلّة البتة، وذلك كما أنّ الأمر الحادث من جهة استجابة الدعاء كرامة من حيث استنادها إلى سبب غير مغلوب كشفاء المريض مع أنّه يمكن أن يحدث من غير جهته كجهة العلاج بالدواء غير أنّه حينئذ أمر عادي يمكن أن يصير سببه مغلوباً مقهوراً بسبب آخر أقوىٰ منه.



الفصل السابع

القرآن يعد المعجزة برهاناً على صحة الرسالة لا دليلاً عامياً

وههنا سؤال وهو أنّه ما هي الرابطة بين المعجزة وبين حقيّة دعوى الرسالة مع أنّ العقل لا يرىٰ تلازماً بين صدق الرسول في دعوته إلى الله سبحانه وبين صدور أمر خارق للعادة عن الرسول على أنّ الظاهر من القرآن الشريف، تقرير ذلك فيما يحكيه من قصص عدّة من الأنبياء كهود وصالح وموسىٰ وعيسىٰ ومحمّد ﷺ فإنّهم على ما يقصه القرآن حينما بثوا دعوتهم سألوا عن آية تدلّ على حقيّة دعواهم فأجابوهم فيما سألوا وجاءوا بالآيات، وربّما أعطوا المعجزة في أوّل البعثة قبل أن يسألهم أممهم شيئاً من ذلك كما قال تعالىٰ في موسىٰ ﷺ وهارون: ﴿ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَٰتِى وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى﴾[1]، وقال تعالىٰ في عيسى ﷺ: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[2] وكذا إعطاء القرآن معجزة للنبي ﷺ وبالجملة فالعقل الصريح لا يرى تلازماً بين حقيّة ما أتى به الأنبياء والرسل من

---

(١) طه ـ ٤٢.

(٢) آل عمران ـ ٤٩.

معارف المبدأ والمعاد وبين صدور أمر يخرق العادة عنهم.

مضافاً إلى أنّ قيام البراهين الساطعة على هذه الأُصول الحقّة يغني العالم البصير بها عن النظر في أمر الإعجاز ولذا قيل إنّ المعجزات لإقناع نفوس العامّة لقصور عقولهم عن إدراك الحقائق العقليّة وأمّا الخاصّة فإنّهم في غنى عن ذلك.

والجواب عن هذا السؤال أنّ الأنبياء والرسل ﷺ لم يأتوا بالآيات المعجزة لإثبات شيء من معارف المبدأ والمعاد ممّا يناله العقل كالتوحيد والبعث وأمثالهما وإنّما اكتفوا في ذلك بحجة العقل والمخاطبة من طريق النظر والاستدلال كقوله تعالىٰ: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1]، في الاحتجاج على التوحيد وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ * أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾[2]، في الاحتجاج على البعث. وإنّما سئل الرسل المعجزة وأتوا بها لإثبات رسالتهم وتحقيق دعواها.

وذلك أنّهم ادعوا الرسالة من الله بالوحي وأنّه بتكليم إلهي أو نزول ملك ونحو ذلك وهنا شيء خارق للعادة في نفسه من غير سنخ الإدراكات الظاهرة والباطنة التي يعرفها عامّة النّاس ويجدونها من أنفسهم، بل إدراك مستور عن عامّة النفوس لو صح وجوده لكان تصرفاً خاصّاً مما وراء الطبيعة في نفوس الأنبياء فقط، مع أنّ الأنبياء كغيرهم من أفراد الناس في البشريّة وقواها، ولذلك صادفوا إنكاراً شديداً من الناس ومقاومة عنيفة في ردّه على أحد وجهين:

فتارة حاول الناس إيطال دعواهم بالحجّة كقوله تعالىٰ: ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾[3]، استدلوا فيها

---

(١) إبراهيم ـ ١٠.

(٢) ص ـ ٢٨.

(٣) إبراهيم ـ ١٠.

على بطلان دعواهم الرسالة بأنهم مثل سائر الناس والناس لا يجدون شيئاً ممّا يدعونه من أنفسهم مع وجود المماثلة، ولو كان لكان في الجميع أو جاز للجميع ولهذا، وهنا أجاب الرسل عن حجتهم بما حكاه الله تعالىٰ عنهم بقوله: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾[1]، فردّوا عليهم بتسليم المماثلة وأنّ الرسالة من منن الله الخاصّة، والاختصاص ببعض النعم الخاصّة لا ينافي المماثلة، فللناس اختصاصات، نعم لو شاء الله أن يمن على من يشاء منهم فعل ذلك من غير مانع فالنبوة مختصّة بالبعض وإن جاز على الكل.

ونظير هذا الاحتجاج قولهم في النبي ﷺ على ما حكاه الله تعالىٰ: ﴿أَأُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِن بَيْنِنَا﴾[2]، وقولهم كما حكاه الله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[3].

ونظير هذا الاحتجاج أو قريب منه ما في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا * أَوْ يُلْقَىٰ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾[4]، ووجه الاستدلال أنّ دعوى الرسالة توجب أن لا يكون بشراً مثلنا لكونه ذا أحوال من الوحي وغيره ليس فينا فلِمَ يأكل الطعام ويمشي في الأسواق لاكتساب المعيشة؟ بل يجب أن ينزل معه ملك يشاركه في الإنذار أو يلقى إليه كنز فلا يحتاج إلى المشي في الأسواق للكسب أو تكون له جنّة فيأكل منها لا ممّا نأكل منه من طعام، فردّ الله تعالىٰ عليهم بقوله: ﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ إلى أن قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾[5]، ورد تعالىٰ في موضع آخر مطالبتهم مباشرة الملك للإنذار بقوله: ﴿وَلَوْ

---

(١) إبراهيم ـ ١٣.
(٢) ص ـ ٨.
(٣) الزخرف ـ ٣١.
(٤) الفرقان ـ ٨.
(٥) الفرقان ـ ٢٠.

جَعَلْنَهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾[1].

وقريب من ذلك الاحتجاج أيضاً ما في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَٰئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾[2]، فأبطلوا بزعمهم دعوى الرسالة بالوحي بمطالبة أن يشهدوا نزول الملك أو رؤية الرب سبحانه لمكان المماثلة مع النبي، فردّ الله تعالىٰ عليهم ذلك بقوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَٰئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾[3]، فذكر أنّهم والحال حالهم لا يرون الملائكة إلاّ مع حال الموت كما ذكره في موضع آخر بقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ * لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَٰئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ * مَا نُنَزِّلُ الْمَلَٰئِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذًا مُّنظَرِينَ﴾[4] وتشتمل هذه الآيات الأخيرة على زيادة في وجه الاستدلال، وهو تسليم صدق النبي ﷺ في دعواه إلاّ أنّه مجنون وما يحكيه ويخبر به أمر يسوّله له الجنون غير مطابق للواقع كما في موضع آخر من قوله: ﴿وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ﴾[5].

وبالجملة فأمثال هذه الآيات مسوقة لبيان إقامتهم الحجّة على إبطال دعوى النبوّة من طريق المماثلة.

وتارة أخرى أقاموا أنفسهم مقام الإنكار وسؤال الحجّة والبيّنة على صدق الدعوة لاشتمالها على ما تنكره النفوس ولا تعرفه العقول (على طريقة المنع مع السند باصطلاح فن المناظرة) وهذه البيّنة هي المعجزة بيان ذلك أنّ دعوى النبوّة والرسالة من كل نبي ورسول على ما يقصّه القرآن إنّما كانت بدعوى الوحي والتكليم الإلهي بلا واسطة أو بواسطة نزول الملك، وهذا أمر لا يساعد عليه الحسّ ولا تؤيده التجربة فيتوجّه عليه الإشكال من جهتين: إحداهما من جهة عدم الدليل عليه، والثانية من جهة الدليل على

---

(١) الأنعام ـ ٩.

(٢) الفرقان ـ ٢١.

(٣) الفرقان ـ ٢٢.

(٤) الحجر ـ ٨.

(٥) القمر ـ ٩.

عدمه، فإنّ الوحي والتكليم الإلهي وما يتلوه من التشريع والتربية الدينية مما لا يشاهده البشر من أنفسهم والعادة الجارية في الأسباب والمسببات تنكره فهو أمر خارق للعادة وقانون العليّة العامّة لا يجوّزه، فلو كان النبي صادقاً في دعواه النبوّة والوحي كان لازمه أنّه متّصل بما وراء الطبيعة، مؤيد بقوّة إلهيّة تقدر على خرق العادة وأنّ الله سبحانه يريد بنبوّته والوحي إليه خرق العادة فلو كان هذا حقّاً ولا فرق بين خارق وخارق كان من الممكن أن يصدر من النبي خارق آخر للعادة من غير مانع وأن يخرق الله العادة بأمر آخر يُصدّق النبوّة والوحي من غير مانع عنه فإنّ حكم الأمثال واحد فلئن أراد الله هداية الناس بطريق خارق للعادة وهو طريق النبوّة والوحي فليؤيّدها وليصدّقها بخارق آخر وهو المعجزة.

وهذا هو الذي بعث الأمم إلى سؤال المعجزة على صدق دعوى النبوة كلما جاءهم رسول من أنفسهم بعث بالفطرة والغريزة وكان سؤال المعجزة لتأييد الرسالة وتصديقها لا للدلالة على صدق المعارف الحقة التي كان الأنبياء يدعون إليها ممّا يمكن أن يناله البرهان كالتوحيد والمعاد ونظير هذا ما لو جاء رجل بالرسالة إلى قوم من قبل سيدهم الحاكم عليهم ومعه أوامر ونواه يدعيها للسيد فإنّ بيانه لهذه الأحكام وإقامته البرهان على أن هذه الأحكام مشتملة على مصلحة القوم وهم يعلمون أن سيدهم لا يريد إلاّ صلاح شأنهم، إنّما يكفي في كون الأحكام التي جاء بها حقة صالحة للعمل، ولا تكفي البراهين والأدلّة المذكورة في صدق رسالته وأن سيدهم أراد منهم بإرساله إليهم ما جاء به من الأحكام بل يطالبونه ببيّنة أو علامة تدلّ على صدقه في دعواه ككتاب بخطه وخاتمه يقرؤونه أو علامة يعرفونها، كما قال المشركون للنبي ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾[1].

فقد تبيّن بما ذكرناه أولاً: التلازم بين صدق دعوى الرسالة وبين المعجزة وأنّها الدليل على صدق دعواها لا يتفاوت في ذلك حال الخاصّة والعامّة في دلالتها وإثباتها وثانياً أن ما يجده الرسول والنبي من الوحي ويدركه منه من غير سنخ ما نجده بحواسنا وعقولنا النظرية الفكرية فالوحي

---

(١) الإسراء ـ ٩٣.

غير الفكر الصائب، وهذا المعنى في كتاب الله تعالىٰ من الوضوح والسطوع بحيث لا يرتاب فيه من له أدنىٰ فهم وأقل إنصاف.

وقد انحرف في ذلك جمع من الباحثين من أهل العصر فراموا بناء المعارف الإلهيّة والحقائق الدينية على ما وضعته العلوم الطبيعية من أصالة المادّة المتحوّلة المتكاملة فقد رأوا أن الإدراكات الإنسانيّة خواص ماديّة مترشحة من الدماغ وأن الغايات الوجودية وجميع الكمالات الحقيقية استكمالات فردية أو اجتماعية مادية.

فذكروا أن النبوّة نوع نبوغ فكري وصفاء ذهني يستحضر به الإنسان المسمى نبياً كمال قومه الاجتماعي ويريد به أن يخلصهم من ورطة الوحشية والبربرية إلى ساحة الحضارة والمدنية فيستحضر ما ورثه من العقائد والآراء ويطبقها على مقتضيات عصره ومحيط حياته فيقنن لهم أصولاً اجتماعية وكليات عملية يستصلح بها أفعالهم الحيوية ثمّ يتمم ذلك بأحكام وأمور عبادية ليستحفظ بها خواصهم الروحية لافتقار الجامعة الصالحة والمدنية الفاضلة إلى ذلك ويتفرع على هذا الافتراض:

أولاً: أن النبي إنسان متفكر نابغ يدعو قومه إلى صلاح محيطهم الاجتماعي.

ثانياً: أن الوحي هو انتقاش الأفكار الفاضلة في ذهنه.

ثالثاً: أن الكتاب السماوي مجموع هذه الأفكار الفاضلة المنزهة عن التهوسات النفسانية والأغراض النفسانية الشخصية.

ورابعاً: أن الملائكة التي أخبر بها النبي قوى طبيعية تدبّر أمور الطبيعة أو قوى نفسانية تفيض كمالات النفوس عليها، وأن روح القدس مرتبة من الروح الطبيعية المادية تترشح منها هذه الأفكار المقدسة، وأن الشيطان مرتبة من الروح تترشح منها الأفكار الردية وتدعو إلى الأعمال الخبيثة المفسدة للاجتماع، وعلى هذا الأسلوب فسروا الحقائق التي أخبر بها الأنبياء كاللوح والقلم والعرش والكرسي والكتاب والحساب والجنة والنار بما يلائم الأصول المذكورة.

وخامساً: أن الأديان تابعة لمقتضيات أعصارها تتحوّل بتحولها.

وسادساً: أن المعجزات المنقولة عن الأنبياء المنسوبة إليهم خرافات مجعولة أو حوادث محرّفة لنفع الدين وحفظ عقائد العامة عن التبدل بتحول الأعصار أو لحفظ مواقع أئمة الدين ورؤساء المذهب عن السقوط والاضمحلال إلى غير ذلك مما أبدعه قوم وتبعهم آخرون.

هذه جمل ما ذكروه والنبوة بهذا المعنى لأن تسمى لعبة سياسية أولى بها من أن تسمىٰ نبوّة إلهية، والكلام التفصيلي في أطراف ما ذكروه خارج عن البحث المقصود في هذا المقام.

والذي يمكن أن يقال فيه هاهنا أن الكتب السماوية والبيانات النبوية المأثورة على ما بأيدينا لا توافق هذا التفسير ولا تناسبه أدنى مناسبة، وإنما دعاهم إلى هذا النوع من التفسير إخلادهم إلى الأرض وركونهم إلى مباحث المادة فاستلزموا إنكار ما وراء الطبيعة وتفسير الحقائق المتعالية عن المادة بما يسلخها عن شأنها ويعيدها إلى المادة الجامدة.

وما ذكره هؤلاء هو في الحقيقة تطور جديد فيما كان يذكره آخرون فقد كانوا يفسرون جميع الحقائق المأثورة في الدين بالمادة غير أنهم كانوا يثبتون لها وجودات غائبة عن الحسّ كالعرش والكرسي واللوح والقلم والملائكة ونحوها من غير مساعدة الحسّ والتجربة على شيء من ذلك ثمّ لما اتسع نطاق العلوم الطبيعية وجرى البحث على أساس الحس والتجربة لزم الباحثين على ذلك الأسلوب أن ينكروا لهذه الحقائق وجوداتها المادية الخارجة عن الحسّ أو البعيدة عنه وأن يفسروها بما يعيدها إلى الوجود المادي المحسوس ليوافق الدين ما قطع به العلم ويستحفظ بذلك عن السقوط.

فهاتان الطائفتان بين باغ وعاد، أما القدماء من المتكلمين فقد فهموا من البيانات الدينية مقاصدها حق الفهم من غير مجاز غير أنهم رأوا أن مصاديقها جميعاً أمور مادية محضة لكنها غائبة عن الحس غير محكومة بحكم المادة أصلاً والواقع خلافه، وأما المتأخرون من باحثي هذا العصر ففسروا البيانات الدينية بما أخرجوها به عن مقاصدها البيّنة الواضحة، وطبقوها على حقائق مادية ينالها الحس وتصدقها التجربة مع أنها ليست بمقصودة ولا البيانات اللفظية تنطبق على شيء منها. والبحث الصحيح يوجب أن تفسر هذه البيانات اللفظية على ما يعطيها اللفظ في العرف واللغة

ثمّ يعتمد في أمر المصداق على ما يفسر به بعض الكلام بعضاً ثمّ ينظر هل الأنظار العلمية تنافيها أو تبطلها؟ فلو ثبت فيها في خلال ذلك شيء خارج عن المادة وحكمها فإنما الطريق إليه إثباتاً أو نفياً طور آخر من البحث غير البحث الطبيعي الذي تتكفله العلوم الطبيعية، فما للعلم الباحث عن الطبيعة وللأمر الخارج عنها؟ فإن العلم الباحث عن المادة وخواصها ليس من وظيفته أن يتعرض لغير المادة وخواصها لا إثباتاً ولا نفياً.

ولو فعل شيئاً منه باحث من بحّاثه كان ذلك منه شططاً من القول، نظير ما لو أراد الباحث في علم اللغة أن يستظهر من علمه حكم الفلك نفياً أو إثباتاً...[1].

(١) انظر جميع ما تقدم في المجلد الأول من تفسير الميزان ص ٧٥.

نزول القرآن

١ ـ النزول حقيقته وتعريفه:

قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾[1].

النزول هو الورود على المحل من العلو، والفرق بين الإنزال والتنزيل أن الإنزال دفعي والتنزيل تدريجي، والقرآن اسم للكتاب المنزل على نبيه محمد ﷺ باعتبار كونه مقروّاً كما قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[2] ويطلق على مجموع الكتاب وعلى أبعاضه.

والآية تدلّ على نزول القرآن في شهر رمضان، وقد قال تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾[3]، وهو ظاهر في نزوله تدريجياً في مجموع مدة الدعوة وهي ثلاث وعشرون سنة تقريباً والمتواتر من التاريخ يدلّ على ذلك، ولذلك ربما استشكل عليه بالتنافي بين الآيتين.

٢ ـ كيفية نزول القرآن:

وربما أُجيب عنه: بأنه نزل دفعة على سماء الدنيا في شهر رمضان ثمّ

(١) البقرة ـ ١٨٥.

(٢) الزخرف ـ ٣.

(٣) الإسراء ـ ١٠٦.

نزل على رسول الله ﷺ نجوماً وعلى مكث في مدة ثلاث وعشرين سنة ـ مجموع مدة الدعوة ـ وهذا جواب مأخوذ من الروايات التي سننقل بعضها في البحث عن الروايات. وقد أورد عليه: بأن تعقيب قوله تعالى: ﴿أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ بقوله: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾[1]، لا يساعد على ذلك إذ لا معنى لبقائه على وصف الهداية والفرقان في السماء مدة سنين.

وأُجيب: بأن كونه هادياً من شأنه أن يهدي من يحتاج إلى هدايته من الضلال، وفارقاً إذا التبس حق بباطل لا ينافي بقاءه مدة على حال الشأنية من غير فعلية التأثير حتى يحل أجله ويحين حينه، ولهذا نظائر وأمثال في القوانين المدنية المنتظمة التي كلما حان حين مادة من موادها أجريت وخرجت من القوة إلى الفعل.

والحقّ أن حكم القوانين والدساتير غير حكم الخطابات التي لا يستقيم أن تتقدم على مقام التخاطب ولو زماناً يسيراً، وفي القرآن آيات كثيرة من هذا القبيل كقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾[4] على أن في القرآن ناسخاً ومنسوخاً، ولا معنى لاجتماعهما في زمان بحسب النزول.

وربما أُجيب عن الإشكال: أن المراد من نزول القرآن في شهر رمضان أن أول ما نزل منه نزل فيه، ويرد عليه: أن المشهور عندهم أن النبيﷺ إنما بعث بالقرآن، وقد بعث اليوم السابع العشرين من شهر رجب وبينه وبين رمضان أكثر من ثلاثين يوماً وكيف تخلو البعثة في هذه المدة من نزول القرآن، على أن أول سورة اقرأ باسم ربك، يشهد على أنها أول سورة

---

(١) البقرة ـ ١٨٥.
(٢) المجادلة ـ ١.
(٣) الجمعة ـ ١١.
(٤) الأحزاب ـ ٢٣.

نزلت وأنها نزلت بمصاحبة البعثة، وكذا سورة المدّثر تشهد أنها نزلت في أول الدعوة وكيف كان فمن المستبعد جداً أن تكون أول آية نزلت في شهر رمضان، على أن قوله تعالىٰ: ﴿أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾، غير صريح الدلالة على أن المراد بالقرآن أول نازل منه ولا قرينة تدل عليه في الكلام فحمله عليه تفسير من غير دليل، ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾[1]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[2]، فإن ظاهر هذه الآيات لا يلائم كون المراد من إنزال القرآن أول إنزاله أو إنزال أول بعض من أبعاضه ولا قرينة في الكلام تدل على ذلك.

والذي يعطيه التدبّر في آيات الكتاب أمر آخر فإن الآيات الناطقة بنزول القرآن في شهر رمضان أو في ليلة منه إنما عبرت عن ذلك بلفظ الإنزال الدال على الدفعة دون التنزيل كقوله تعالىٰ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾[3]، وقوله تعالىٰ: ﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾[4]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ واعتبار الدفعة إما بلحاظ اعتبار المجموع في الكتاب أو البعض النازل منه كقوله تعالىٰ: ﴿كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[5]. فإن المطر إنما ينزل تدريجياً لكن النظر ها هنا معطوف إلى أخذه مجموعاً واحداً، ولذلك عبّر عنه بالإنزال دون التنزيل، وكقوله تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾[6]، وإما لكون الكتاب ذا حقيقة أُخرى وراء ما نفهمه بالفهم العادي الذي يقضي فيه بالتفرق والتفصيل والانبساط والتدريج هو المصحّح لكونه واحداً غير تدريجي ونازلاً بالإنزال دون التنزيل.

وهذا الاحتمال الثاني هو اللائح من الآيات الكريمة كقوله تعالى:

(١) الدخان ـ ٢ و٣.
(٢) القدر ـ ١.
(٣) البقرة ـ ١٨٥.
(٤) الدخان ـ ١ إلى ٣.
(٥) يونس ـ ٢٤.
(٦) ص ـ ٢٩.

﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[1] فإن هذا الإحكام مقابل التفصيل، والتفصيل هو جعله فصلاً فصلاً وقطعة قطعة فالإحكام كونه بحيث لا يتفصّل فيه جزء من جزء ولا يتميز بعض من بعض لرجوعه إلى معنى واحد لا أجزاء ولا فصول فيه، والآية ناطقة بأن هذا التفصيل المشاهد في القرآن إنما طرأ عليه بعد كونه محكماً غير مفصّل.

وأوضح منه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ * هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ـ إلى أن قال ـ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾[3] فإن الآيات الشريفة وخاصة ما في سورة يونس ظاهرة الدلالة على أن التفصيل أمر طارىء على الكتاب فنفس الكتاب شيء والتفصل الذي يعرضه شيء آخر، وأنهم إنما كذّبوا بالتفصيل من الكتاب لكونهم ناسين لشيء يؤول إليه هذا التفصيل وغافلين عنه، وسيظهر لهم يوم القيامة ويضطرون إلى علمه فلا ينفعهم الندم ولات حين مناص وفيها إشعار بأن أصل الكتاب تأويل تفصيل الكتاب.

وأوضح منه قوله تعالى: ﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾[4] فإنه ظاهر في أن هناك كتاباً مبيناً عرض عليه جعله مقروءاً عربياً، وإنما ألبس لباس القراءة والعربية ليعقله الناس وإلاّ فإنه ـ وهو في أُم الكتاب ـ عند الله، علي لا يصعد إليه العقول، حكيم لا يوجد فيه فصل وفصل. وفي الآية تعريف للكتاب المبين وأنه أصل القرآن العربي المبين، وفي هذا المساق أيضاً قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ * وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ

---

(١) هود ـ ١.

(٢) الأعراف ـ ٥٢ و٥٣.

(٣) يونس ـ ٣٧ و٣٩.

(٤) الزخرف ـ ١ إلى ٤.

* ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَٰبٍ مَّكۡنُونٍ * لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ * تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[1] فإنه ظاهر في أن للقرآن موقعاً هو في الكتاب المكنون لا يمسّه هناك أحد إلاّ المطهرون من عباد الله وأن التنزيل بعده، وأما قبل التنزيل فله موقع في كتاب مكنون عن الأغيار وهو الذي عبّر عنه في آيات الزخرف، بأم الكتاب، وفي سورة البروج، باللّوح المحفوظ، حيث قال تعالىٰ: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوۡحٍ مَّحۡفُوظِۭ﴾[2]، وهذا اللوح إنما كان محفوظاً لحفظه من ورود التغيّر عليه، ومن المعلوم أن القرآن المنزّل تدريجاً لا يخلو عن ناسخ ومنسوخ وعن التدريج الذي هو نحو من التبدّل، فالكتاب المبين الذي هو أصل القرآن وحكمه الخالي عن التفصيل أمر وراء هذا المنزّل، وإنما هذا بمنزلة اللباس لذاك.

ثم إن هذا المعنى أعني: كون القرآن في مرتبة التنزيل بالنسبة إلى الكتاب المبين ـ ونحن نسمّيه بحقيقة الكتاب ـ بمنزلة اللباس من المتلبّس وبمنزلة المثال من الحقيقة وبمنزلة المثَل من الغرض المقصود بالكلام هو المصحّح لأن يطلق القرآن أحياناً على أصل الكتاب كما في قوله تعالىٰ: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوۡحٍ مَّحۡفُوظِۭ﴾، إلى غير ذلك وهذا الذي ذكرنا هو الموجب لأن يحمل قوله: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ على إنزال حقيقة الكتاب والكتاب المبين إلى قلب رسول الله ﷺ دفعة كما أُنزل القرآن المفصّل على قلبه تدريجاً في مدة الدعوة النبوية.

وهذا هو الذي يلوح من نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥ﴾[3]، وقوله تعالىٰ: ﴿لَا تُحَرِّكۡ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ * إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ * فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ﴾[4]، فإن الآيات ظاهرة في أن رسول الله ﷺ كان له علم بما سينزل عليه فنُهيَ عن

(١) الواقعة ـ ٧٥ إلى ٨٠.
(٢) البروج ـ ٢١ و ٢٢.
(٣) طه ـ ١١٤.
(٤) القيامة ـ ١٦ إلى ١٩.

الاستعجال بالقراءة قبل قضاء الوحي وسيأتي توضيحه في المقام اللائق به ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

وبالجملة فإن المتدبّر في الآيات القرآنية لا يجد مناصاً عن الاعتراف بدلالتها على كون هذا القرآن المنزّل على النبي تدريجياً متكئاً على حقيقة متعالية عن أن تدركها أبصار العقول العامة أو تناولها أيدي الأفكار المتلوثة بألواث الهوسات وقذارات المادة، وأن تلك الحقيقة أُنزلت على النبي إنزالاً فعلّمه الله بذلك حقيقة ما عناه بكتابه، وسيجيء بعض من الكلام المتعلق بهذا المعنى في البحث عن التأويل والتنزيل في قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ﴾[1] فهذا ما يهدي إليه التدبّر وتدل عليه الآيات. نعم أرباب الحديث، والغالب من المتكلمين والحسيّون من باحثي هذا العصر لمّا أنكروا أصالة ما وراء المادة المحسوسة اضطروا إلى حمل هذه الآيات ونظائرها كالدّالة على كون القرآن هدى ورحمة ونوراً ومواقع النجوم وكتاباً مبيناً، وفي لوح محفوظ، ونازلاً من عند الله، وفي صحف مطهّرة إلى غير ذلك من الحقائق على أقسام الاستعارة والمجاز فعاد بذلك القرآن شعراً منثوراً.

٣ ـ بعض الإشكالات والردّ عليها:

ولبعض الباحثين كلام في معنى نزول القرآن في شهر رمضان:

قال ما محصّله: إنه لا ريب أن بعثة النبي ﷺ كان مقارناً لنزول أوّل ما نزل من القرآن وأمره ﷺ بالتبليغ والإنذار، ولا ريب أن هذه الواقعة إنما وقعت بالليل لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾[2] ولا ريب أن الليلة كانت من ليالي شهر رمضان لقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾[3] وجملة القرآن وإن لم تنزل في تلك الليلة لكن لما نزلت سورة الحمد فيها وهي تشتمل على جمل معارف القرآن فكان كأن

(١) آل عمران ـ ٧.
(٢) الدخان ـ ٢.
(٣) البقرة ـ ١٨٥.

القرآن نزل فيها جميعاً فصح أن يقال: أنزلناه في ليلة (على أن القرآن يطلق على البعض كما يطلق على الكل بل يطلق القرآن على سائر الكتب السماوية أيضاً كالتوراة والإنجيل والزبور باصطلاح القرآن).

قال: وذلك أن أول ما نزل من القرآن قوله تعالىٰ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ إلخ، نزل ليلة الخامس والعشرين من شهر رمضان، نزل والنبي ﷺ قاصد دار خديجة في وسط الوادي فشاهد جبرائيل فأوحى إليه قوله تعالىٰ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ إلخ، ولما تلقّى الوحي خطر بباله أن يسأله: كيف يذكر اسم ربه فتراءى له وعلّمه بقوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إلى آخر سورة الحمد، ثم علّمه كيفية الصلاة ثم غاب عن نظره فصحا النبي ﷺ ولم يجد مما كان يشاهد أثراً إلاّ ما كان عليه من التعب الذي عرضه من ضغطة جبرائيل حين الوحي فأخذ في طريقه وهو لا يعلم أنّه رسول من الله إلى الناس، مأمور بهدايتهم ثم لمّا دخل البيت نام ليلته من شدّة التعب فعاد إليه ملك الوحي صبيحة تلك الليلة وأوحى إليه قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنذِرْ﴾[١].

قال: فهذا هو معنى نزول القرآن في شهر رمضان ومصادفة بعثته لليلة القدر. وأما ما يوجد في بعض كتب الشيعة من أن البعثة كانت يوم السابع والعشرين من شهر رجب فهذه الأخبار على كونها لا توجد إلاّ في بعض كتب الشيعة التي لا يسبق تاريخ تأليفها أوائل القرن الرابع من الهجرة مخالفة للكتاب كما عرفت.

قال: وهناك روايات أخرى في تأييد هذه الأخبار تدل على أن معنى نزول القرآن في شهر رمضان: أنه نزل فيه قبل بعثة النبي من اللوح المحفوظ إلى البيت المعمور وأملاه جبرائيل هناك على الملائكة حتى ينزل بعد البعثة على رسول الله، وهذه أوهام خرافية دست في الأخبار مردودة أولاً بمخالفة الكتاب، وثانياً: أن مراد القرآن باللوح المحفوظ هو عالم الطبيعة وبالبيت المعمور هو كرة الأرض لعمرانه بسكون الإنسان فيه، انتهى ملخصاً.

---

(١) المدثر ـ ١ و٢.

ولست أدري أي جملة من جمل كلامه ـ على فساده بتمام أجزائه ـ تقبل الإصلاح حتى تنطبق على الحق والحقية بوجه؟ فقد اتسع الخرق على الراتق.

ففيه أولاً: أن هذا التقوّل العجيب الذي تقوّله في البعثة ونزول القرآن أول ما نزل وأنه ﷺ نزل عليه: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، وهو في الطريق ثم نزلت عليه سورة الحمد ثمّ علّم الصلاة، ثمّ دخل البيت ونام تعباناً، ثم نزلت عليه سورة المدّثر صبيحة الليلة فأمر بالتبليغ، كل ذلك تقوّل لا دليل عليه لا آية محكمة ولا سنّة قائمة، وإنما هي قصة تخيّليّة لا توافق الكتاب ولا النقل على ما سيجيء.

وثانياً: أنه ذكر أن من المسلّم أن البعثة ونزول القرآن والأمر بالتبليغ مقارنة زماناً ثم فسّر ذلك بأن النبوة ابتدأت بنزول القرآن، وكان النبي ﷺ نبياً غير رسول ليلة واحدة فقط ثم في صبيحة الليلة أُعطي الرسالة بنزول سورة المدّثر، ولا يسعه، أن يستند في ذلك إلى كتاب ولا سنّة، وليس من المسلّم ذلك. أما السنّة فلأن لازم ما طعن به في جوامع الحديث مطلقاً إذ لا شيء من كتب الحديث مما ألّفته العامة أو الخاصة إلاّ وتأليفه متأخر عن عصر النبي ﷺ قرنين فصاعداً فهذا في السنّة، والتاريخ ـ على خلوّه من هذه التفاصيل ـ حاله أسوأ والدس الذي رمى به الحديث متطرق إليه أيضاً.

وأما الكتاب فقصور دلالته على ما ذكره أوضح وأجلى بل دلالته على خلاف ما ذكره وتكذيب ما تقوّله ظاهرة فإن سورة اقرأ باسم ربك ـ وهي أول سورة نزلت على النبي ﷺ على ما ذكره أهل النقل، ويشهد به الآيات الخمس التي في صدرها ولم يذكر أحد أنها نزلت قطعات ولا أقلّ من احتمال نزولها دفعة ـ مشتملة على أنه ﷺ كان يصلي بمرأى من القوم وأنه كان منهم من ينهاه عن الصلاة ويذكر أمره في نادي القوم (ولا ندري كيف كانت هذه الصلاة التي كان رسول الله ﷺ يتقرّب بها إلى ربّه في بادىء أمره إلاّ ما تشتمل عليه هذه السورة من أمر السجدة) قال تعالىٰ فيها: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۞ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۞ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ ۞ أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ ۞ أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ۞ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ۞ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ

خَاطِئَةٍ * فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ * سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾[1] فالآيات كما ترى ظاهرة في أنه كان هناك من ينهى مصلياً عن الصلاة، ويذكر أمره في النادي، ولا ينتهي عن فعاله، وقد كان هذا المصلي هو النبي ﷺ بدليل قوله تعالىٰ بعد ذلك: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾[2].

فقد دلَّت السورة على أن النبي ﷺ كان يصلي قبل نزول أول سورة من القرآن، وقد كان على الهدى وربما أمر بالتقوى، وهذا هو النبوّة ولم يسمَّ أمره ذلك إنذاراً، فكان ﷺ نبياً وكان يصلي ولما ينزل عليه قرآن ولا نزلت بعد عليه سورة الحمد ولما يؤمر بالتبليغ.

وأما سورة الحمد فإنها نزلت بعد ذلك بزمان، ولو كان نزولها عقيب نزول سورة العلق بلا فصل عن خطور في قلب رسول الله ﷺ كما ذكره هذا الباحث لكان حق الكلام أن يقال: قل بسم الله الرحمن الرحيم * الحمد لله رب العالمين إلخ، أو يقال: بسم الله الرحمن الرحيم قل الحمد لله رب العالمين إلخ ولكان من الواجب أن يختم الكلام في قوله تعالى: ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، لخروج بقية الآيات عن الغرض كما هو الأليق ببلاغة القرآن الشريف. نعم وقع في سورة الحجر ـ وهي من السور المكية كما تدل عليه مضامين آياتها، قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَـٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾[3].

والمراد بالسّبع المثاني سورة الحمد وقد قوبل بها القرآن العظيم وفيه تمام التجليل لشأنها والتعظيم لخطرها لكنها لم تعد قرآناً بل سبعاً من آيات القرآن وجزءاً منه بدليل قوله تعالىٰ: ﴿كِتَـٰبًا مُّتَشَـٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾[4]. ومع ذلك فاشتمال السورة على ذكر سورة الحمد يدلّ على سبق نزولها نزول سورة الحجر، والسورة مشتملة أيضاً على قوله تعالىٰ: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ * إِنَّا كَفَيْنَـٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾[5] الآيات، ويدل ذلك على أن رسول

---

(١) العلق ـ ٩ إلى ١٨.
(٢) العلق ـ ١٩.
(٣) الحجر ـ ٨٧.
(٤) الزمر ـ ٢٣.
(٥) الحجر ـ ٩٤ و٩٥.

الله ﷺ كان قد كف عن الإنذار مدة ثم أمر به ثانياً بقوله تعالىٰ: ﴿فَٱصْدَعْ﴾.

وأما سورة المدثر وما تشتمل عليه من قوله ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾، فإن كانت السورة نازلة بتمامها دفعة واحدة كان حال هذه الآية قم فأنذر، حال قوله تعالىٰ: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[1] الآية، لاشتمال هذه السورة أيضاً على قوله تعالىٰ: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ إلى آخر الآيات، وهي قريبة المضمون من قوله في سورة الحجر ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ إلخ، وإن كانت السورة نازلة نجوماً فظاهر السياق أن صدرها قد نزل في بدء الرسالة.

وثالثاً: أن قوله: إن الروايات الدالة على نزول القرآن في ليلة القدر من اللوح المحفوظ إلى البيت المعمور جملة واحدة قبل البعثة ثم نزول الآيات نجوماً على رسول الله أخبار مجعولة خرافية لمخالفتها الكتاب وعدم استقامة مضمونها، وإن المراد باللوح المحفوظ هو عالم الطبيعة، وبالبيت المعمور كرة الأرض خطأ وفرية.

أما أولاً: فلأنه لا شيء من ظاهر الكتاب يخالف هذه الأخبار على ما عرفت.

وأما ثانياً: فلأن الأخبار خالية عن كون النزول الجملي قبل البعثة بل الكلمة مما أضافها هو إلى مضمونها من غير تثبت.

وأما ثالثاً: فلأن قوله: إن اللوح المحفوظ هو عالم الطبيعة تفسير شنيع ـ وإنه أضحوكة ـ وليت شعري ما هو الوجه المصحح ـ على قوله ـ لتسمية عالم الطبيعة في كلامه تعالىٰ لوحاً محفوظاً؟ أذلك لكون هذا العالم محفوظاً عن التغير والتحول؟ فهو عالم الحركات، سيال الذات، متغير الصفات! أو لكونه محفوظاً عن الفساد تكويناً أو تشريعاً؟ فالواقع خلافه! أو لكونه محفوظاً عن اطلاع غير أهله عليه؟ كما يدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ * فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ * لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾[2]، فإدراك المدركين فيه على السواء!.

---

(١) المدثر ـ ١١.

(٢) الواقعة ـ ٧٧ إلى ٧٩.

وبعد اللتيا والتي: لم يأت هذا الباحث في توجيهه نزول القرآن في شهر رمضان بوجه محصل يقبله لفظ الآية، فإن حاصل توجيهه: أن معنى: أنزل فيه القرآن: كأنما أُنزل فيه القرآن، ومعنى: إنا أنزلناه في ليلة: كأنا أنزلناه في ليلة، وهذا شيء لا يحتمله لغة العرف لهذا السياق!.

ولو جاز لقائل أن يقول: نزل القرآن ليلة القدر على رسول الله ﷺ لنزول سورة الفاتحة المشتملة على جمل معارف القرآن جاز أن يقال: إن معنى نزول القرآن نزوله جملة واحدة أي نزول إجمال معارفه على قلب رسول الله من غير مانع يمنع كما مرَّ بيانه سابقاً.

وفي كلامه جهات أُخرى من الفساد تركنا البحث عنها لخروجها عن غرضنا في المقام...[1].



(١) انظر المجلد الثاني من الميزان ص ١٥.

عمدة البيان في ترتيب القرآن

في ثلاثة فصول:

الفصل الأول
معنى الأجزاء والأحزاب القرآنية

إن للقرآن الكريم أجزاء يعرف بها كالجزء والحزب والعشر وغير ذلك والذي ينتهي اعتباره إلى عناية من نفس الكتاب العزيز اثنان منها وهما السورة والآية فقد كرر الله سبحانه ذكرهما في كلامه كقوله: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[1] وقوله: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾[2] وغير ذلك.

وقد كثر استعماله في لسان النبي ﷺ والصحابة والأئمة كثرة لا تدع ريباً في أن لها حقيقة في القرآن الكريم وهي مجموعة من الكلام الإلهي مبدوءة بالبسملة مسوقة لبيان غرض، وهو معرف للسورة مطرد غير منقوض إلاَّ ببراءة وقد ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام أنها آيات من سورة الأنفال، وإلاَّ بما ورد عنهم عليهم السلام أن الضحى وألم نشرح سورة واحدة وأن الفيل والإيلاف سورة واحدة.

ونظيره القول في الآية فقد تكرر في كلامه تعالىٰ إطلاق الآية على قطعة من الكلام كقوله: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾[3]، وقوله:

---

(١) النور ـ ١.

(٢) يونس ـ ٣٨.

(٣) الأنفال ـ ٢.

﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[1]، وقد روي عن أم سلمة أن النبي ﷺ، وقد روي عن أم سلمة أن النبي كان يقف على رؤوس الآي وصح أن سورة الحمد سبع آيات، وروي عنه ﷺ أن سورة الملك ثلاثون آية إلى غير ذلك مما يدل على وقوع العدد على الآيات في كلام النبي ﷺ.

والذي يعطيه التأمل في انقسام الكلام العربي إلى قطع وفصول بالطبع وخاصة فيما كان من الكلام مسجعاً ثم التدبر فيما ورد عن النبي وآله ﷺ في أعداد الآيات أن الآية من القرآن هي قطعة من الكلام من حقها أن تعتمد عليها التلاوة بفصلها عما قبلها وعما بعدها.

ويختلف ذلك باختلاف السياقات وخاصة في السياقات المسجّعة فربما كانت كلمة واحدة كقوله: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾[2] وربما كانت كلمتين فصاعداً كلاماً أو غير كلام كقوله: ﴿الرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ الْقُرْءَانَ * خَلَقَ الْإِنسَٰنَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾[3] وقوله: ﴿الْحَآقَّةُ * مَا الْحَآقَّةُ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا الْحَآقَّةُ﴾[4]، وربما طالت كآية الديْن من سورة البقرة آية: ٢٨٢.

---

(١) حم السجدة ـ ٣.

(٢) الرحمان ـ ٦٤.

(٣) الرحمان ـ ١ إلى ٤.

(٤) الحاقة ـ ١ إلى ٣.

الفصل الثاني
عدد السور القرآنية

أما عدد السور القرآنية فهي مائة وأربع عشرة سورة على ما جرى عليه الرسم في المصحف الدائر بيننا وهو مطابق للمصحف العثماني، وقد تقدم كلام أئمة أهل البيت ﷺ فيه، وأنهم لا يعدون براءة سورة مستقلة ويعدون الضحىٰ وألم نشرح سورة واحدة ويعدون الفيل والإيلاف سورة واحدة.

وأما عدد الآي فلم يرد فيه نص متواتر يعرف الآي ويميز كل آية من غيرها ولا شيء من الآحاد يعتمد عليه، ومن أوضح الدليل على ذلك اختلاف أهل العدد فيما بينهم وهم المكيون والمدنيون والشاميون والبصريون والكوفيون.

فقد قال بعضهم: إن مجموع القرآن ستة آلاف آية، وقال بعضهم: ستة آلاف ومائتان وأربع آيات، وقيل: وأربع عشرة، وقيل: وتسع عشرة وقيل: وخمس وعشرون، وقيل: وست وثلاثون.

وقد روى المكيون عددهم عن عبد الله بن كثير عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب، وللمدنيين عددان ينتهي أحدهما إلى أبي جعفر مرثد بن القعقاع وشيبة بن نصاح، والآخر إلى إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري وروى أهل الشام عددهم عن أبي الدرداء، وينتهي عدد أهل البصرة إلى عاصم بن العجاج الجحدري، ويضاف عدد أهل الكوفة إلى حمزة والكسائي وخلف قال حمزة أخبرنا بهذا العدد ابن أبي ليلىٰ عن أبي عبد الرحمان السلمي عن علي بن أبي طالب.

وبالجملة لما كانت الأعداد لا تنتهي إلى نص متواتر أو واحد يُعبأ به ويجوز الركون إليه ويتميز به كلّ آية عن أختها لا ملزم للأخذ بشيء منها فما كان منها بيناً ظاهر الأمر فهو وإلاّ فللباحث المتدبر أن يختار ما أدى إليه نظره. والذي روي عن علي ﷺ من عدد الكوفيين معارض بأن البسملة غير معدودة في شيء من السور ما خلا فاتحة الكتاب من آياتها مع أن المروي عنه ﷺ وعن غيره من أئمة أهل البيت ﷺ أن البسملة آية من القرآن وهي جزء من كل سورة افتتحت بها ولازم ذلك زيادة العدد بعدد البسملات.

وهذا هو الذي صرفنا عن إيراد تفاصيل ما ذكروه من العدد ها هنا، وذكر ما اتفقوا على عدده من السور القرآنية وهي أربعون سورة وما اختلفوا في عدده أو في رؤوس آيه من السور وهي أربع وسبعون سورة وكذا ما اتفقوا على كونه آية تامة أو على عدم كونه آية مثل ﴿الٓرٓ﴾ أينما وقع من القرآن وما اختلف فيه، وعلى من أراد الاطلاع على تفصيل ذلك أن يراجع مظانه.

الفصل الثالث

في ترتيب السور نزولاً

نقل في الإتقان عن ابن الضريس في فضائل القرآن قال: حدثنا محمد ابن عبد الله بن أبي جعفر الرازي، أنبأنا عمرو بن هارون، حدثنا عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابن عباس قال: كانت إذا نزلت فاتحة سورة بمكة كتبت بمكة ثم يزيد الله فيها ما شاء.

وكان أول ما أُنزل من القرآن اقرأ باسم ربك، ثم نّ، ثم يا أيها المزمل، ثم يا أيها المدثر، ثم تبت يدا أبي لهب، ثم إذا الشمس كورت، ثم سبح اسم ربك الأعلى، ثم والليل إذا يغشىٰ، ثم والفجر، ثم والضحىٰ، ثم ألم نشرح، ثم والعصر، ثم والعاديات، ثم إنا أعطيناك، ثم ألهاكم التكاثر، ثم أرأيت الذي يكذب، ثم قل يا أيها الكافرون، ثم ألم تر كيف فعل ربك، ثم قل أعوذ برب الفلق، ثم قل أعوذ برب الناس، ثم قل هو الله أحد، ثم والنجم، ثم عبس، ثم إنا أنزلناه في ليلة القدر، ثم والشمس وضحاها، ثم والسماء ذات البروج، ثم التين، ثم لإيلاف قريش، ثم القارعة، ثم لا أقسم بيوم القيامة، ثم ويل لكل همزة، ثم والمرسلات، ثم ق، ثم لا أُقسم بهذا البلد، ثم والسماء والطارق، ثم اقتربت الساعة، ثم ص، ثم الأعراف، ثم قل أوحي، ثم يس، ثم الفرقان، ثم الملائكة، ثم كهيعص، ثم طه، ثم الواقعة، ثم طسم الشعراء، ثم طس، ثم القصص، ثم بني إسرائيل، ثم يونس، ثم هود، ثم يوسف، ثم الحجر، ثم الأنعام، ثم الصافات، ثم لقمان، ثم سبأ، ثم الزمر، ثم حم المؤمن، ثم حم السجدة، ثم حمعسق، ثم حم الزخرف، ثم الدخان، ثم الجاثية، ثم الأحقاف، ثم

الذاريات، ثم الغاشية، ثم الكهف، ثم النحل، ثم إنا أرسلنا نوحاً، ثم سورة إبراهيم، ثم الأنبياء، ثم المؤمنين، ثم تنزيل السجدة، ثم الطور، ثم تبارك الملك، ثم الحاقة، ثم سأل، ثم عم يتساءلون، ثم النازعات، ثم إذا السماء انفطرت، ثم إذا السماء انشقت، ثم الروم، ثم العنكبوت، ثم ويل للمطففين، فهذا ما أنزل الله بمكة.

ثم أنزل الله بالمدينة سورة البقرة، ثم الأنفال، ثم آل عمران، ثم الأحزاب، ثم الممتحنة، ثم النساء، ثم إذا زلزلت، ثم الحديد، ثم القتال، ثم الرعد، ثم الرحمان، ثم الإنسان، ثم الطلاق، ثم لم يكن، ثم الحشر، ثم إذا جاء نصر الله، ثم النور، ثم الحج، ثم المنافقون، ثم المجادلة، ثم الحجرات، ثم التحريم، ثم الجمعة، ثم التغابن، ثم الصف، ثم الفتح، ثم المائدة، ثم براءة.

وقد سقطت من الرواية سورة فاتحة الكتاب وربما قيل: إنما نزلت مرتين مرة بمكة ومرة بالمدينة.

ونقل فيه عن البيهقي في دلائل النبوة أنه روى بإسناده عن عكرمة والحسين بن أبي الحسن قالا: أنزل الله من القرآن بمكة اقرأ باسم ربك وساقا الحديث نحو حديث عطاء السابق عن ابن عباس إلاّ أنه قد سقط منه الفاتحة والأعراف وكهيعص مما نزل بمكة.

وأيضاً ذكر فيه حم الدخان قبل حم السجدة ثم إذا السماء انشقت قبل إذا السماء انفطرت ثم ويل للمطففين قبل البقرة مما نزل بالمدينة ثم آل عمران قبل الأنفال ثم المائدة قبل الممتحنة.

ثم روى البيهقي بإسناده عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال: إن أول ما أنزل الله على نبيه من القرآن اقرأ باسم ربك، الحديث وهو مطابق لحديث عكرمة في الترتيب وقد ذكرت فيه السور التي سقطت من حديث عكرمة فيما نزل بمكة.

وفيه عن كتاب الناسخ والمنسوخ لابن حصار أن المدني باتّفاق عشرون سورة والمختلف فيه اثنتا عشرة سورة وما عدا ذلك مكي باتفاق، انتهى.

والذي اتفقوا عليه من المدنيات البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنفال والتوبة والنور والأحزاب وسورة محمد والفتح والحجرات والحديد والمجادلة والحشر والممتحنة والمنافقون والجمعة والطلاق والتحريم والنصر. وما اختلفوا في مكيته ومدنيته سورة الرعد والرحمان والجن والصف والتغابن والمطففين والقدر والبينة والزلزال والتوحيد والمعوذتان. وللعلم بمكية السور ومدنيتها ثمّ ترتيب نزولها أثر هام في الأبحاث المتعلقة بالدعوة النبوية وسيرها الروحي والسياسي والمدني في زمنه ﷺ وتحليل سيرته الشريفة والروايات ـ كما ترى ـ لا تصلح أن تنهض حجة معتمداً عليها في إثبات شيء من ذلك على أن فيما بينها من التعارض ما يسقطها عن الاعتبار. فالطريق المتعين لهذا الغرض هو التدبر في سياق الآيات والاستمداد بما يتحصل من القرائن والأمارات الداخلية والخارجية، وعلى ذلك نجري في هذا الكتاب والله المستعان...[1].



(١) انظر هذا المبحث في المجلد الثالث عشر من الميزان ص ٢٢٦.

المحكم والمتشابه والتأويل في القرآن الكريم

اختلف القوم في المقام، وقد شاع الخلاف واشتد الانحراف بينهم، وينسحب ذيل النزاع والمشاجرة إلى الصدر الأول من مفسري الصحابة والتابعين، وقلما يوجد في ما نقل إلينا من كلامهم ما يقرب مما مرَّ من البيان فضلاً عن أن ينطبق عليه تمام الإنطباق.

والسبب العمدة في ذلك الخلط بين البحث عن المحكم والمتشابه وبين البحث عن معنى التأويل، فأوجب ذلك اختلالاً عجيباً في عقد المسألة وكيفية البحث والنتيجة المأخوذة منه، ونحن نورد تفصيل القول في كل واحد من أطراف هذه الأبحاث وما قيل فيها وما هو المختار من الحق مع تمييز مورد البحث بما تيسر في ضمن فصول:

الفصل الأول
المحكم والمتشابه

الإحكام والتشابه من الألفاظ المتعددة المفاهيم في اللغة، وقد وصف بها الكتاب كما في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾[2] ولم يتصف بهما إلاّ جملة الكتاب من جهة إتقانه في نظمه وبيانه ومن جهة تشابه نظمه وبيانه في البلوغ إلى غاية الإتقان والإحكام.

---

(١) هود ـ ١.

(٢) الزمر ـ ٢٣.

لكن قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾[1] الآية، لما اشتمل على تقسيم نفس آيات الكتاب إلى المحكمات والمتشابهات علمنا أن المراد بالإحكام والتشابه ها هنا غير ما يتصف به تمام الكتاب، وكان من الحري البحث عن معناهما وتشخيص مصداقهما من الآيات، وفيه أقوال ربما تجاوزت العشرة:

أحدها: أن المحكمات هو قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾[2] إلى آخر الآيات الثلاث والمتشابهات هي التي تشابهت على اليهود، وهي الحروف المقطعة النازلة في أوائل عدة من السور القرآنية مثل الم والر وحم، وذلك أن اليهود أولوها على حساب الجمل، فطلبوا أن يستخرجوا منها مدة بقاء هذه الأمة وعمرها فاشتبه عليهم الأمر نسب إلى ابن عباس من الصحابة.

وفيه أنه قول من غير دليل ولو سلم فلا دليل على انحصارهما فيهما، على أن لازمه وجود قسم ثالث ليس بمحكم ولا متشابه مع أن ظاهر الآية يدفعه.

لكن الحق أن النسبة في غير محلها، والذي نقل عن ابن عباس أنه قال: إن الآيات الثلاث من المحكمات لا أن المحكمات هي الآيات الثلاث، ففي الدر المنثور أخرج سعيد بن منصور وابن أبي حاتم والحاكم وصححه ابن مردويه عن عبد الله بن قيس سمعت ابن عباس يقول في قوله منه آيات محكمات، قال: الثلاث آيات من آخر سورة الأنعام محكمات: قل تعالوا، والآيتان بعدها. ويؤيد ذلك ما رواه عنه أيضاً في قوله: ﴿ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ﴾، قال: من هاهنا: قل تعالوا إلى آخر ثلاث آيات، ومن ها هنا: ﴿وقضىٰ ربك أن لا تعبدوا إلاّ إياه﴾ إلى آخر ثلاث آيات، فالروايتان تشهدان أنه إنما ذكر هذه الآيات مثالاً لسائر المحكمات لا أنه قصرها فيها.

وثانيها: عكس الأول وهو أن المحكمات هي الحروف المقطعة في فواتح السور والمتشابهات غيرها. نقل ذلك عن أبي فاختة حيث ذكر في

---

(١) آل عمران ـ ٧.

(٢) الأنعام ـ ١٥٢.

قوله تعالىٰ: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أنهن فواتح السور منها يستخرج القرآن ﴿الم ذلك الكتاب﴾ منها استخرجت البقرة و﴿الٓمٓ * ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، منها استخرجت آل عمران. وعن سعيد بن جبير مثله في معنى قوله: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾، قال: أصل الكتاب لأنهن مكتوبات في جميع الكتب، انتهى.

ويدل ذلك على أنهما يذهبان في معنى فواتح السور إلى أن المراد بها ألفاظ الحروف بمعنى أن الكتاب الذي نزل عليكم هو هذه الحروف المقطعة التي تتألف منها الكلمات والجمل، كما هو أحد المذاهب في معنى فواتح السور.

وفيه: مضافاً إلى أنه مبني على ما لا دليل عليه أصلاً أعني تفسير الحروف المقطعة في فواتح السور بما عرفت أنه لا ينطبق على نفس الآية فإن جميع القرآن غير فواتح السور يصير حينئذ من المتشابه، وقد ذمّ الله سبحانه اتباع المتشابه وعده من زيغ القلب مع أنه تعالىٰ مدح اتباع القرآن بل عده من أوجب الواجبات كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥ﴾[1] وغيره من الآيات.

وثالثها: أن المتشابه هو ما يسمى مجملاً والمحكم هو المبين.

وفيه: أن ما بيّن من أوصاف المحكم والمتشابه في الآية لا ينطبق على المجمل والمبين. بيان ذلك: أن إجمال اللفظ هو كونه بحيث يختلط ويندمج بعض جهات معناه ببعض فلا تنفصل الجهة المرادة عن غيرها، ويوجب ذلك تحير المخاطب أو السامع في تشخيص المراد وقد جرى دأب أهل اللسان في طرف التفاهم أن لا يتبعوا ما هذا شأنه من الألفاظ بل يستريحون إلى لفظ آخر مبين يبين هذا المجمل فيصير بذلك مبيناً فيتبع فهذا حال المجمل مع مبينه، فلو كان المحكم والمتشابه هما المجمل والمبين بعينهما كان المتبع هو المتشابه إذا رد إلى المحكم دون نفس المحكم، وكان هذا الاتباع مما لا يجوزه قريحة التكلم والتفاهم فلم يقدم على مثله

(١) الأعراف ـ ١٥٧.

أهل اللسان سواء في ذلك أهل الزيغ منهم والراسخون في العلم ولم يكن اتباع المتشابه أمراً يلحقه الذم ويوجب زيغ القلب.

رابعها: أن المتشابهات هي الآيات المنسوخة لأنها يؤمن بها ولا يعمل بها، والمحكمات هي الآيات الناسخة لأنها يؤمن بها ويعمل بها، ونسب إلى ابن عباس وابن مسعود وناس من الصحابة، ولذلك كان ابن عباس يحسب أنه يعلم تأويل القرآن.

وفيه: أنه على تقدير صحته لا دليل فيه على انحصار المتشابهات في الآيات المنسوخة فإن الذي ذكره تعالىٰ من خواص اتباع المتشابه من ابتغاء الفتنة وابتغاء التأويل جار في كثير من الآيات غير المنسوخة كآيات الصفات والأفعال، على أن لازم هذا القول وجود الواسطة بين المحكم والمتشابه. وفيما نقل عن ابن عباس ما يدل على أن مذهبه في المحكم والمتشابه أعم مما ينطبق على الناسخ والمنسوخ، وأنّه إنما ذكرهما من باب المثال ففي الدر المنثور أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم من طريق علي عن ابن عباس قال: المحكمات ناسخه وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه وما يؤمن به، والمتشابهات منسوخه ومقدمه ومؤخره وأمثاله وأقسامه وما يؤمن به ولا يعمل به، انتهى.

خامسها: أن المحكمات ما كان دليله واضحاً لائحاً كدلائل الوحدانية والقدرة والحكمة، والمتشابهات ما يحتاج في معرفته إلى تأمل وتدبر.

وفيه: أنه إن كان المراد من كون الدليل واضحاً لائحاً أو محتاجاً إلى التأمل والتدبر كون مضمون الآية ذا دليل عقلي قريب من البداهة أو بديهي وعدم كونه كذلك كان لازمه كون آيات الأحكام والفرائض ونحوها من المتشابه لفقدانها الدليل العقلي اللائح الواضح، وحينئذ يكون اتباعها مذموماً مع أنها واجبة الاتباع، وإن كان المراد به كونه ذا دليل واضح لائح من نفس الكتاب وعدم كونه كذلك فجميع الآيات من هذه الجهة على وتيرة واحدة، وكيف لا؟ وهو كتاب متشابه مثاني، ونور، ومبين، ولازمه كون الجميع محكماً وارتفاع المتشابه المقابل له من الكتاب وهو خلاف الفرض وخلاف النص.

سادسها: أن المحكم كل ما أمكن تحصيل العلم به بدليل جلي أو خفي، والمتشابه ما لا سبيل إلى العلم به كوقت قيام الساعة ونحوه.

وفيه: أن الإحكام والتشابه صفتان لآية الكتاب من حيث إنها آية أي دالة على معرفة من المعارف الإلهية، والذي تدل عليه آية من آيات الكتاب ليس بعادم للسبيل، ولا ممتنع الفهم إما بنفسه أو بضميمة غيره، وكيف يمكن أن يكون هناك أمر مراد من لفظ الآية ولا يمكن نيله من جهة اللفظ؟ مع أنه وصف كتابه بأنه هدى وأنه نور، وأنه مبين، وأنه في معرض فهم الكافرين فضلاً عن المؤمنين حيث قال: ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ * بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾[1] وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[2]، فما تعرضت له آية من آيات الكتاب ليس بممتنع الفهم، ولا الوقوف عليه مستحيل، وما لا سبيل إلى الوقوف عليه كوقت قيام الساعة وسائر ما في الغيب المكنون لم يتعرض لبيانه آية من الآيات بلفظها حتى تسمى متشابهاً.

على أن في هذا القول خلطاً بين معنى المتشابه وتأويل الآية كما مرّ.

سابعها: أن المحكمات آيات الأحكام والمتشابهات غيرها مما يصرف بعضها بعضاً، نسب هذا القول إلى مجاهد وغيره.

وفيه: أن المراد بالصرف الذي ذكره إن كان مطلق ما يعين على تشخيص المراد باللفظ حتى يشمل مثل التخصيص بالمخصص، والتقييد بالمقيد وسائر القرائن المقامية كانت آيات الأحكام أيضاً كغيرها متشابهات، وإن كان خصوص ما لا إبهام في دلالته على المراد ولا كثرة في محتملاته حتى يتعين المراد به بنفسه، ويتعين المراد بغيره بواسطته كان لازم كون ما سوى آيات الأحكام متشابهة أن لا يحصل العلم بشيء من معارف القرآن غير الأحكام لأن المفروض عدم وجود آية محكمة فيها ترجع إليها المتشابهات منها، ويتبيّن بذلك معانيها.

---

(١) حم السجدة ـ ٢ إلى ٤.

(٢) النساء ـ ٨٢.

ثامنها: أن المحكم من الآيات ما لا يحتمل من التأويل إلاّ وجهاً واحداً والمتشابه ما احتمل من التأويل أوجهاً كثيرة ونسب إلى الشافعي، وكأن المراد به أن المحكم ما لا ظهور له إلاّ في معنى واحد كالنص والظاهر القوي في ظهوره والمتشابه خلافه.

وفيه: أنه لا يزيد على تبديل اللفظ شيئاً، فقد بدّل لفظ المحكم بما ليس له إلاّ معنى واحد، والمتشابه بما يحتمل معاني كثيرة، على أنه أخذ التأويل بمعنى التفسير أي المعنى المراد باللفظ وقد عرفت أنه خطأ، ولو كان التأويل هو التفسير بعينه لم يكن لاختصاص علمه بالله، أو بالله وبالراسخين في العلم وجه فإن القرآن يفسر بعضه بعضاً، والمؤمن والكافر والراسخون في العلم وأهل الزيغ في ذلك سواء.

تاسعها: أن المحكم ما أحكم وفصل فيه خبر الأنبياء مع أممهم، والمتشابه ما اشتبهت ألفاظه من قصصهم بالتكرير في سور متعددة، ولازم هذا القول اختصاص التقسيم بآيات القصص.

وفيه: أنه لا دليل على هذا التخصيص أصلاً، على أن الذي ذكره تعالىٰ من خواص المحكم والمتشابه وهو ابتغاء الفتنة وابتغاء التأويل في اتباع المتشابه دون المحكم لا ينطبق عليه، فإن هذه الخاصة توجد في غير آيات القصص كما توجد فيها، وتوجد في القصة الواحدة كقصة جعل الخلافة في الأرض كما توجد في القصص المتكررة.

عاشرها: أن المتشابه ما يحتاج إلى بيان والمحكم خلافه، وهذا الوجه منسوب إلى الإمام أحمد.

وفيه: أن آيات الأحكام محتاجة إلى بيان النبي ﷺ مع أنها من المحكمات قطعاً لما تقدم بيانه مراراً، وكذا الآيات المنسوخة من المتشابه كما تقدم مع عدم احتياجها إلى بيان لكونها نظائر لسائر آيات الأحكام.

الحادي عشر: أن المحكم ما يؤمن به ويعمل به والمتشابه ما يؤمن به ولا يعمل به، ونسب إلى ابن تيمية، ولعل المراد به: أن الأخبار متشابهات والإنشاءات محكمات كما استظهره بعضهم وإلاّ لم يكن قولاً برأسه لصحة انطباقه على عدة من الأقوال المتقدمة.

وفيه: أن لازمه كون غير آيات الأحكام متشابهات، ولازمه أن لا يمكن حصول العلم بشيء من المعارف الإلهية في غير الأحكام إذ لا يتحقق فيها عمل مع عدم وجود محكم فيها يرجع إليه ما تشابه منها، ومن جهة أخرى: الآيات المنسوخة إنشاءات وليست بمحكمات قطعاً.

والظاهر أن مراده من الإيمان والعمل بالمحكم والإيمان من غير عمل بالمتشابه ما يدل عليه لفظ الآية: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[1]، إلاَّ أن الأمرين أعني الإيمان والعمل معاً في المحكم والإيمان فقط في المتشابه لما كانا وظيفتين لكل من آمن بالكتاب كان عليه أن يشخص المحكم والمتشابه قبلاً حتى يؤدي وظيفته، وعلى هذا فلا يكفي معرفة المحكم والمتشابه بهما في تشخيص مصداقهما وهو ظاهر.

الثاني عشر: أن المتشابهات هي آيات الصفات خاصة أعم من صفات الله سبحانه كالعليم والقدير والحكيم والخبير، وصفات أنبيائه كقوله تعالى في عيسى بن مريم ﷺ: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾[2] وما يشبه ذلك، نسب إلى ابن تيمية.

وفيه: أنه مع تسليم كون آيات الصفات من المتشابهات لا دليل على انحصارها فيها. والذي يظهر من بعض كلامه المنقول على طوله: أنه يأخذ المحكم والمتشابه بمعناهما اللغوي وهو ما أُحكمت دلالته وما تشابهت احتمالاته والمعنيان نسبيان فربما اشتبهت دلالة آية على قوم كالعامة وعلمها آخرون بالبحث وهم العلماء، وهذا المعنى في آيات الصفات أظهر فإنها بحيث تشتبه مراداتها لغالب الناس لكون أفهامهم قاصرة عن الارتقاء إلى ما وراء الحس، فيحسبون ما أثبته الله تعالى لنفسه من العلم والقدرة والسمع والبصر والرضا والغضب واليد والعين وغير ذلك أموراً جسمانية أو معاني ليست بالحق، وتقوم بذلك الفتن، وتظهر البدع، وتنشأ المذاهب فهذا معنى المحكم والمتشابه، وكلاهما مما يمكن أن يحصل به العلم، والذي لا

---

(١) آل عمران ـ ٧.

(٢) النساء ـ ١٧١.

يمكن نيله والعلم به هو تأويل المتشابهات بمعنى حقيقة المعاني التي تدل عليها أمثال آيات الصفات، فهب أنّا علمنا معنىٰ قوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ونحو ذلك لكننا لا ندري حقيقة علمه وقدرته وسائر صفاته وكيفية أفعاله الخاصة به، فهذا هو تأويل المتشابهات التي لا يعلمها إلاّ الله تعالىٰ، انتهى ملخصاً، وسيأتي ما يتعلق بكلامه من البحث عندما نتكلم في التأويل إن شاء الله.

الثالث عشر: أن المحكم ما للعقل إليه سبيل والمتشابه بخلافه.

وفيه: أنه قول من غير دليل، والآيات القرآنية وإن انقسمت إلى ما للعقل إليه سبيل وما ليس للعقل إليه سبيل، لكن ذلك لا يوجب كون المراد بالمحكم والمتشابه في هذه الآية استيفاء هذا التقسيم، وشيء مما ذكر فيها من نعوت المحكم والمتشابه لا ينطبق عليه انطباقاً صحيحاً، على أنه منقوض بآيات الأحكام فإنها محكمة ولا سبيل للعقل إليها.

الرابع عشر: أن المحكم ما أُريد به ظاهره والمتشابه ما أُريد به خلاف ظاهره، وهذا قول شائع عند المتأخرين من أرباب البحث، وعليه يبتني اصطلاحهم في التأويل: أنه المعنى المخالف لظاهر الكلام، وكأنّه أيضاً مراد من قال: إن المحكم ما تأويله تنزيله، والمتشابه ما لا يدرك إلاّ بالتأويل.

وفيه: أنه اصطلاح محض لا ينطبق عليه ما في الآية من وصف المحكم والمتشابه فإنّ المتشابه إنما هو متشابه من حيث تشابه مراده ومدلوله، وليس المراد بالتأويل المعنى المراد من المتشابه حتى يكون المتشابه متميزاً عن المحكم بأن له تأويلاً بل المراد بالتأويل في الآية أمر يعم جميع الآيات القرآنية من محكمها ومتشابهها كما مرَّ بيانه.

على أنه ليس في القرآن آية أريد فيها ما يخالف ظاهرها، وما يوهم ذلك من الآيات إنما أُريد بها معان تعطيها لها آيات أُخر محكمة، والقرآن يفسر بعضه بعضاً، ومن المعلوم أن المعنى الذي تعطيه القرائن ـ متصلة أو منفصلة ـ للفظ ليس بخارج عن ظهوره وبالخصوص في كلام نص متكلمه على أن ديدنه أن يتكلم بما يتصل بعضه ببعض، ويشهد بعضه على بعض

ويرتفع كل اختلاف وتناف متراءٍ بالتدبر فيه، قال تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[1].

الخامس عشر: ما عن الأصم: أن المحكم ما أُجمع على تأويله والمتشابه ما اختلف فيه وكأن المراد بالإجماع والاختلاف كون مدلول الآية بحيث تختلف فيه الأنظار أو لا تختلف.

وفيه: أن ذلك مستلزم لكون جميع الكتاب متشابهاً وينافيه التقسيم الذي في الآية إذ ما من آية من آي الكتاب إلاَّ وفيه اختلاف ما: إما لفظاً أو معنى أو في كونها ذات ظهور أو غيرها، حتى ذهب بعضهم إلى أن القرآن كله متشابه مستدلاً بقوله تعالىٰ: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾[2]، غفلة عن أن هذا الاستدلال منه يبتني على كون ما استدل به آية محكمة وهو يناقض قوله، وذهب آخرون إلى أن ظاهر الكتاب ليس بحجة أي أنه لا ظاهر له.

السادس عشر: أن المتشابه ما أشكل تفسيره لمشابهته غيره سواء كان الإشكال من جهة اللفظ أو من جهة المعنى، ذكره الراغب.

قال في مفردات القرآن: والمتشابه من القرآن ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره، إما من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى، فقال الفقهاء: المتشابه ما لا ينبيء ظاهره عن مراده، وحقيقة ذلك: أن الآيات عند اعتبار بعضها ببعض ثلاثة أضرب: محكم على الإطلاق، متشابه على الإطلاق، ومحكم من وجه ومتشابه من وجه.

فالمتشابه في الجملة ثلاثة أضرب: متشابه من جهة اللفظ فقط، ومتشابه من جهة المعنىٰ فقط، ومتشابه من جهتهما.

والمتشابه من جهة اللفظ ضربان: أحدهما يرجع إلى الألفاظ المفردة، وذلك إما من جهة غرابته نحو الأب ويزفون، وإما من جهة مشاركة في اللفظ كاليد والعين، والثاني يرجع إلى جملة الكلام المركب، وذلك ثلاثة أضرب: ضرب لاختصار الكلام نحو ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَٰمَىٰ فَانكِحُوا مَا

---

(١) النساء ـ ٨٢.

(٢) الزمر ـ ٢٣.

طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[1] وضرب لبسط الكلام نحو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ لأنه لو قيل ليس مثله شيء كان أظهر للسامع، وضرب لنظم الكلام نحو ﴿أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ * قَيِّمًا﴾[2] تقديره الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً، وقوله: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا۟﴾[3].

والمتشابه من جهة المعنىٰ أوصاف الله تعالىٰ وأوصاف يوم القيامة، فإن تلك الصفات لا تتصور لنا، إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسه، أو لم يكن من جنس ما لم نحسه.

والمتشابه من جهة المعنى واللفظ جميعاً خمسة أضرب: الأول: من جهة الكمية كالعموم والخصوص نحو ﴿اقتلوا المشركين﴾، والثاني: من جهة الكيفية كالوجوب والندب نحو ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم﴾، والثالث: من جهة الزمان كالناسخ والمنسوخ نحو ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾، والرابع: من جهة المكان أو الأمور التي نزلت فيها نحو ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾، فإن من لا يعرف عادتهم في الجاهلية يتعذر عليه معرفة تفسير هذه الآية، والخامس: من جهة الشروط التي بها يصح الفعل أو يفسد كشروط الصلاة والنكاح.

وهذه الجملة إذا تصورت علم: أن كل ما ذكره المفسرون في تفسير المتشابه لا يخرج عن هذه التفاسير نحو قول من قال المتشابه الم، وقول قتادة: المحكم الناسخ والمتشابه المنسوخ، وقول الأصم: المحكم ما أجمع على تأويله والمتشابه ما اختلف فيه.

ثم جميع المتشابه على ثلاثة أضرب: ضرب لا سبيل للوقوف عليه كوقت الساعة وخروج دابة الأرض وكيفية الدابة ونحو ذلك. وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته كالألفاظ الغريبة والأحكام المغلقة وضرب متردد بين الأمرين، يجوز أن يختص بمعرفة حقيقته بعض الراسخين في العلم

---

(١) النساء ـ ٣.

(٢) الكهف ـ ١ و٢.

(٣) الفتح ـ ٢٥.

ويخفى على من دونهم، وهو الضرب المشار إليه بقوله ﷺ في علي رضي الله عنه: اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل، وقوله لابن عباس مثل ذلك، انتهىٰ كلامه وهو أعم الأقوال في معنى المتشابه جمع فيها بين عدة من الأقوال المتقدمة.

وفيه: **أولاً**: أن تعميمه المتشابه لموارد الشبهات اللفظية كغرابة اللفظ وإغلاق التركيب والعموم والخصوص ونحوها لا يساعد عليه ظاهر الآية فإن الآية جعلت المحكمات مرجعاً يرجع إليه المتشابهات، ومن المعلوم أن غرابة اللفظ وأمثالها لا تنحل عقدتها من جهة دلالة المحكمات، بل لها مرجع آخر ترجع إليه وتتضح به.

وأيضاً: الآية تصف المتشابهات بأنها من شأنها أن تتبع لابتغاء الفتنة، ومن المعلوم: أن اتباع العام من غير رجوع إلى مخصصه، والمطلق من غير رجوع إلى مقيده وأخذ اللفظ الغريب مع الإعراض عما يفسره في اللغة مخالف لطريقة أهل اللسان لا تجوزه قريحتهم فلا يكون بالطبع موجباً لإثارة الفتنة لعدم مساعدة اللسان عليه.

وثانياً: أن تقسيمه المتشابه بما يمكن فهمه لعامة الناس وما لا يمكن فهمه لأحد وما يمكن فهمه لبعض دون بعض ظاهر في أنه يرى اختصاص التأويل بالمتشابه وقد عرفت خلافه.

هذا هو المعروف من أقوالهم في معنى المحكم والمتشابه وتمييز مواردهما وقد عرفت ما فيها، وعرفت أيضاً أن الذي يظهر من الآية على ظهورها وسطوع نورها خلاف ذلك كله، وأن الذي تعطيه الآية في معنى المتشابه أن تكون الآية مع حفظ كونها آية دالة على معنىٰ مريب مردد لا من جهة اللفظ بحيث تعالجه الطرق المألوفة عند أهل اللسان كإرجاع العام والمطلق إلى المخصص والمقيد ونحو ذلك بل من جهة كون معناها غير ملائم لمعنى آية أُخرى محكمة لا ريب فيه تبين حال المتشابهة.

ومن المعلوم أن معنى آية من الآيات لا يكون على هذا الوصف إلاّ مع كون ما يتبع من المعنى مألوفاً مأنوساً عند الأفهام العامية تسرع الأذهان

الساذجة إلى تصديقه أو يكون ما يرام من تأويل الآية أقرب إلى قبول هذه الأفهام الضعيفة الإدراك والتعقل.

وأنت إذا تتبعت البدع والأهواء والمذاهب الفاسدة التي انحرفت فيها الفرق الإسلامية عن الحق القويم بعد زمن النبي ﷺ سواء كان في المعارف أو في الأحكام وجدت أكثر مواردها من اتباع المتشابه، والتأويل في الآيات بما لا يرتضيه الله سبحانه.

ففرقة تتمسك من القرآن بآيات للتجسيم، وأُخرى للجبر وأُخرى للتفويض وأُخرى لعثرة الأنبياء، وأخرى للتنزيه المحض بنفي الصفات، وأُخرى للتشبيه الخالص وزيادة الصفات، إلى غير ذلك، كل ذلك للأخذ بالمتشابه من غير إرجاعه إلى المحكم الحاكم فيه.

وطائفة ذكرت: أن الأحكام الدينية إنما شرّعت لتكون طريقاً إلى الوصول فلو كان هناك طريق أقرب منها كان سلوكه متعيناً لمن ركبه فإنما المطلوب هو الوصول بأي طريق اتفق وتيسر، وأُخرى قالت: إن التكليف إنما هو لبلوغ الكمال، ولا معنى لبقائه بعد الكمال بتحقق الوصول فلا تكليف لكامل.

وقد كانت الأحكام والفرائض والحدود وسائر السياسات الإسلامية قائمة ومقامة في عهد رسول الله ﷺ لا يشذ منها شاذ ثم لم تزل بعد ارتحاله ﷺ تنقص وتسقط حكماً فحكماً، يوماً فيوماً بيد الحكومات الإسلامية، ولم يبطل حكم أو حد إلاّ واعتذر المبطلون: أن الدين إنما شرع لصلاح الدنيا وإصلاح الناس، وما أحدثوه أصلح لحال الناس اليوم، حتى آل الأمر إلى ما يقال: إن الغرض الوحيد من شرائع الدين إصلاح الدنيا بإجرائها، والدنيا اليوم لا تقبل السياسة الدينية ولا تهضمها بل تستدعي وضع قوانين ترتضيها مدنية اليوم وأجرائها، وإلى ما يقال: إن التلبس بالأعمال الدينية لتطهير القلوب وهدايتها إلى الفكرة والإرادة الصالحتين والقلوب المتدربة بالتربية الاجتماعية، والنفوس الموقوفة على خدمة الخلق في غنى عن التطهر بأمثال الوضوء والغسل والصلاة والصوم.

إذا تأملت في هذه وأمثالها ـ وهي لا تحصى كثرة ـ وتدبرت في قوله

تـعـالـىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾[1] الآية، لم تشك في صحة ما ذكرناه، وقضيت بأن هذه الفتن والمحن التي غادرت الإسلام والمسلمين لم تستقر قرارها إلاَّ من طريق اتباع المتشابه، وابتغاء تأويل القرآن.

وهذا ـ والله أعلم ـ هو السبب في تشديد القرآن الكريم في هذا الباب وإصراره البالغ على النهي عن اتباع المتشابه وابتغاء الفتنة والتأويل والإلحاد في آيات الله والقول فيها بغير علم واتباع خطوات الشيطان فإن من دأب القرآن أنه يبالغ في التشديد في موارد سيثلم من جهتها ركن من أركان الدين فتنهدم به بنيته كالتشديد الواقع في تولي الكفار، ومودة ذوي القربىٰ، وقرار أزواج النبي ﷺ، ومعاملة الربا، واتحاد الكلمة في الدين وغير ذلك

ولا يغسل رين الزيغ من القلوب ولا يسد طريق ابتغاء الفتنة اللذين منشأهما الركون إلى الدنيا والإخلاد إلى الأرض واتباع الهوى إلاَّ ذكر يوم الحساب كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾[2] ولذلك ترى الراسخين في العلم المتأبين تأويل القرآن بما لا يرتضيه ربهم يشيرون إلى ذلك في خاتمة مقالهم حيث يقولون: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾.

---

(١) آل عمران ـ ٧.

(٢) ص ـ ٢٦.

الفصل الثاني

المحكمات أم الكتاب

ذكر جماعة: أن كون الآيات المحكمة أم الكتاب كونها أصلاً في الكتاب عليه تبتني قواعد الدين وأركانها فيؤمن بها ويعمل بها، وليس الدين إلاّ مجموعاً من الاعتقاد والعمل، وأما الآيات المتشابهة فهي لتزلزل مرادها وتشابه مدلولها لا يعمل بها بل إنما يؤمن بها إيماناً.

وأنت بالتأمل فيما تقدم من الأقوال تعلم: أن هذا لازم بعض الأقوال المتقدمة، وهي التي ترى أن المتشابه إنما صار متشابهاً لاشتماله على تأويل يتعذر الوصول إليه وفهمه، أو أن المتشابه يمكن حصول العلم به ورفع تشابهه في الجملة أو بالجملة بالرجوع إلى عقل أو لغة أو طريقة عقلائية يستراح إليها في رفع الشبهات اللفظية.

وقال آخرون: إن معنى أمومة المحكمات رجوع المتشابهات إليها، وكلامهم مختلف في تفسير هذا الرجوع، فظاهر بعضهم: أن المراد بالرجوع هو قصر المتشابهات على الإيمان والاتباع العملي في مواردها للمحكم كالآية المنسوخة يؤمن بها ويرجع في موردها إلى العمل بالناسخة، وهذا القول لا يغاير القول الأول كثير مغايرة، وظاهر بعض آخر أن معناها كون المحكمات مبينة للمتشابهات، رافعة لتشابهها.

والحق هو المعنى الثالث، فإن معنى الأمومة الذي يدل عليه قوله: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ يتضمن عناية زائدة وهو أخص من معنى الأصل الذي فسرت به الأم في القول الأوّل، فإن في هذه اللفظة أعني لفظة الأم عناية

بالرجوع الذي فيه انتشاء واشتقاق وتبعض، فلا تخلو اللفظة عن الدلالة على كون المتشابهات ذات مداليل ترجع وتتفرع على المحكمات، ولازمه كون المحكمات مبينة للمتشابهات.

على أن المتشابه إنما كان متشابهاً لتشابه مراده لا لكونه ذا تأويل، فإن التأويل كما مرَّ يوجد للمحكم كما يوجد للمتشابه، والقرآن يفسر بعضه بعضاً فللمتشابه مفسر وليس إلاّ المحكم، مثال ذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[1]، فإنها آية متشابهة، وبإرجاعها إلى قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[2]، وقوله تعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾[3] يتبين: أن المراد بها نظرة ورؤية من غير سنخ رؤية البصر الحسي، وقد قال تعالىٰ: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ * أَفَتُمَـٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾[4] إلى أن قال: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾[5]، فأثبت للقلب رؤية تخصّه، وليس هو الفكر فإن الفكر إنما يتعلق بالتصديق والمركب الذهني والرؤية إنما تتعلق بالمفرد العيني، فيتبين بذلك أنه توجه من القلب ليست بالحسيّة الماديّة ولا بالعقلية الذهنية، والأمر على هذه الوتيرة في سائر المتشابهات.

---

(١) القيامة ـ ٢٣.

(٢) الشورى ـ ١١.

(٣) الأنعام ـ ١٠٣.

(٤) النجم ـ ١١ و١٢.

(٥) النجم ـ ١٨.

الفصل الثالث

حقيقة التأويل في القرآن الكريم

فسر قوم من المفسرين التأويل بالتفسير وهو المراد من الكلام، وإذ كان المراد من بعض الآيات معلوماً بالضرورة كان المراد بالتأويل على هذا من قوله تعالىٰ: ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1]، هو المعنى المراد بالآية المتشابهة فلا طريق إلى العلم بالآيات المتشابهة على هذا القول لغير الله سبحانه أو لغيره وغير الراسخين في العلم.

وقالت طائفة أخرى: إن المراد بالتأويل: هو المعنى المخالف لظاهر اللفظ وقد شاع هذا المعنى بحيث عاد اللفظ حقيقة ثانية فيه بعد ما كان بحسب اللفظ لمعنى مطلق الإرجاع أو المرجع.

وكيف كان فهذا المعنى هو الشائع عند المتأخرين كما أن المعنى الأول هو الذي كان شائعاً بين قدماء المفسرين، سواء فيه من كان يقول: إن التأويل لا يعلمه إلاً الله، ومن كان يقول: إن الراسخين في العلم أيضاً يعلمونه كما نقل عن ابن عباس، أنه كان يقول: أنا من الراسخين في العلم وأنا أعلم تأويله. وذهبت طائفة أخرى: إلى أن التأويل معنى من معاني الآية لا يعلمه إلاً الله تعالىٰ، أو لا يعلمه إلاً الله والراسخون في العلم مع عدم كونه خلاف ظاهر اللفظ فيرجع الأمر إلى أن للآية المتشابهة معاني متعددة بعضها تحت بعض، منها ما هو تحت اللفظ يناله جميع الأفهام، ومنها ما هو أبعد منه لا يناله إلاً الله سبحانه أو هو تعالىٰ والراسخون في العلم.

وقد اختلفت أنظارهم في كيفية ارتباط هذه المعاني باللفظ فإن من المتيقن أنها من حيث كونها مرادة من اللفظ ليست في عرض واحد وإلاّ لزم استعمال اللفظ في أكثر من معنى واحد وهو غير جائز على ما بين في محله، فهي لا محالة معان مترتبة في الطول: فقيل: إنها لوازم معنى اللفظ إلاّ أنها لوازم مترتبة بحيث يكون للفظ معنى مطابقي وله لازم وللازمه لازم وهكذا، وقيل: إنها معان مترتبة بعضها على بعض ترتب الباطن على ظاهره، فإرادة المعنى المعهود المألوف إرادة لمعنى اللفظ وإرادة لباطنه بعين إرادته نفسه كما أنك إذا قلت: اسقني فلا تطلب بذلك إلاّ السقي وهو بعينه طلب للإرواء، وطلب لرفع الحاجة الوجودية، وطلب للكمال الوجودي وليس هناك أربعة أوامر ومطالب بل الطلب الواحد المتعلق بالسقي متعلق بعينه بهذه الأمور التي بعضها في باطن بعض والسقي مرتبط بها ومعتمد عليها.

وههنا قول رابع: وهو أن التأويل ليس من قبيل المعاني المرادة باللفظ بل هو الأمر العيني الذي يعتمد عليه الكلام، فإن كان الكلام حكماً إنشائياً كالأمر والنهي فتأويله المصلحة التي توجب إنشاء الحكم وجعله وتشريعه، فتأويل قوله: أقيموا الصلاة مثلاً هو الحالة النورانية الخارجية التي تقوم بنفس المصلي في الخارج فتنهاه عن الفحشاء والمنكر، وإن كان الكلام خبرياً فإن كان إخباراً عن الحوادث الماضية كان تأويله نفس الحادثة الواقعة في ظرف الماضي كالآيات المشتملة على أخبار الأنبياء والأمم الماضية فتأويلها نفس القضايا الواقعة في الماضي، وإن كان إخباراً عن الحوادث والأمور الحالية والمستقبلة فهو على قسمين: فإما أن يكون المخبر به من الأمور التي تناله الحواس أو تدركه العقول كان أيضاً تأويله ما هو في الخارج من القضية الواقعة كقوله تعالى: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ * فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾[2] وإن كان من الأمور المستقبلة الغيبية التي لا تنالها حواسنا الدنيوية ولا تدرك حقيقتها عقولنا كالأمور المربوطة بيوم القيامة ووقت

(١) التوبة ـ ٤٧.

(٢) الروم ـ ٢ إلى ٤.

الساعة وحشر الأموات والجمع والسؤال والحساب وتطاير الكتب، أو كان مما هو خارج من سنخ الزمان وإدراك العقول كحقيقة صفاته وأفعاله تعالىٰ فتأويلها أيضاً نفس حقائقها الخارجية.

والفرق بين هذا القسم أعني الآيات المبينة لحال صفات الله تعالىٰ وأفعاله وما يلحق بها من أحوال يوم القيامة ونحوها وبين الأقسام الأخر أن الأقسام الأخر يمكن حصول العلم بتأويلها بخلاف هذا القسم، فإنه لا يعلم حقيقة تأويله إلاً الله تعالىٰ، نعم يمكن أن يناله الراسخون في العلم بتعليم الله تعالىٰ بعض النيل على قدر ما تسعه عقولهم، وأما حقيقة الأمر الذي هو حق التأويل فهو مما استأثر الله سبحانه بعلمه.

فهذا هو الذي يتحصل من مذاهبهم في معنى التأويل، وهي أربعة. وههنا أقوال أخر ذكروها هي في الحقيقة من شعب القول الأول وإن تحاشى القائلون بها عن قبوله.

فمن جملتها أن التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يستعمل التأويل في الكتب الإلهية، ويستعمل التفسير فيها وفي غيرها.

ومن جملتها: أن التفسير بيان معنى اللفظ الذي لا يحتمل إلاً وجهاً واحداً والتأويل تشخيص أحد محتملات اللفظ بالدليل استنباطاً.

ومن جملتها: أن التفسير بيان المعنى المقطوع من اللفظ والتأويل ترجيح أحد المحتملات من المعاني غير المقطوع بها، وهو قريب من سابقه.

ومن جملتها أن التفسير بيان دليل المراد والتأويل بيان حقيقة المراد.

مثاله: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾[1] فتفسيره: أن المرصاد مفعال من قولهم: رصد يرصد إذا راقب، وتأويله التحذير عن التهاون بأمر الله والغفلة عنه.

---

(١) الفجر ـ ١٤.

ومن جملتها: أن التفسير بيان المعنى الظاهر من اللفظ والتأويل بيان المعنى المشكل.

ومن جملتها: أن التفسير يتعلق بالرواية والتأويل يتعلق بالدراية.

ومن جملتها: أن التفسير يتعلق بالاتباع والسماع والتأويل يتعلق بالاستنباط والنظر.

فهذه سبعة أقوال هي في الحقيقة من شعب القول الأول الذي نقلناه، يرد عليها ما يرد عليه وكيف كان فلا يصح الركون إلى شيء من هذه الأقوال الأربعة وما ينشعب منها.

أما إجمالاً: فلأنك قد عرفت: أن المراد بتأويل الآية ليس مفهوماً من المفاهيم تدل عليه الآية سواء كان مخالفاً لظاهرها أو موافقاً، بل هو من قبيل الأمور الخارجية، ولا كل أمر خارجي حتى يكون المصداق الخارجي للخبر تأويلاً له، بل أمر خارجي مخصوص نسبته إلى الكلام نسبة الممثل إلى المثل (بفتحتين) والباطن إلى الظاهر.

وأما تفصيلاً فيرد على القول الأول: أن أقل ما يلزمه أن يكون بعض الآيات القرآنية لا ينال تأويلها أي تفسيرها أي المراد من مداليلها اللفظية عامة الأفهام وليس في القرآن آيات كذلك بل القرآن ناطق بأنه إنما أُنزل قرآناً لتناله الأفهام ولا مناص لصاحب هذا القول إلاَّ أن يختار أن الآيات المتشابهة إنما هي فواتح السور من الحروف المقطعة حيث لا تنال معانيها عامة الأفهام، ويرد عليه: أنه لا دليل عليه، ومجرد كون التأويل مشتملاً على معنى الرجوع وكون التفسير أيضاً غير خال عن معنى الرجوع لا يوجب كون التأويل هو التفسير كما أن الأم مرجع لأولادها وليست بتأويل لهم، والرئيس مرجع للمرؤوس وليس بتأويل له.

على أن ابتغاء الفتنة عد في الآية خاصة مستقلة للتشابه وهو يوجد في غير فواتح السور فإن أكثر الفتن المحدثة في الإسلام إنما حدثت باتباع علل الأحكام وآيات الصفات وغيرها.

وأما القول الثاني فيرد عليه: أن لازمه وجود آيات في القرآن أريد بها معان يخالفها ظاهرها الذي يوجب الفتنة في الدين بتنافيه مع المحكمات

ومرجعه إلى أن في القرآن اختلافاً بين الآيات لا يرتفع إلاّ بصرف بعضها عن ظواهرها إلى معان لا تفهمها عامة الأفهام، وهذا يبطل الاحتجاج الذي في قوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[1]، إذ لو كان ارتفاع اختلاف آية مع آية بأن يقال: إنه أريد بإحداهما أو بهما معاً غير ما يدل عليه الظاهر بل معنى تأويلي باصطلاحهم لا يعلمه إلاّ الله سبحانه مثلاً لم تنجح حجة الآية، فإن انتفاء الاختلاف بالتأويل باصطلاحهم في كل مجموع من الكلام ولو كان لغير الله أمر ممكن، ولا دلالة فيه على كونه غير كلام البشر، إذ من الواضح أن كل كلام حتى القطعي الكذب واللغو يمكن إرجاعه إلى الصدق والحق بالتأويل والصرف عن ظاهره، فلا يدل ارتفاع الاختلاف بهذا المعنى عن مجموع كلام على كونه كلام من يتعالىٰ عن اختلاف الأحوال، وتناقض الآراء، والسهو والنسيان والخطأ والتكامل بمرور الزمان كما هو المعني بالاحتجاج في الآية، فالآية بلسان احتجاجها صريحة في أن القرآن معرض لعامة الأفهام، ومسرح للبحث والتأمل والتدبر، وليس فيه آية أُريد بها معنى يخالف ظاهر الكلام العربي، وكلا أن فيه أحجية وتعمية.

وأما القول الثالث فيرد عليه: أن اشتمال الآيات القرآنية على معان مترتبة بعضها فوق بعض وبعضها تحت بعض مما لا ينكره إلاّ من حرم نعمة التدبر إلاّ أنها جميعاً ـ وخاصة لو قلنا إنها لوازم المعنى ـ مداليل لفظية مختلفة من حيث الانفهام وذكاء السامع المتدبر وبلادته، وهذا لا يلائم قوله تعالىٰ في وصف التأويل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، فإن المعارف العالية والمسائل الدقيقة لا تختلف فيها الأذهان من حيث التقوى وطهارة النفس بل من حيث الحدة وعدمها، وإن كانت التقوى وطهارة النفس معنيين في فهم المعارف الطاهرة الإلهية لكن ذلك ليس على نحو الدوران والعلية كما هو ظاهر قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

وأما القول الرابع فيرد عليه: أنه وإن أصاب في بعض كلامه لكنه أخطأ في بعضه الآخر، فإنه وإن أصاب في القول بأن التأويل لا يختص

---

(١) النساء ـ ٨٢.

بالمتشابه بل يوجد لجميع القرآن، وأن التأويل ليس من سنخ المدلول اللفظي بل هو أمر خارجي يبتني عليه الكلام لكنه أخطأ في عد كل أمر خارجي مرتبط بمضمون الكلام حتى مصاديق الأخبار الحاكية عن الحوادث الماضية والمستقبلة تأويلاً للكلام، وفي حصر المتشابه الذي لا يعلم تأويله في آيات الصفات وآيات القيامة.

توضيحه: أن المراد حينئذ من التأويل في قوله تعالى: ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ...﴾ إلخ... إما أن يكون تأويل القرآن برجوع ضميره إلى الكتاب فلا يستقيم قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾... إلخ... فإن كثيراً من تأويل القرآن وهو تأويلات القصص بل الأحكام أيضاً وآيات الأخلاق مما يمكن أن يعلمه غيره تعالى وغير الراسخين في العلم من الناس حتى الزائغون قلباً على قوله فإن الحوادث التي تدل عليها آيات القصص يتساوى في إدراكها جميع الناس من غير أن يحرم عنه بعضهم، وكذا الحقائق الخلقية والمصالح التي يوجدها العمل بالأحكام من العبادات والمعاملات وسائر الأمور المشرعة.

وإن كان المراد بالتأويل فيه تأويل المتشابه فقط استقام الحصر في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وأفاد أن غيره تعالى وغير الراسخين في العلم مثلاً لا ينبغي لهم ابتغاء تأويل المتشابه، وهو يؤدي إلى الفتنة وإضلال الناس لكن لا وجه لحصر المتشابه الذي لا يعلم تأويله في آيات الصفات والقيامة فإن الفتنة والضلال كما يوجد في تأويلها يوجد في تأويل غيرها من آيات الأحكام والقصص وغيرهما كأن يقول القائل (وقد قيل) إن المراد من تشريع الأحكام إحياء الاجتماع الإنساني بإصلاح شأنه بما ينطبق على الصلاح فلو فرض أن صلاح المجتمع في غير الحكم المشرع، أو أنه لا ينطبق على صلاح الوقت وجب اتباعه وإلغاء الحكم الديني المشرع. وكأن يقول القائل (وقد قيل) إن المراد من كرامات الأنبياء المنقولة في القرآن أمور عادية، وإنما نقل بألفاظ ظاهرها خلاف العادة لصلاح استمالة قلوب العامة لانجذاب نفوسهم وخضوع قلوبهم لما يتخيلونه خارقاً للعادة قاهراً لقوانين الطبيعة، ويوجد في المذاهب المنشعبة المحدثة في الإسلام شيء كثير من هذه الأقاويل، وجميعها من التأويل في القرآن ابتغاءً للفتنة بلا

شك، فلا وجه لقصر المتشابه على آيات الصفات وآيات القيامة.

إذا عرفت ما مرَّ علمت: أن الحق في تفسير التأويل أنه الحقيقة الواقعية التي تستند إليها البيانات القرآنية من حكم أو موعظة أو حكمة، وأنه موجود لجميع الآيات القرآنية: محكمها ومتشابهها، وأنه ليس من قبيل المفاهيم المدلول عليها بالألفاظ بل هي من الأمور العينية المتعالية من أن يحيط بها شبكات الألفاظ، وإنما قيدها الله سبحانه بقيد الألفاظ لتقريبها من أذهاننا بعض التقريب فهي كالأمثال تضرب ليقرب بها المقاصد وتوضح بحسب ما يناسب فهم السامع كما قال تعالى: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾[1] وفي القرآن تصريحات وتلويحات بهذا المعنى.

على أنك قد عرفت فيما مرَّ من البيان: أن القرآن لم يستعمل لفظ التأويل في الموارد التي استعملها ـ وهي ستة عشر مورداً على ما عدت ـ إلاَّ في المعنى الذي ذكرناه...

---

(١) الزخرف ـ ٢ إلى ٤.

الفصل الرابع

هل يعلم تأويل القرآن غير الله سبحانه

هذه المسألة أيضاً من موارد الخلاف الشديد بين المفسرين، ومنشأه الخلاف الواقع بينهم في تفسير قوله تعالى ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ الآية، وأن الواو هل هو للعطف أو للاستئناف، فذهب بعض القدماء والشافعية ومعظم المفسرين من الشيعة إلى أن الواو للعطف وأن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه من القرآن، وذهب معظم القدماء والحنفية من أهل السنة إلى أنه للاستئناف وأنه لا يعلم تأويل المتشابه إلاّ الله وهو ممّا استأثر الله سبحانه بعلمه، وقد استدلت الطائفة الأولى على مذهبها بوجوه كثيرة، وببعض الروايات، والطائفة الثانية بوجوه أخر وعدة من الروايات الواردة في أن تأويل المتشابهات ممّا استأثر الله سبحانه بعلمه وتمادت كل طائفة في مناقضة صاحبتها والمعارضة مع حججها. والذي ينبغي أن يتنبه له الباحث في المقام أن المسألة لم تخل عن الخلط والاشتباه من أول ما دارت بينهم ووقعت مورداً للبحث والتنقير، فاختلط رجوع المتشابه إلى المحكم، وبعبارة أخرى المعنى المراد من المتشابه بتأويل الآية كما ينبىء به ما عنونّا به المسألة وقررنا عليه الخلاف وقول كل من الطرفين آنفاً.

ولذلك تركنا التعرض لنقل صحيح الطرفين لعدم الجدوى في إثباتها أو نفيها بعد ابتنائها على الخلط، وأما الروايات فإنها مخالفة لظاهر الكتاب فإن الروايات المثبتة، أعني الدالة على أن الراسخين في العلم يعلمون التأويل فإنها أخذت التأويل مرادفاً للمعنى المراد من لفظ المتشابه ولا تأويل في

القرآن بهذا المعنى، كما روي من طرق أهل السنّة: أن النبي ﷺ دعا لابن عباس فقال: اللهمّ فقهه في الدين وعلمه التأويل، وما روي من قول ابن عباس: أنا من الراسخين في العلم وأنا أعلم تأويله، ومن قوله: إن المحكمات هي الآيات الناسخة والمتشابهات هي المنسوخة فإن لازم هذه الروايات على ما فهموه أن يكون معنى الآية المحكمة تأويلاً للآية المتشابهة وهو الذي أشرنا إليه أن التأويل بهذا المعنى ليس مورداً لنظر الآية.

وأما الروايات النافية أعني الدالة على أن غيره لا يعلم تأويل المتشابهات مثل ما روي أن ابن عباس كان يقرأ: وما يعلم تأويله إلاّ الله ويقول الراسخون في العلم آمنا به وكذلك كان يقرأ أبي بن كعب. وما روي أن ابن مسعود كان يقرأ: وإن تأويله إلاّ عند الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به، فهذه لا تصلح لإثبات شيء: أما أولاً؛ فلأن هذه القراءات لا حجية فيها، وأما ثانياً: فلأن غاية دلالتها أن الآية لا تدل على علم الراسخين في العلم بالتأويل وعدم دلالة الآية عليه غير دلالتها على عدمه كما هو المدعى فمن الممكن أن يدل عليه دليل آخر.

ومثل ما في الدر المنثور عن الطبراني عن أبي مالك الأشعري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: لا أخاف على أمتي إلاّ ثلاث خصال: أن يكثر لهم المال فيتحاسدوا فيقتلوا، وأن يفتح لهم الكتاب فيأخذه المؤمن يبتغي تأويله وما يعلم تأويله إلاّ الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلاّ أولوا الألباب، وأن يكثر علمهم فيضيعونه ولا يبالون به. وهذا الحديث على تقدير دلالته على النفي لا يدل إلاّ على نفيه عن مطلق المؤمن لا عن خصوص الراسخين في العلم، ولا ينفع المستدل إلاّ الثاني.

ومثل الروايات الدالة على وجوب اتباع المحكم والإيمان بالمتشابه. وعدم دلالتها على النفي ممّا لا يرتاب فيه.

ومثل ما في تفسير الآلوسي عن ابن جرير عن ابن عباس مرفوعاً: أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تفسره العلماء ومتشابه لا يعلمه إلاّ الله، ومن ادعى علمه سوى الله تعالىٰ فهو كاذب والحديث مع كونه مرفوعاً ومعارضاً بما نقل عنه من دعوة

الرسول له وادعائه العلم به لنفسه مخالف لظاهر القرآن: أن التأويل غير المعنى المراد بالمتشابه على ما عرفت فيما مرَّ.

والذي ينبغي أن يقال: أن القرآن يدل على جواز العلم بالتأويل لغيره تعالىٰ وأما هذه الآية فلا دلالة لها على ذلك.

أما الجهة الثانية فلما مرَّ في البيان السابق: أن الآية بقرينة صدرها وذيلها وما تتلوها من الآيات إنما هي في مقام بيان انقسام الكتاب إلى المحكم والمتشابه، وتفرق الناس في الأخذ بها فهم بين مائل إلى اتباع المتشابه لزيغ في قلبه وثابت على اتباع المحكم والإيمان بالمتشابه لرسوخ في علمه، فإنما القصد الأول في ذكر الراسخين في العلم بيان حالهم وطريقتهم في الأخذ بالقرآن ومدحهم فيه قبال ما ذكر من حال الزائغين وطريقتهم وذمهم، والزاهد على هذا القدر خارج عن القصد الأول ولا دليل على تشريكهم في العلم بالتأويل مع ذلك إلاَّ وجوه غير تامة تقدمت الإشارة إليها، فيبقى الحصر المدلول عليه بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ من غير ناقض ينقضه من عطف واستثناء وغير ذلك. فالذي تدل عليه الآية هو انحصار العلم بالتأويل فيه تعالىٰ واختصاصه به.

لكنه لا ينافي دلالة دليل منفصل يدل على علم غيره تعالىٰ به بإذنه كما في نظائره مثل العلم بالغيب، قال تعالىٰ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1] وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ﴾[2]، وقال تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾[3]، فدل جميع ذلك على الحصر ثم قال تعالىٰ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۞ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾[4] فأثبت ذلك لبعض من هو غيره وهو من ارتضى من رسول، ولذلك نظائر في القرآن.

وأما الجهة الأولى ـ وهي أن القرآن يدل على جواز العلم بتأويله لغيره

---

(١) النمل ـ ٦٥.

(٢) يونس ـ ٢٠.

(٣) الأنعام ـ ٥٩.

(٤) الجن ـ ٢٦ و٢٧.

تعالىٰ في الجملة فبيانه: أن الآيات كما عرفت تدل على أن تأويله الآية أمر خارجي نسبته إلى مدلول الآية نسبة الممثل إلى المثل، فهو وإن لم يكن مدلولاً للآية بما لها من الدلالة لكنه محكي لها محفوظ فيها نوعاً من الحكاية والحفظ، نظير قولك: «في الصيف ضيعتِ اللبن» لمن أراد أمراً قد فوت أسبابه من قبل، فإن المفهوم المدلول عليه بلفظ المثل وهو تضييع المرأة مع ذلك اللبن في الصيف لا ينطبق شيء منه على المورد، وهو ممثل لحال المخاطب حافظ له يصوره في الذهن بصورة مضمنة في الصورة التي يعطيها الكلام بمدلوله.

كذلك أمر التأويل فالحقيقة الخارجية التي توجب تشريع حكم من الأحكام أو بيان معرفة من المعارف الإلهية أو وقوع حادثة هي مضمون قصّة من القصص القرآنية وإن لم تكن أمراً يدل عليه بالمطابقة نفس الأمر والنهي أو البيان أو الواقعة الكذائية إلاّ أن الحكم أو البيان أو الحادثة لما كان كل منها ينتشىء منها ويظهر بها فهو أثرها الحاكي لها بنحو من الحكاية والإشارة كما أن قول السيد لخادمه، اسقني ينتشىء عن اقتضاء الطبيعة الإنسانية لكمالها، فإن هذه الحقيقة الخارجية هي التي تقتضي حفظ الوجود والبقاء، وهو يقتضي بدل ما يتحلل من البدن، وهو يقتضي الغذاء اللازم وهو يقتضي الري، وهو يقتضي الأمر بالسقي مثلاً، فتأويل قوله: اسقني هو ما عليه الطبيعة الخارجية الإنسانية من اقتضاء الكمال في وجوده، وبقائه، ولو تبدلت هذه الحقيقة الخارجية إلى شيء آخر يباين الأول مثلاً لتبدل الحكم الذي هو الأمر بالسقي إلى حكم آخر وكذا الفعل الذي يعرف فيفعل أو ينكر فيجتنب في واحد من المجتمعات الإنسانية على اختلافها الفاحش في الآداب والرسوم إنما يرتضع من ثدي الحسن والقبح الذي عندهم وهو يستند إلى مجموعة متحدة متفقة من علل زمانية ومكانية وسوابق عادات ورسوم مرتكزة في ذهن الفاعل بالوراثة ممن سبقه، وتكرر المشاهدة ممن شاهده من أهل منطقته، فهذه العلة المؤتلفة الأجزاء هي تأويل فعله أو تركه من غير أن تكون عين فعله أو تركه لكنها محكيّة مضمنة محفوظة بالفعل أو الترك، ولو فرض تبدل المحيط الاجتماعي لتبدل ما أتى به من الفعل أو الترك.

فالأمر الذي له التأويل سواء كان حكماً أو قصة أو حادثة يتغير بتغير التأويل لا محالة، ولذلك ترى أنه تعالىٰ في قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ الآيــة، لما ذكر اتباع أهل الزيغ ما ليس بمراد من المتشابه ابتغاءً للفتنة ذكر أنهم بذلك يبتغون تأويله الذي ليس بتأويل له وليس إلاَّ لأن التأويل الذي يأخذون به لو كان هو التأويل الحقيقي لكان اتباعهم للمتشابه اتباعاً حقاً غير مذموم وتبدل الأمر الذي يدل عليه المحكم وهو المراد من المتشابه إلى المعنى غير المراد الذي فهموه من المتشابه واتبعوه.

فقد تبين: أن تأويل القرآن حقائق خارجية تستند إليه آيات القرآن في معارفها وشرائعها وسائر ما بينته بحيث لو فرض تغير شيء من تلك الحقائق انقلب ما في الآيات من المضامين.

وإذا أجدت التدبر وجدت أن هذا ينطبق تمام الانطباق على قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾[1] فإنه يدل على أن القرآن النازل كان عند الله أمراً أعلى وأحكم من أن تناله العقول أو يعرضه التقطع والتفصل لكنه تعالى عناية بعباده جعله كتاباً مقرراً وألبسه لباس العربية لعلهم يعقلون ما لا سبيل لهم إلى عقله ومعرفته ما دام في أم الكتاب، وأم الكتاب هذا هو المدلول عليه بقوله: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾[2]، وبقوله: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ * فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾[3]. ويدل على إجمال مضمون الآية أيضاً قوله تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[4]، فالإحكام كونه عند الله بحيث لا ثلمة فيه ولا فصل، والتفصيل هو جعله فصلاً فصلاً وآية آية وتنزيله على النبي ﷺ.

ويدل على هذه المرتبة الثانية التي تستند إلى الأولى قوله تعالىٰ:

---

(١) الزخرف ـ ٢ إلى ٤.

(٢) الرعد ـ ٣٩.

(٣) البروج ـ ٢١ و٢٢.

(٤) هود ـ ١.

﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾[1]، فقد كان القرآن غير مفروق الآيات ثم فرق ونزل تنزيلاً وأوحي نجوماً.

وليس المراد بذلك أنه كان مجموع الآيات مرتب السور على الحال الذي هو عليه الآن عندنا كتاباً مؤلفاً مجموعاً بين الدفتين مثلاً ثم فرق وأنزل على النبي نجوماً ليقرأه على الناس على مكث كما يفرقه المعلم المقرىء منا قطعات ثم يعلمه ويقرأه متعلمه كل يوم قطعة على حسب استعداد ذهنه.

وذلك أن بين إنزال القرآن نجوماً على النبي وبين إلقائه قطعة قطعة على المتعلم فرقاً بيناً وهو دخالة أسباب النزول في نزول الآية على النبيﷺ ولا شيء من ذلك ولا ما يشبهه في تعلم المتعلم، فالقطعات المختلفة الملقاة إلى المتعلم في أزمنة مختلفة يمكن أن تجمع وينضم بعضها إلى بعض في زمان واحد ولا يمكن أن تجمع أمثال قوله تعالىٰ: ﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ﴾[2] وقوله تعالىٰ: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ﴾[3]، وقوله تعالىٰ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾[4] وقوله تعالىٰ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾[5]، ونحو ذلك فيلغى سبب النزول وزمانه ثمّ يفرض نزولها في أول البعثة أو في آخر زمان حياة النبي ﷺ فالمراد بالقرآن في قوله تعالىٰ: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ﴾ غير القرآن بمعنى الآيات المؤلفة.

وبالجملة فالمحصل من الآيات الشريفة أن وراء ما نقرأه ونعقله من القرآن أمراً هو من القرآن بمنزلة الروح من الجسد والمتمثل من المثال وهو الذي يسميه تعالىٰ بالكتاب الحكيم ـ وهو الذي تعتمد وتتكي عليه معارف القرآن المنزل ومضامينه وليس من سنخ الألفاظ المفرقة المقطعة ولا المعاني المدلول عليها بها، وهذا بعينه هو التأويل المذكور في الآيات المشتملة عليه لانطباق أوصافه ونعوته عليه. وبذلك تظهر حقيقة معنى التأويل، ويظهر

---

(١) الإسراء ـ ١٠٦.

(٢) المائدة ـ ١٣.

(٣) التوبة ـ ١٢٣.

(٤) المجادلة ـ ١.

(٥) التوبة ـ ١٠٣.

سبب امتناع التأويل عن أن تمسّه الأفهام العادية والنفوس غير المطهرة.

ثمّ إنه تعالىٰ قال: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾[1]، ولا شبهة في ظهور الآيات في أن المطهرين من عباد الله هم يمسون القرآن الكريم الذي في الكتاب المكنون والمحفوظ من التغير، ومن التغير تصرف الأذهان بالورود عليه والصدور منه وليس هذا المس إلاّ نيل الفهم والعلم، ومن المعلوم أيضاً: أن الكتاب المكنون هذا هو أم الكتاب المدلول عليه بقوله: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ وهو المذكور في قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾.

وهؤلاء قوم نزلت الطهارة في قلوبهم، وليس ينزلها إلاّ الله سبحانه، فإنه تعالىٰ لم يذكرها إلاّ كذلك أي منسوبة إلى نفسه كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾[3]، وما في القرآن شيء من الطهارة المعنوية إلاّ منسوبة إلى الله أو بإذنه وليست الطهارة إلاّ زوال الرجس من القلب، وليس القلب من الإنسان إلاّ ما يدرك به ويريد به، فطهارة القلب طهارة نفس الإنسان في اعتقادها وإرادتها وزوال الرجس عن هاتين الجهتين، ويرجع إلى ثبات القلب فيما اعتقده من المعارف الحقة من غير ميلان إلى الشك ونوسان بين الحق والباطل، وثباته على لوازم ما علمه من الحق من غير تمايل إلى اتباع الهوى ونقض ميثاق العلم، وهذا هو الرسوخ في العلم فإن الله سبحانه ما وصف الراسخين في العلم إلاّ بأنهم مهديون ثابتون على ما علموا غير زائغة قلوبهم إلى ابتغاء الفتنة فقد ظهر أن هؤلاء المطهرين راسخون في العلم، هذا.

ولكن ينبغي أن لا تشتبه النتيجة التي ينتجها هذا البيان، فإن المقدار الثابت بذلك أن المطهرين يعلمون التأويل، ولازم تطهيرهم أن يكونوا راسخين في علومهم، لما أن تطهير قلوبهم منسوب إلى الله وهو تعالىٰ سبب

---

(١) الواقعة ـ ٧٩.

(٢) الأحزاب ـ ٣٣.

(٣) المائدة ـ ٦.

غير مغلوب، لا أن الراسخين في العلم يعلمونه بما أنهم راسخون في العلم أي إن الرسوخ في العلم سبب للعلم بالتأويل فإن الآية لا تثبت ذلك، بل ربما لاح من سياقها جهلهم بالتأويل حيث قال تعالىٰ: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ الآية، وقد وصف الله تعالىٰ رجالاً من أهل الكتاب برسوخ العلم ومدحهم بذلك، وشكرهم على الإيمان والعمل الصالح في قوله: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾[1] الآية، ولم يثبت مع ذلك كونهم عالمين بتأويل الكتاب.

وكذلك إن الآية أعني قوله تعالىٰ: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ لم تثبت للمطهرين إلاّ مسّ الكتاب في الجملة، وأما أنهم يعلمون كل التأويل ولا يجهلون شيئاً منه ولا في وقت فهي ساكتة عن ذلك، ولو ثبت لثبت بدليل منفصل.

---

(١) النساء ـ ١٦٢.

الفصل الخامس

ما هو السبب في اشتمال الكتاب على المتشابه؟

ومن الاعتراضات التي أوردت على القرآن الكريم الاعتراض باشتماله على المتشابهات وهو أنكم تدعون أن تكاليف الخلق إلى يوم القيامة فيه، وأنه قول فصل يميز بين الحق والباطل، ثم إنا نراه يتمسك به كل صاحب مذهب من المذاهب المختلفة بين المسلمين لإثبات مذهبه، وليس ذلك إلى لوقوع التشابه في آياته، أفليس أنه لو جعله جلياً نقياً عن هذه المتشابهات كان أقرب إلى الغرض المطلوب، وأقطع لمادة الخلاف والزيغ؟

وأُجيب عنه بوجوه من الجواب بعضها ظاهر السخافة كالجواب بأن وجود المتشابهات يوجب صعوبة تحصيل الحق ومشقة البحث وذلك موجب لمزيد الأجر والثواب، وكالجواب بأنه لو لم يشتمل إلاّ على صريح القول في مذهب لنفر ذلك سائر أرباب المذاهب فلم ينظروا فيه، لكنه لوجود التشابه فيه أطمعهم في النظر فيه وكان في ذلك رجاء أن يظفروا بالحق فيؤمنوا به! وكالجواب بأن اشتماله على المتشابه أوجب الاستعانة بدلالة العقل، وفي ذلك خروج عن ظلمة التقليد ودخول في ضوء النظر والاجتهاد! وكالجواب بأن اشتماله على المتشابه أوجب البحث عن طرق التأويلات المختلفة، وفي ذلك فائدة التضلع بالفنون المختلفة كعلم اللغة والصرف والنحو وأصول الفقه!.

فهذه أجوبة سخيفة ظاهرة السخافة بأدنى نظر، والذي يستحق الإيراد والبحث من الأجوبة وجوه ثلاثة:

الأوّل: أن اشتمال القرآن الكريم على المتشابهات لتمحيص القلوب في التصديق به، فإنه لو كان كل ما ورد في الكتاب معقولاً واضحاً لا شبهة فيه عند أحد لما كان في الإيمان شيء من معنى الخضوع لأمر الله تعالىٰ والتسليم لرسله.

وفيه: أن الخضوع هو نوع انفعال وتأثر من الضعيف في مقابل القوي والإنسان إنما يخضع لمن يدرك عظمته أو لما لا يدركه لعظمته وبهوره الإدراك كقدرة الله غير المتناهية وعظمته غير المتناهية وسائر صفاته التي إذا واجهها العقل رجع القهقرى لعجزه عن الإحاطة بها، وأما الأمور التي لا ينالها العقل لكنه يغتر ويغادر باعتقاد أنه يدركها فما معنى خضوعه لها؟ كالآيات المتشابهة التي يتشابه أمرها على العقل فيحسب أنه يعقلها وهو لا يعقل.

الثاني: أن اشتماله على المتشابه إنما هو لبعث العقل على البحث والتنقير لئلا يموت بإهماله بإلقاء الواضحات التي لا يعمل فيها عامل الفكر، فإن العقل أعز القوى الإنسانية التي يجب تربيتها بتربية الإنسان.

وفيه: أن الله تعالىٰ أمر الناس بإعمال العقل والفكر في الآيات الآفاقية والأنفسية إجمالاً في موارد من كلامه، وتفصيلاً في موارد أُخرى كخلق السموات والأرض والجبال والشجر والدواب والإنسان واختلاف ألسنته وألوانه، وندب إلى التعقل والتفكر والسير في الأرض والنظر في أحوال الماضين، وحرض على العقل والفكر، ومدح العلم بأبلغ المدح وفي ذلك غنى عن البحث في أمور ليس إلاّ مزالق للأقدام ومصارع للأفهام.

الثالث: أن الأنبياء بعثوا إلى الناس وفيهم العامة والخاصة، والذكي والبليد والعالم والجاهل، وكان من المعاني ما لا يمكن التعبير عنه بعبارة تكشف عن حقيقته وتشرح كنهه بحيث يفهمه الجميع على السواء، فالحري في أمثال هذه المعاني أن تلقى بحيث تفهمها الخاصة ولو بطريق الكناية والتعريض ويؤمر العامة فيها بالتسليم وتفويض الأمر إلى الله تعالىٰ.

وفيه: أن الكتاب كما يشتمل على المتشابهات كذلك يشتمل على المحكمات التي تبين المتشابهات بالرجوع إليها، ولازم ذلك أن لا تتضمن

المتشابهات أزيد مما تكشف عنه المحكمات، وعند ذلك يبقى السؤال (وهو أنه ما فائدة وجود المتشابهات في الكتاب ولا حاجة إليها مع وجود المحكمات) على حاله، ومنشأ الاشتباه أن المجيب أخذ المعاني نوعين متباينين: معان يفهمها جميع المخاطبين من العامة والخاصة وهي مداليل المحكمات، ومعان سنخها بحيث لا يتلقاها إلاّ الخاصة من المعارف العالية والحكم الدقيقة، فصارت بذلك المتشابهات لا ترجع معانيها إلى المحكمات، وقد مرَّ أن ذلك مخالف لمنطق الآيات الدالة على أن القرآن يفسر بعضه بعضاً وغير ذلك.

والذي ينبغي أن يقال: أن وجود المتشابه في القرآن ضروري ناشىء عن وجود التأويل الموجب لتفسير بعضه بعضاً بالمعنى الذي أوضحناه للتأويل فيما مرَّ.

ويتضح ذلك بعض الاتضاح بإجادة التدبر في جهات البيان القرآني والتعليم الإلهي والأمور التي بنيت عليها معارفه والغرض الأقصى من ذلك وهي أمور:

منها: أن الله سبحانه ذكر أن لكتابه تأويلاً هو الذي تدور مداره المعارف القرآنية والأحكام والقوانين وسائر ما يتضمنه التعليم الإلهي، وأن هذا التأويل الذي تستقبله وتتوجه إليه جميع هذه البيانات أمر تقصر عن نيله الأفهام وتسقط دون الارتقاء إليه العقول إلاّ نفوس طهرهم الله وأزال عنهم الرجس، فإن لهم خاصة أن يمسوه. وهذا غاية ما يريده تعالىٰ من الإنسان المجيب لدعوته في ناحية العلم أن يهتدي إلى علم كتابه الذي هو تبيان كل شيء ومفتاحه التطهير الإلهي، وقد قال تعالىٰ: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾[1]، فجعل الغاية لتشريع الدين هي التطهير الإلهي.

وهذا الكمال الإنساني كسائر الكمالات المندوب إليها لا يظفر

(١) المائدة ـ ٦.

بكمالها إلاّ أفراد خاصة، وإن كانت الدعوة متعلقة بالجميع متوجهة إلى الكل، فتربية الناس بالتربية الدينية إنما تثمر كمال التطهير في أفراد خاصة وبعض التطهير في آخرين، ويختلف ذلك باختلاف درجات الناس، كما أن الإسلام يدعو إلى حق التقوى في العمل. قال تعالىٰ: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾[1] ولكن لا يحصل كماله إلاّ في أفراد وفيمن دونهم دون ذلك على طريق الأمثل فالأمثل، كل ذلك لاختلاف الناس في طبائعهم وأفهامهم، وهكذا جميع الكمالات الاجتماع من حيث التربية والدعوة، يدعو داعي الاجتماع إلى الدرجة القصوى من كل كمال كالعلم والصنعة والثروة والراحة وغيرها لكن لا ينالها إلاّ البعض، ومن دونه ما دونها على اختلاف مراتب الاستعدادات. وبالحقيقة أمثال هذه الغايات ينالها المجتمع من غير تخلف دون كل فرد منه.

ومنها: أن القرآن قطع بأن الطريق الوحيد إلى إيصال الإنسان إلى هذه الغاية الشريفة تعريف نفس الإنسان لنفسه بتربيته في ناحيتي العلم والعمل: أما في ناحية العلم فبتعليمه الحقائق المربوطة به من المبدأ والمعاد وما بينهما من حقائق العالم حتى يعرف نفسه بما ترتبط به من الواقعيات معرفة حقيقية. وأما في ناحية العمل فبتحميل قوانين اجتماعية عليه بحيث تصلح شأن حياته الاجتماعية، ولا تشغله عن التخلص إلى عالم العلم والعرفان، ثم بتحميل تكاليف عبادية يوجب العمل بها والمزاولة عليها توجه نفسه، وخلوص قلبه إلى المبدأ والمعاد، وإشرافه على عالم المعنى والطهارة والتجنب عن قذارة الماديات وثقلها.

وأنت إذا أحسنت التدبر في قوله تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾[2]، وضممته إلى ما سمعت إجماله في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَـٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ الآية، وإلى قوله تعالىٰ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾[3]، وقوله تعالىٰ: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟

---

(١) آل عمران ـ ١٠٢.

(٢) فاطر ـ ١٠.

(٣) المائدة ـ ١٠٥.

﴿الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾[1]، وما يشابهه من الآيات اتضح لك الغرض الإلهي في تشريع الدين وهداية الإنسان إليه، والسبيل الذي سلكه لذلك فافهم.

ويتفرع على هذا البيان نتيجة مهمة: هي أن القوانين الاجتماعية في الإسلام مقدمة للتكاليف العبادية مقصودة لأجلها، والتكاليف العبادية مقدمة للمعرفة بالله وبآياته، فأدنى الإخلال أو التحريف أو التغيير في الأحكام الاجتماعية من الإسلام يوجب فساد العبودية وفساد العبودية يؤدي إلى اختلال أمر المعرفة.

وهذه النتيجة ـ على أنها واضحة التفرع على البيان ـ تؤيدها التجربة أيضاً: فإنك إذا تأملت جريان الأمر في طروق الفساد في شؤون الدين الإسلامي بين هذه الأمة وأمعنت النظر فيه: من أين شرع وفي أين ختم وجدت أن الفتنة ابتدأت من الاجتماعيات ثم توسطت في العباديات ثم انتهت إلى رفض المعارف.

وقد ذكرناك فيما مرَّ: أن الفتنة شرعت باتباع المتشابهات وابتغاء تأويلها ولم يزل الأمر على ذلك حتى اليوم.

ومنها: أن الهداية الدينية إنما بنيت على نفي التقليد عن النّاس وركوز العلم بينهم ما استطيع، فإن ذلك هو الموافق لغايتها التي هي المعرفة وكيف لا؟ ولا يوجد بين كتب الوحي كتاب، ولا بين الأديان دين يعظمان من أمر العلم ويحرضان عليه بمثل ما جاء به القرآن والإسلام!.

وهذا المعنى هو الموجب لأن يبيّن الكتاب للإنسان حقائق المعارف أولاً، وارتباط ما شرعه له من الأحكام العملية بتلك الحقائق ثانياً، وبعبارة أُخرى أن يفهمه: أنه موجود مخلوق لله تعالىٰ خلقه بيده ووسط في خلقه وبقائه ملائكته وسائر خلقه من سماء وأرض ونبات وحيوان ومكان وزمان وما عداها، وأنه سائر إلى معاده وميعاده سيراً اضطرارياً، وكادح إلى ربه كدحاً فملاقيه ثم يجزى جزاء ما عمله، أيما إلى جنة، وأيما إلى نار فهذه طائفة من المعارف.

---

(١) المجادلة ـ ١١.

ثم يفهمه أن الأعمال التي تؤديه إلى سعادة الجنة ما هي، وما تؤديه إلى شقوة النار ما هي؟ أي يبين له الأحكام العبادية والقوانين الاجتماعية، وهذه طائفة أخرى.

ثم يبين له أن هذه الأحكام والقوانين مؤدية إلى السعادة أي يفهمه أن هذه الطائفة الثانية مرتبطة بالطائفة الأولى، وأن تشريعها وجعلها للإنسان إنما هو لمراعاة سعادته لاشتمالها على خير الإنسان في الدنيا والآخرة، وهذه طائفة ثالثة.

وظاهر عندك أن الطائفة الثانية بمنزلة المقدمة، والطائفة الأولى بمنزلة النتيجة، والطائفة الثالثة بمنزلة الرابط الذي يربط الثانية بالأولى ودلالة الآيات على كل واحدة من هذه الطوائف المذكورة واضحة ولا حاجة إلى إيرادها.

ومنها: أنه لما كانت عامة الناس لا يتجاوز فهمهم المحسوس ولا يرقى عقلهم إلى ما فوق عالم المادة والطبيعة، وكان من ارتقى فهمه منهم بالارتياضات العلمية إلى الورود في إدراك المعاني وكليات القواعد والقوانين يختلف أمره باختلاف الوسائل التي يسرت له الورود في عالم المعاني والكليات كان ذلك موجباً لاختلاف الناس في فهم المعاني الخارجة عن الحس والمحسوس اختلافاً شديداً ذا عرض عريض على مراتب مختلفة، وهذا أمر لا ينكره أحد.

ولا يمكن إلقاء معنى من المعاني إلى إنسان إلاّ من طريق معلوماته الذهنية التي تهيأت عنده في خلال حياته وعيشته، فإن كان مأنوساً بالحس فمن طريق المحسوسات على قدر ما رقى إليه من مدارج الحس كما يمثل لذة النكاح للصبي بحلاوة الحلواء، وإن كان نائلاً للمعاني الكلية فبما نال وعلى قدر ما نال، وهذا ينال المعاني من البيان الحسي والعقلي معاً بخلاف المأنوس بالحس.

ثم إن الهداية الدينية لا تختص بطائفة دون طائفة من الناس بل تعم جميع الطوائف وتشمل عامّة الطبقات، وهو ظاهر.

وهذا المعنى أعني اختلاف الأفهام وعموم أمر الهداية مع ما عرفت

من وجود التأويل للقرآن هو الموجب أن يساق البيانات مساق الأمثال وهو أن يتخذ ما يعرفه الإنسان ويعهده ذهنه من المعاني فيبين به ما لا يعرفه لمناسبة ما بينهما نظير توزين المتاع بالمثاقيل ولا مسانخة بينهما في شكل أو صورة أو حجم أو نوع إلاّ ما بينهما من التناسب وزناً.

والآيات القرآنية المذكورة سابقاً كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾[1]، وما يشابهه من الآيات وإن بينت هذا الأمر بطريق الإشارة والكناية، لكن القرآن لم يكتف بذلك دون أن بيّنه بما ضربه مثلاً في أمر الحق والباطل فقال تعالىٰ: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[2]، فبين أن حكم المثل جار في أفعاله تعالىٰ كما هو جار في أقواله، ففعله تعالىٰ كقوله الحق إنما قصد منهما الحق الذي يحويانه ويصاحب كلاً منهما أمور غير مقصودة ولا نافعة تعلوهما وتربوهما لكنها ستزول وتبطل، ويبقى الحق الذي ينفع الناس، وإنما يزول ويزهق بحق آخر هو مثله، وهذا كالآية المتشابهة تتضمن من المعنى حقاً مقصوداً، ويصاحبه ويعلو عليه بالاستباق إلى الذهن معنى آخر باطل غير مقصود، لكنه سيزول بحق آخر يظهر الحق الأول على الباطل الذي كان يعلوه، ليحق الحق بكلماته ويبطل الباطل ولو كره المجرمون، والكلام في انطباق هذا المثل على أفعاله الخارجية المتقررة في عالم الكون كالكلام في أقواله عز من قائل.

وبالجملة: المتحصل من الآية الشريفة: أن المعارف الحقة الإلهية كالماء الذي أنزله الله تعالىٰ من السماء هي في نفسها ماء فحسب، من غير تقييد بكميّة ولا كيفية، ثم إنها كالسيل السائل في الأودية تتقدر بأقدار مختلفة من حيث السعة والضيق، وهذه الأقدار أمور ثابتة كل في محله كالحال في أصول المعارف والأحكام التشريعية ومصالح الأحكام التي

---

(١) الزخرف ـ ٣ و٤.

(٢) الرعد ـ ١٧.

ذكرنا فيما مرَّ أنها روابط تربط الأحكام بالمعارف الحقة وهذا حكمها في نفسها مع قطع النظر عن البيان اللفظي، وهي في مسيرها ربما صحبت ما هو كالزبد يظهر ظهوراً ثم يسرع في الزوال وذلك كالأحكام المنسوخة التي تنسخها النواسخ من الآيات، فإن المنسوخ مقتضى ظاهر طباعه أن يدوم لكن الحكم الناسخ يبطل دوامه ويضع مكانه حكماً آخر.

هذا بالنظر إلى نفس هذه المعارف مع قطع النظر عن ورودها في وادي البيان اللفظي.

وأما المعارف الحقة من حيث كونها واردة في ظرف اللفظ والدلالة فإنها بورودها أودية الدلالات اللفظية تتقدر بأقدارها، تتشكل بأشكال المرادات الكلامية بعد إطلاقها، وهذه أقوال ثابتة من حيث مراد المتكلم بكلامه، إلاّ أنها مع ذلك أمثال يمثل بها أصل المعنى المطلق غير المتقدر، ثم إنها بمرورها في الأذهان المختلفة تحمل معاني غير مقصودة كالزبد في السيل، لأن الأذهان من جهة ما تخزنه من المرتكزات والمألوفات تتصرف في المعاني الملقاة إليها، وجلّ هذا التصرف إنما هو في المعاني غير المألوفة كالمعارف الأصلية، ومصالح الأحكام وملاكاتها كما مرَّ، وأما الأحكام والقوانين فلا تصرف فيها مع قطع النظر عن ملاكاتها فإنها مألوفة، ومن هنا يظهر أن المتشابهات إنما هي الآيات من حيث اشتمالها على الملاكات والمعارف، دون متن الأحكام والقوانين الدينية.

ومنها: أنه تحصل من البيان السابق: أن البيانات اللفظية القرآنية أمثال للمعارف الحقة الإلهية لأن البيان نزل في هذه الآيات إلى سطح الأفهام العامة التي لا تدرك إلاّ الحسيات ولا تنال المعاني الكلية إلاّ في قالب الجسمانيات، ولما استلزم ذلك في إلقاء المعاني الكلية المجردة عن عوارض الأجسام والجسمانيات أحد محذورين: فإن الأفهام في تلقيها المعارف المرادة منها إن جمدت في مرتبة الحس والمحسوس انقلبت الأمثال بالنسبة إليها حقائق ممثلة وفيه بطلان الحقائق وفوت المرادات والمقاصد وإن لم تجمد وانتقلت إلى المعاني المجردة بتجريد الأمثال عن الخصوصيات غير الدخيلة لم يؤمن من الزيادة والنقيصة.

نظير ذلك أنها لو ألقي إلينا المثل السائر: عند الصباح يحمد القوم السرى أو تمثل لنا بقول صخر:

أهم بأمر الحزم لا أستطيعه وقد حيل بين العير والنزوان

فإنا من جهة سبق عهد الذهن بالقصة أو الأمر الممثل له نجرّد المثل عن الخصوصيات المكتنفة بالكلام كالصباح والقوم والسرى، ونفهم من ذلك أن المراد: أن حسن تأثير عمل وتحسين فعله إنما يظهر إذا فرغ منه وبدا أثره وأما وهو ما دام الإنسان مشتغلاً به محساً تعب فعله فلا يقدر قدره، ويظهر ذلك تجريد ما تمثل به من الشعر، وأما إذا لم نعهد الممثل وجمدنا على الشعر أو المثل خفي عنا الممثل وعاد المثل خبراً من الأخبار، ولو لم نجمد وانتقلنا إجمالاً إلى أنه مثل لم يمكنا تشخيص المقدار الذي يجب طرحه بالتجريد وما يجب حفظه للفهم وهو ظاهر.

ولا مخلص عن هذين المحذورين إلاّ بتفريق المعاني الممثل لها إلى أمثال مختلفة وتقليبها في قوالب متنوعة حتى يفسر بعضها بعضاً، ويوضح بعضها أمر بعض، فيعلم بالتدافع الذي بينها أولاً: أن البيانات أمثال ولها في ما وراءها حقائق ممثلة، وليست مقاصدها ومراداتها مقصورة على اللفظ المأخوذ من مرتبة الحس والمحسوس. وثانياً: بعد العلم بأنها أمثال: يعلم بذلك المقدار الذي يجب طرحه من الخصوصيات المكتنفة بالكلام، وما يجب حفظه منها للحصول على المرام، وإنما يحصل ذلك بأن هذا يتضمن نفي بعض الخصوصيات الموجودة في ذلك، وذاك نفي بعض ما في هذا.

وإيضاح المقاصد المبهمة والمطالب الدقيقة بإيراد القصص المتعددة والأمثال والأمثلة الكثيرة المتنوعة أمر دائر في جميع الألسنة واللغات من غير اختصاص بقوم دون قوم، ولغة دون لغة، وليس ذلك إلاّ لأن الإنسان يشعر بقريحة البيان مساس حاجته إلى نفي الخصوصيات الموهمة لخلاف المراد في القصة الواحدة أو المثل الواحد بالخصوصيات النافية الموجودة في قصة أُخرى مناسبة أو مثل آخر مناسب.

فقد تبين أن من الواجب أن يشتمل القرآن الكريم على الآيات المتشابهة وأن يرفع التشابه الواقع في آية بالإحكام الواقع في آية أُخرى،

واندفع بذلك الإشكال باشتمال القرآن على المتشابهات لكونها مخلة لغرض الهداية والبيان.

وقد ظهر من جميع ما تقدم من الأبحاث على طولها أمور:

الأول: أن الآيات القرآنية تنقسم إلى قسمين: محكم ومتشابه، وذلك من جهة اشتمال الآية وحدها على مدلول متشابه وعدم اشتمالها.

الثاني: أن لجميع القرآن محكمه ومتشابهه تأويلاً، وأن التأويل ليس من قبيل المفاهيم اللفظية بل من الأمور الخارجية، نسبته إلى المعارف والمقاصد المبينة نسبة الممثل إلى المثال، وأن جميع المعارف القرآنية أمثال مضروبة للتأويل الذي عند الله.

الثالث: أن التأويل يمكن أن يعلمه المطهرون وهم راسخون في العلم.

الرابع: أن البيانات القرآنية أمثال مضروبة لمعارفها ومقاصدها، وهذا المعنى غير ما ذكرناه في الأمر الثاني من كون معارفه أمثالاً وقد أوضحناه فيما مرّ.

الخامس: أن من الواجب أن يشتمل القرآن على المتشابهات، كما أن من الواجب أن يشتمل على المحكمات.

السادس: أن المحكمات أم الكتاب إليها ترجع المتشابهات رجوع بيان.

السابع: أن الإحكام والتشابه وصفان يقبلان الإضافة والاختلاف بالجهات بمعنى أن آية ما يمكن أن تكون محكمة من جهة، ومتشابهة من جهة أُخرى فتكون محكمة بالإضافة إلى آية ومتشابهة بالإضافة إلى أُخرى، ولا مصداق للمتشابه على الإطلاق في القرآن، ولا مانع من وجود محكم على الإطلاق.

الثامن: أن من الواجب أن يفسر بعض القرآن بعضاً.

التاسع: أن للقرآن مراتب مختلفة من المعنى، مترتبة طولاً من غير أن يكون الجميع في عرض واحد فيلزم استعمال اللفظ في أكثر من معنى

واحد، أو مثل عموم المجاز، ولا هي من قبيل اللوازم المتعددة لملزوم واحد، بل هي معان مطابقية يدل على كل واحد منها اللفظ بالمطابقة بحسب مراتب الأفهام.

ولتوضيح ذلك نقول: قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾[1]، فأنبأ أن للتقوى الذي هو ا لانتهاء عما نهى الله عنه والائتمار بما أمر الله به مرتبة هي حق التقوى، ويعلم بذلك أن هناك من التقوى ما هو دون هذه المرتبة الحقة، فللتقوى الذي هو بوجه العمل الصالح مراتب ودرجات بعضها فوق بعض.

وقال أيضاً: ﴿أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ * هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾[2] فبين أن للعمل مطلقاً سواء كان صالحاً أو طالحاً درجات ومراتب، والدليل على أن المراد بها درجات العمل قوله: ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾. ونظير الآية قوله تعالىٰ: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[3] وقوله تعالىٰ: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[4] والآيات في هذا المعنى كثيرة، وفيها ما يدل على أن درجات الجنة ودركات النار بحسب مراتب الأعمال ودرجاتها.

ومن المعلوم أن العمل من أي نوع كان هو من رشحات العلم يترشح من اعتقاد قلبي يناسبه، وقد استدل تعالىٰ على كفر اليهود وعلى فساد ضمير المشركين وعلى نفاق المنافقين من المسلمين وعلى إيمان عدة من الأنبياء والمؤمنين بأعمالهم وأفعالهم في آيات كثيرة جداً يطول ذكرها، فالعمل كيف كان يلازم ما يناسبه من العلم ويدل عليه.

وبالعكس يستلزم كل نوع من العمل ما يناسبه من العلم ويحصله ويركزه في النفس كما قال تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ

---

(١) آل عمران ـ ١٠٢.
(٢) آل عمران ـ ١٦٢ و١٦٣.
(٣) الأحقاف ـ ١٩.
(٤) الأنعام ـ ١٣٢.

﴿لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[1]، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾[2]، وقال أيضاً: ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ بِهَا يَسْتَهْزِءُونَ﴾[3]، وقال: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾[4]، والآيات في هذا المعنىٰ أيضاً كثيرة تدل الجميع على أن العمل صالحاً كان أو طالحاً يولد من أقسام المعارف والجهالات (وهي العلوم المخالفة للحق) ما يناسبه.

وقال تعالىٰ ـ وهو كالكلمة الجامعة في العمل الصالح والعلم النافع ـ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾[5]، فبين أن شأن الكلم الطيب وهو الاعتقاد الحق أن يصعد إلى الله تعالىٰ ويقرب صاحبه منه، وشأن العمل الصالح أن يرفع هذا العلم والاعتقاد. ومن المعلوم أن ارتفاع العلم في صعوده إنما هو بخلوصه من الشك والريب وكمال توجه النفس إليه وعدم تقسم القلب فيه وفي غيره (وهو مطلق الشرك) فكلما كمل خلوصه من الشك والخطرات اشتد صعوده وارتفاعه.

ولفظ الآية لا يخلو عن دلالة على ذلك، فإنها عبرت في الكلم الطيب بالصعود ووصفت العمل بالرفع، والصعود يقابل النزول كما أن الرفع يقابل الوضع، وهما أعني الصعود والارتفاع وصفان يتصف بهما المتحرك من السفل إلى العلوم بنسبته إلى الجانبين فهو صاعد بالنظر إلى قصده العلو واقترابه منه، ومرتفع من جهة انفصاله من السفل وابتعاده منه، فالعمل يبعد الإنسان ويفصله من الدنيا والإخلاد إلى الأرض بصرف نفسه عن التعلق بزخارفها الشاغلة والتشتت والتفرق بهذه المعلومات الفانية غير الباقية وكلما زاد الرفع والارتفاع زاد صعود الكلم الطيب، وخلصت المعرفة عن شوائب الأوهام وقذارات الشكوك، ومن المعلوم أيضاً كما مرَّ: أن العمل الصالح ذو مراتب ودرجات فلكل درجة من العمل الصالح رفع الكلم الطيب وتوليد

---

(١) العنكبوت ـ ٦٩.

(٢) الحجر ـ ٩٩.

(٣) الروم ـ ١٠.

(٤) البراءة ـ ٧٧.

(٥) فاطر ـ ١٠.

العلوم والمعارف الحقة الإلهية على ما يناسب حالها. والكلام في العمل الطالح ووضعه الإنسان نظير الكلام في العمل الصالح ورفعه.

فظهر أن للناس بحسب مراتب قربهم وبعدهم منه تعالىٰ مراتب مختلفة من العمل والعلم، ولازمه أن يكون ما يتلقاه أهل واحدة من المراتب والدرجات غير ما يتلقاه أهل المرتبة والدرجة الأخرى التي فوق هذه أو تحتها، فقد تبين أن للقرآن معانٍ مختلفة مترتبة.

وقد ذكر الله سبحانه أصنافاً من عباده، وخص كل صنف بنوع من العلم والمعرفة لا يوجد في الصنف الآخر كالمخلصين وخص بهم العلم بأوصاف ربهم حق العلم، قال تعالىٰ: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ﴾[1] وخص بهم أشياء أخر من المعرفة والعلم سيجيء بيانها إن شاء الله تعالىٰ، وكالموقنين وخص بهم مشاهدة ملكوت السموات والأرض، قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾[2] وكالمنيبين وخص بهم التذكر، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ﴾[3] وكالعالمين وخص بهم عقل أمثال القرآن، قال تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾[4]، وكأنهم أولو الألباب والمتدبرون لقوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[5]، ولقوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[6]، فإن مؤدى الآيات الثلاث يرجع إلى معنى واحد وهو العلم بمتشابه القرآن ورده إلى محكمه، وكالمطهرين خصّهم الله بعلم تأويل الكتاب، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ * لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾[7]، وكالأولياء وهم أهل الوله والمحبة لله وخص بهم أنهم لا

---

(١) الصافات - ١٥٩ و١٦٠.
(٢) الأنعام - ٧٥.
(٣) المؤمن - ١٣.
(٤) العنكبوت - ٤٣.
(٥) محمد ﷺ - ٢٤.
(٦) النساء - ٨٢.
(٧) الواقعة - ٧٧ إلى ٧٩.

يلتفتون إلى شيء إلاّ الله سبحانه ولذلك لا يخافون شيئاً ولا يحزنون لشيء، قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1]، وكالمقربين والمجتبين والصديقين والصالحين والمؤمنين ولكل منهم خواص من العلم والإدراك يختصون بها، سنبحث عنها في المحالّ المناسبة لها.

ونظير هذه المقامات الحسنة مقامات سوء في مقابلها،ولها خواص رديئة في باب العلم والمعرفة، ولها أصحاب كالكافرين والمنافقين والفاسقين والظالمين وغيرهم، ولهم أنصباء من سوء الفهم ورداءة الإدراك لآيات الله ومعارفه الحقة، طوينا ذكرها إيثاراً للاختصار، وسنتعرض لها في خلال أبحاث هذا الكتاب إن شاء الله.

العاشر: أن للقرآن اتساعاً من حيث انطباقه على المصاديق وبيان حالها فالآية منه لا تختص بمورد نزولها بل تجري في كل مورد يتحد مع مورد النزول ملاكاً كالأمثال التي لا تختص بمواردها الأول، بل تتعداها إلى ما يناسبها وهذا المعنى هو المسمى بجري القرآن...

(١) يونس ـ ٦٢.

الفصل السادس

المحكم والمتشابه في ضوء الروايات

في تفسير العياشي: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن المحكم والمتشابه قال: المحكم ما يعمل به والمتشابه ما اشتبه على جاهله.

أقول: وفيه تلويح إلى أن المتشابه مما يمكن العلم به.

وفيه أيضاً: عنه عليه السلام أن القرآن محكم ومتشابه: فأما المحكم فتؤمن به وتعمل به وتدين، وأما المتشابه فتؤمن به ولا تعمل به، وهو قول الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾[(١)]. والراسخون في العلم هم آل محمد.

أقول: وسيجيء كلام في معنى قوله عليه السلام: والراسخون في العلم هم آل محمد.

وفيه أيضاً عن مسعدة بن صدقة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه قال: الناسخ الثابت المعمول به، والمنسوخ ما قد كان يعمل به ثم جاء ما نسخه، والمتشابه ما اشتبه على جاهله. قال وفي رواية: الناسخ الثابت، والمنسوخ ما مضى، والمحكم ما يعمل به، والمتشابه ما يشبه بعضه بعضاً.

---

(١) آل عمران ـ ٧.

وفي الكافي عن الباقر عليه السلام في حديث قال: فالمنسوخات من المتشابهات.

وفي العيون عن الرضا عليه السلام: من رد متشابه القرآن إلى محكمه هدي إلى صراط مستقيم. ثم قال: إن في أخبارنا متشابهاً كمتشابه القرآن فردوا متشابهها إلى محكمها، ولا تتبعوا متشابهها فتضلوا.

أقول: الأخبار كما ترى متقاربة في تفسير المتشابه، وهي تؤيد ما ذكرناه في البيان السابق: أن التشابه يقبل الارتفاع، وأنه إنما يرتفع بتفسير المحكم له. وأما كون المنسوخات من المتشابهات فهو كذلك كما تقدم ووجه تشابهها ما يظهر منها من استمرار الحكم وبقائه، ويفسره الناسخ ببيان أن استمراره مقطوع. وأما ما ذكره عليه السلام في خبر العيون: إن في أخبارنا متشابهاً كمتشابه القرآن ومحكماً كمحكم القرآن، فقد وردت في هذا المعنى عنهم عليهم السلام روايات مستفيضة، والاعتبار يساعده فإن الأخبار لا تشتمل إلاً على ما اشتمل عليه القرآن الشريف، ولا تبين إلاّ ما تعرض له وقد عرفت فيما مرَّ: أن التشابه من أوصاف المعنى الذي يدل عليه اللفظ وهو كونه بحيث يقبل الانطباق على المقصود وعلى غيره، لا من أوصاف اللفظ من حيث دلالته على المعنى نظير الغرابة والإجمال، ولا من أوصاف الأعم من اللفظ والمعنىٰ.

وبعبارة أُخرى: إنما عرض التشابه لما عرض عليه من الآيات لكون بياناتها جارية مجرى الأمثال بالنسبة إلى المعارف الحقة الإلهية، وهذا المعنى بعينه موجود في الأخبار ففيها متشابه ومحكم كما في القرآن، وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: إنا معاشر الأنبياء نكلم الناس على قدر عقولهم.

وفي تفسير العياشي عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليهما السلام: أن رجلاً قال لأمير المؤمنين عليه السلام: هل تصف لنا ربنا نزداد له حباً ومعرفةً. فغضب وخطب الناس فقال فيما قال: عليك يا عبد الله بما دلك عليه القرآن من صفته، وتقدمك فيه الرسول من معرفته، واستضىء من نور هدايته فإنما هي نعمة وحكمة أُوتيتها، فخذ ما أُوتيت وكن من الشاكرين وما كلفك الشيطان عليه مما ليس عليك في الكتاب فرضه، ولا في سنّة الرسول وأئمة الهدى

أمره فكل علمه إلى الله ولا تقدر عظمة الله واعلم يا عبد الله: أن الراسخين في العلم الذين أغناهم الله عن الاقتحام في السدد المضروبة دون الغيوب فلزموا الإقرار بجملة ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب فقالوا آمنا به كل من عند ربنا، وقد مدح الله اعترافهم بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علماً، وسمىٰ تركهم التعمّق فيما لم يكلفهم البحث عنه منهم رسوخاً فاقتصر على ذلك ولا تقدر عظمة الله على قدر عقلك فتكون من الهالكين.

أقول: قوله عليه السلام: واعلم يا عبد الله أن الراسخين في العلم... إلخ. ظاهر في أنه عليه السلام أخذ الواو في قوله تعالىٰ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾، للاستئناف دون العطف كما استظهرناه من الآية، ومقتضىٰ ذلك أن ظهور الآية لا يساعد على كون الراسخين في العلم عالمين بتأويله، لا أنه يساعد على عدم إمكان علمهم به، فلا ينافي وجود بيان آخر يدل عليه كما تقدم بيانه وهو ظاهر بعض الأخبار عن أئمة أهل البيت كما سيأتي. وقوله عليه السلام: الذين أغناهم الله عن الاقتحام في السدد المضروبة دون الغيوب، خبر أن والكلام ظاهر في تحضيض المخاطب وترغيبه أن يلزم طريقة الراسخين في العلم بالاعتراف بالجهل فيما جهله فيكون منهم، وهذا دليل على تفسيره عليه السلام الراسخين في العلم بمطلق من لزم ما علمه ولم يتعد إلى ما جهله والمراد بالغيوب المحجوبة بالسدد: المعاني المرادة بالمتشابهات الخفية عن الأفهام العامة ولذا أردفه بقوله ثانياً: فلزموا الإقرار بجملة ما جهلوا تفسيره، ولم يقل بجملة ما جهلوا تأويله فافهم.

وفي الكافي عن الصادق عليه السلام: نحن الراسخون في العلم ونحن نعلم تأويله.

أقول: والرواية لا تخلو عن ظهور في كون قوله تعالىٰ ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ معطوفاً على المستثنى في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ لكن هذا الظهور يرتفع بما مرَّ من البيان وما تقدم من الرواية، ولا يبعد كل البعد أن يكون المراد بالتأويل هو المعنى المراد بالمتشابه فإن هذا المعنى من التأويل المساوق لتفسير المتشابه كان شائعاً في الصدر الأول بين الناس.

وأما قوله عليه السلام: نحن الراسخون في العلم، وقد تقدم في رواية للعياشي عن الصادق عليه السلام قوله: والراسخون في العلم، هم آل محمد،

وهذه الجملة مروية في روايات أخر أيضاً فجميع ذلك من باب الجري والانطباق كما يشهد بذلك ما تقدم ويأتي من الروايات.

وفي الكافي أيضاً عن هشام بن الحكم قال: قال لي أبو الحسن موسىٰ بن جعفر عليه السلام إلى أن قال: يا هشام إن الله حكى عن قوم صالحين أنهم قالوا: ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب، علموا أن القلوب تزيغ وتعود إلى عماها ورداها، إنه لم يخف الله من لم يعقل عن الله، ومن لم يعقل عن الله لم يعقد قلبه على معرفة ثابتة ينظرها ويجد حقيقتها في قلبه، ولا يكون أحد كذلك إلاَّ من كان قوله لفعله مصدقاً، وسره لعلانيته موافقاً، لأن الله عزَّ اسمه لم يدل على الباطن الخفي من العقل إلاَّ بظاهر منه وناطق عنه.

أقول: قوله عليه السلام: لم يخف الله من لم يعقل عن الله، في معنى قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ وقوله عليه السلام: ومن لم يعقل عن الله. . . . إلخ أحسن بيان لمعنى الرسوخ في العلم لأن الأمر ما لم يعقل حق التعقل لم ينسد طرق الاحتمالات فيه، ولم يزل القلب مضطرباً في الإذعان به، وإذا تمّ التعقل وعقد القلب عليه لم يخالفه باتباع ما يخالفه من الهوى فكان ما في قلبه هو الظاهر في جوارحه وكان ما يقوله هو الذي يفعله، وقوله: ولا يكون أحد كذلك. . . إلخ بيان لعلامة الرسوخ في العلم.

وفي الدر المنثور أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني عن أنس وأبي أمامة ووائلة بن أسقف وأبي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الراسخين في العلم فقال: من برت يمينه وصدق لسانه واستقام قلبه، ومن عف بطنه وفرجه فذلك من الراسخين في العلم.

أقول: ويمكن توجيه الرواية بما يرجع إلى معنى الحديث السابق.

وفي الكافي عن الباقر عليه السلام: أن الراسخين في العلم من لا يختلف في علمه.

أقول: وهو منطبق على الآية، فإن الراسخين في العلم قوبل به فيها

قوله: ﴿ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ﴾، فيكون رسوخ العلم عدم اختلاف العالم وارتيابه.

وفي الدر المنثور أخرج ابن أبي شيبة وأحمد والترمذي وابن جرير والطبراني وابن مردويه عن أم سلمة: أن رسول الله كان يكثر في دعائه أن يقول: اللهم مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك. قلت: يا رسول الله وإن القلوب لتتقلب؟ قال نعم ما خلق الله من بشر من بني آدم إلاّ وقلبه بين إصبعين من أصابع الله فإن شاء أقامه، وإن شاء أزاغه، الحديث.

أقول: وروي هذا المعنى بطرق عديدة عن عدة من الصحابة كجابر ونواس بن شمعان وعبد الله بن عمر وأبي هريرة، والمشهور في هذا الباب ما في حديث نواس: قلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن. وقد روى اللفظة (فيما أظن) الشريف الرضي في المجازات النبوية.

وروي عن علي عليه السلام أنه قيل له: هل عندكم شيء من الوحي؟ قال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلاّ أن يعطي الله عبداً فهماً في كتابه.

أقول: وهو من غرر الأحاديث، وأقل ما يدل عليه: أن ما نقل من أعاجيب المعارف الصادرة عن مقامه العلمي الذي يدهش العقول مأخوذ من القرآن الكريم.

وفي الكافي عن الصادق عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أيها الناس إنكم في دار هدنة، وأنتم على ظهر سفر، والسير بكم سريع، وقد رأيتم الليل والنهار والشمس والقمر يبليان كل جديد ويقربان كل بعيد، ويأتيان بكل موعود، فأعدوا الجهاز لبعد المجاز، قال: فقام المقداد ابن الأسود فقال: يا رسول الله وما دار الهدنة؟ فقال: دار بلاغ وانقطاع، فإذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم فعليكم بالقرآن فإنه شافع مشفع، وماحل مصدق، ومن جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار، وهو الدليل يدل على خير سبيل، وهو كتاب فيه تفصيل وبيان وتحصيل، وهو الفصل ليس بالهزل، وله ظهر وبطن، فظاهره حكم وباطنه علم، ظاهره أنيق وباطنه عميق، له تخوم وعلى تخومه تخوم، لا تحصىٰ عجائبه، ولا تبلىٰ غرائبه، فيه مصابيح الهدى ومنار الحكمة، ودليل

على المعرفة لمن عرف الصفة، فليجل جال بصره، وليبلغ الصفة نظره، ينج من عطب، ويخلص من نشب، فإن التفكر حياة قلب البصير، كما يمشي المستنير في الظلمات، فعليكم بحسن التخلص، وقلة التربص.

أقول: ورواه العياشي في تفسيره إلى قوله: فليجل جال.

وفي الكافي وتفسير العياشي أيضاً عن الصادق عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: القرآن هدى من الضلالة، وتبيان من العمىٰ واستقالة من العثرة ونور من الظلمة وضياء من الأحداث، وعصمة من الهلكة، ورشد من الغواية وبيان من الفتن، وبلاغ من الدنيا إلى الآخرة، وفيه كمال دينكم، وما عدل أحد من القرآن إلاّ إلى النار.

أقول: والروايات في هذا المساق كثيرة عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة من أهل بيته عليهم السلام.

وفي تفسير العياشي عن الفضيل بن يسار قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن هذه الرواية: ما في القرآن آية إلاّ ولها ظهر وبطن، وما فيه حرف إلاّ وله حد ولكل حد مطلع، ما يعني بقوله: ظهر وبطن؟ قال: ظهره تنزيله وبطنه تأويله، منه ما مضى ومنه ما لم يكن بعد، يجري كما يجري الشمس والقمر، كلما جاء منه شيء وقع، قال الله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، نحن نعلمه.

أقول: الرواية المنقولة في ضمن الرواية هي ما روته الجماعة عن النبي صلى الله عليه وآله بألفاظ مختلفة وإن كان المعنى واحداً كما في تفسير الصافي عن النبي صلى الله عليه وآله: «إن للقرآن ظهراً وبطناً وحداً ومطلعاً. وفيه عنه صلى الله عليه وآله أيضاً: إن للقرآن ظهراً وبطناً ولبطنه بطناً إلى سبعة أبطن.

وقوله عليه السلام: منه ما مضى ومنه ما يأتي، ظاهره رجوع الضمير إلى القرآن باعتبار اشتماله على التنزيل والتأويل فقوله: يجري كما يجري الشمس والقمر، يجري فيهما معاً، فينطبق في التنزيل على الجري الذي اصطلح عايه الأخبار في انطباق الكلام بمعناه على المصداق كانطباق قوله:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[1]، على كل طائفة من المؤمنين الموجودين في الأعصار المتأخرة عن زمان نزول الآية، وهذا نوع من الانطباق، وكانطباق آيات الجهاد على جهاد النفس، وانطباق آيات المنافقين على الفاسقين من المؤمنين، وهذا نوع آخر من الانطباق أدق من الأول، وكانطباقها وانطباق آيات المذنبين على أهل المراقبة والذكر والحضور في تقصيرهم ومساهلتهم في ذكر الله تعالىٰ، وهذا نوع آخر أدق ممّا تقدمه، وكانطباقها عليهم في قصورهم الذاتي عن أداء حق الربوبية، وهذا نوع آخر أدق من الجميع.

ومن هنا يظهر أولاً: أن للقرآن مراتب من المعاني المرادة بحسب مراتب أهله ومقاماتهم، وقد صور الباحثون عن مقامات الإيمان والولاية من معانيه ما هو أدق مما ذكرناه.

وثانياً: أن الظهر والبطن أمران نسبيان، فكل ظهر بطن بالنسبة إلى ظهره وبالعكس كما يظهر من الرواية التالية:

وفي تفسير العياشي عن جابر قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن شيء من تفسير القرآن فأجابني، ثم سألته ثانية فأجابني بجواب آخر، فقلت: جعلت فداك كنت أجبت في المسألة بجواب غير هذا قبل اليوم! فقال: يا جابر إن للقرآن بطناً وللبطن بطن، وظهراً وللظهر ظهر، يا جابر وليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن، إن الآية تكون أولها في شيء وأوسطها في شيء وآخرها في شيء وهو كلام متصل ينصرف على وجوه.

وفيه أيضاً عنه عليه السلام في حديث قال: ولو أن الآية إذا نزلت في قوم ثم مات أولئك القوم ماتت الآية لما بقي من القرآن شيء ولكن القرآن يجري أوله على آخره ما دامت السمٰوات والأرض ولكل قوم آية يتلونها هم منها من خير أو شر.

وفي المعاني عن حمران بن أعين قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن ظهر

---

(١) التوبة ـ ١٢٠.

القرآن وبطنه فقال: ظهره الذين نزل فيهم القرآن، وبطنه الذين عملوا بأعمالهم، يجري فيهم ما نزل في أولئك.

وفي تفسير الصافي عن علي عليه السلام: ما من آية إلاّ ولها أربعة معانٍ: ظاهر وباطن وحد ومطلع، فالظاهر التلاوة، والباطن الفهم، والحد هو أحكام الحلال والحرام، والمطلع هو مراد الله من العبد بها.

أقول: المراد بالتلاوة ظاهر مدلول اللفظ بدليل أنه عليه السلام عده من المعاني، فالمراد بالفهم في تفسيره الباطن ما هو في باطن الظاهر من المعنى والمراد بقوله: هو أحكام الحلال والحرام ظاهر المعارف المتلقاة من القرآن في أوائل المراتب أو أواسطها في مقابل المطلع الذي هو المرتبة العليا، أو الحد والمطلع نسبيان كما أن الظاهر والباطن نسبيان كما عرفت فيما تقدم فكل مرتبة عليا هي مطلع بالنسبة إلى السفلىٰ.

والمطلع إما بضم الميم وتشديد الطاء وفتح اللام اسم مكان من الاطلاع، أو بفتح الميم واللام وسكون الطاء اسم مكان من الطلوع، وهو مراد الله من العبد بها كما ذكره عليه السلام.

وقد وردت هذه الأمور الأربعة في النبوي المعروف هكذا: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، لكل آية منها ظهر وبطن ولكلِ حد مطلع. وفي رواية: ولكل حد ومطلع.

ومعنى قوله صلى الله عليه وآله: ولكل حد مطلع على ما في إحدى الروايتين: أن لكل واحد من الظهر والبطن الذي هو حد مطلع يشرف عليه، هذا هو الظاهر ويمكن أن يرجع إليه ما في الرواية الأخرى: ولكل حد ومطلع بأن يكون المعنى: ولكل منهما حد هو نفسه ومطلع وهو ما ينتهي إليه الحد فيشرف على التأويل لكن هذا لا يلائم ظاهراً ما في رواية علي عليه السلام: ما من آية إلاّ ولها أربعة معان «إلخ» إلاّ أن يراد أن لها أربعة اعتبارات من المعنىٰ وإن كان ربما انطبق بعضها على بعض.

وعلى هذا فالمتحصل من معاني الأمور الأربعة: أن الظهر هو المعنى الظاهر البادي من الآية، والباطن هو الذي تحت الظاهر سواء كان واحداً أو كثيراً، قريباً منه أو بعيداً بينهما واسطة، والحد هو نفس المعنى سواء كان

ظهراً أو بطناً والمطلع هو المعنى الذي طلع منه الحد وهو بطنه متصلاً به فافهم.

وفي الحديث المروي من طرق الفريقين عن النبي ﷺ: أُنزل القرآن على سبعة أحرف.

أقول: والحديث وإن كان مروياً باختلاف ما في لفظه، لكن معناها مروي مستفيضاً والروايات متقاربة معنى، روتها العامة والخاصة. وقد اختلف في معنى الحديث اختلافاً شديداً ربما أُنهي إلى أربعين قولاً، والذي يهون الخطب أن في نفس الأخبار تفسيراً لهذه السبعة أحرف، وعليه التعويل.

ففي بعض الأخبار: نزل القرآن على سبعة أحرف أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل وقصص ومثل، وفي بعضها: زجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال.

وعن علي عليه السلام أن الله أنزل القرآن على سبعة أقسام، كل منها كاف شاف، وهي أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل ومثل وقصص.

فالمتعين حمل السبعة أحرف على أقسام الخطاب وأنواع البيان وهي سبعة على وحدتها في الدعوة إلى الله وإلى صراطه المستقيم، ويمكن أن يستفاد من هذه الرواية حصر أصول المعارف الإلهية في الأمثال فإن بقية السبعة لا تلائمها إلاّ بنوع من العناية على ما لا يخفى[1].

---

(١) راجع المبحث في الميزان المجلد ٣ ص ٣٧.

التفسير حقيقته وأقسامه

في الصافي عن النبي ﷺ: من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار.

أقول: وهذا المعنى رواه الفريقان، وفي معناه أحاديث أُخر رووها عن النبي ﷺ وأئمة أهل البيت عليهم السلام.

وفي منية المريد عن النبي ﷺ قال: من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار.

أقول: ورواه أبو داود في سننه.

وفيه عنه ﷺ قال: من قال في القرآن بغير علم جاء يوم القيامة ملجماً بلجام من نار.

وفيه عنه ﷺ قال: من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ.

أقول: ورواه أبو داود والترمذي والنسائي.

وفيه عنه ﷺ قال: أكثر ما أخاف على أمتي من بعدي رجل يتأول القرآن يضعه على غير مواضعه.

وفي تفسير العياشي عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من فسر القرآن برأيه إن أصاب لم يؤجر وإن أخطأ فهو أبعد من السماء.

وفيه عن يعقوب بن يزيد عن ياسر عن الرضا عليه السلام قال: الرأي في كتاب الله كفر.

أقول: وفي معناها روايات أُخر مروية في العيون والخصال وتفسير العياشي وغيرها.

قوله ﷺ: من فسر القرآن برأيه، الرأي هو الاعتقاد عن اجتهاد وربما أطلق على القول عن الهوى والاستحسان وكيف كان لما ورد قوله: برأيه مع الإضافة إلى الضمير علم منه أن ليس المراد به النهي عن الاجتهاد المطلق في تفسير القرآن حتى يكون بالملازمة أمراً بالاتباع والاقتصار بما ورد من الروايات في تفسير الآيات عن النبي ﷺ وأهل بيته ﷺ على ما يراه أهل الحديث، على أنه ينافي الآيات الكثيرة الدالة على كون القرآن عربياً مبيناً، والآمرة بالتدبر فيه، وكذا ينافي الروايات الكثيرة الآمرة بالرجوع إلى القرآن وعرض الأخبار عليه.

بل الإضافة في قوله: برأيه تفيد معنى الاختصاص والانفراد والاستقلال بأن يستقل المفسر في تفسير القرآن بما عنده من الأسباب في فهم الكلام العربي، فيقيس كلامه تعالىٰ بكلام الناس فإن قطعة من الكلام من أي متكلم إذا ورد علينا لم نلبث دون أن نعمل فيه القواعد المعمولة في كشف المراد الكلامي ونحكم بذلك: أنه أراد كذا كما نجري عليه في الأقارير والشهادات وغيرهما، كل ذلك لكون بياننا مبنياً على ما نعلمه من اللغة ونعهده من مصاديق الكلمات حقيقة ومجازاً.

والبيان القرآني غير جار هذا المجرى على ما تقدم بيانه في الأبحاث السابقة بل هو كلام موصول بعضه ببعض في عين أنه مفصول ينطق بعضه ببعض ويشهد بعضه على بعض كما قاله علي ﷺ فلا يكفي ما يتحصل من آية واحدة بإعمال القواعد المقررة في العلوم المربوطة في انكشاف المعنى المراد منها دون أن يتعاهد جميع الآيات المناسبة لها ويجتهد في التدبر فيها كما يظهر من قوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾[1].

وقد مرَّ بيانه في الكلام على الإعجاز وغيره.

فالتفسير بالرأي المنهي عنه أمر راجع إلى طريق الكشف دون المكشوف، إنما وبعبارة أخرى إنتما نهى ﷺ عن تفهم كلامه على نحو ما

---

(١) النساء ـ ٨٢.

يتفهم به كلام غيره وإن كان هذا النحو من التفهم ربما صادف الواقع، والدليل على ذلك قوله ﷺ في الرواية الأخرى: من تكلم في القرآن برأيه فأصابه فقد أخطأ، فإن الحكم بالخطأ مع فرض الإصابة ليس إلاّ لكون الخطأ في الطريق وكذا قوله ﷺ في حديث العياشي: إن أصاب لم يؤجر.

ويؤيده ما كان عليه الأمر في زمن النبي ﷺ فإن القرآن لم يكن مؤلفاً بعد ولم يكن منه إلاّ سور أو آيات متفرقة في أيدي الناس فكان في تفسير كل قطعة منه خطر الوقوع في خلاف المراد.

والمحصل: أن المنهي عنه إنما هو الاستقلال في تفسير القرآن واعتماد المفسر على نفسه من غير رجوع إلى غيره، ولازمه وجوب الاستمداد من الغير بالرجوع إليه، وهذا الغير لا محالة إما هو الكتاب أو السنّة، وكونه هو السنّة ينافي القرآن ونفس السنّة الآمرة بالرجوع إليه وعرض الأخبار عليه، فلا يبقى للمرجوع إليه والاستمداد منه في تفسير القرآن إلاّ نفس القرآن.

ومن هنا يظهر حال ما فسروا به حديث التفسير بالرأي فقد تشتتوا في معناه على أقوال:

أحدها: أن المراد به التفسير من غير حصول العلوم التي يجوز معها التفسير وهي خمسة عشر علماً على ما أنهاه السيوطي في الإتقان: اللغة، والنحو، والتصريف والاشتقاق، والمعاني، والبيان، والبديع، والقراءة، وأصول الدين، وأصول الفقه، وأسباب النزول وكذا القصص، والناسخ والمنسوخ، والفقه، والأحاديث المبينة لتفسير المجملات والمبهمات، وعلم الموهبة، ويعني بالأخير ما أشار إليه الحديث النبوي: من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم.

الثاني: أن المراد به تفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلاّ الله.

الثالث: التفسير المقرر للمذهب الفاسد بأن يجعل المذهب أصلاً والتفسير تبعاً فيرد إليه بأي طريق أمكن وإن كان ضعيفاً.

الرابع: التفسير بأن مراد الله تعالىٰ كذا على القطع من غير دليل.

الخامس: التفسير بالاستحسان والهوى: وهذه الوجوه الخمسة نقلها ابن النقيب على ما ذكره السيوطي في الإتقان، وهنا وجوه أُخر نتبعها بها.

السادس: أن المراد به هو القول في مشكل القرآن بما لا يعرف من مذاهب الأوائل من الصحابة والتابعين، ففيه تعرض لسخط الله تعالىٰ.

السابع: القول في القرآن بما يعلم أن الحق غيره، نقلهما ابن الأنباري.

الثامن: أن المراد به القول في القرآن بغير علم وتثبت، سواء علم أن الحق خلافه أم لا.

التاسع: هو الأخذ بظاهر القرآن بناءً على أنه لا ظهور له بل يتبع في مورد الآية النص الوارد عن المعصوم، وليس ذلك تفسيراً للآية بل اتباعاً للنص، ويكون التفسير على هذا من الشؤون الموقوفة على المعصوم.

العاشر: أنه الأخذ بظاهر القرآن بناءً على أن له ظهوراً لا نفهمه بل المتبع في تفسير الآية هو النص عن المعصوم.

فهذه وجوه عشرة، وربما أمكن إرجاع بعضها إلى بعض، وكيف كان فهي وجوه خالية عن الدليل، على أن بعضها ظاهر البطلان أو يظهر بطلانه بما تقدم في المباحث السابقة، فلا نطيل بالتكرار.

وبالجملة فالمتحصل من الروايات والآيات التي تؤيدها كقوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ الآية، وقوله تعالىٰ: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾[1]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[2] الآية، وقوله تعالىٰ: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[3]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[4]، إلى غير ذلك أن النهي في الروايات إنما هو متوجه إلى الطريق وهو أن يسلك في

(١) الحجر ـ ٩١.
(٢) حم السجدة ـ ٤٠.
(٣) النساء ـ ٤٦.
(٤) الإسراء ـ ٣٦.

تفسير كلامه تعالىٰ الطريق المسلوك في تفسير كلام غيره من المخلوقين.

وليس اختلاف كلامه تعالىٰ مع كلام غيره في نحو استعمال الألفاظ وسرد الجمل وإعمال الصناعات اللفظية فإنما هو كلام عربي روعي فيه جميع ما يراعى في كلام عربي وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾[1]، وقال تعالىٰ: ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾[2]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[3].

وإنما الاختلاف من جهة المراد والمصداق الذي ينطبق عليه مفهوم الكلام.

توضيح ذلك: إنا من جهة تعلق وجودنا بالطبيعة الجسمانية وقطوننا المعجل في الدنيا المادية ألفنا من كل معنى مصداقه المادي، واعتدنا بالأجسام والجسمانيات فإذا سمعنا كلام واحد من الناس الذين هم أمثالنا يحكي عن حال أمر من الأمور وفهمنا منه معناه حملناه على ما هو المعهود عندنا من المصداق والنظام الحاكم فيه لعلمنا بأنه لا يعني إلاً ذلك لكونه مثلنا لا يشعر إلاً بذلك، وعند ذلك يعود النظام الحاكم في المصداق يحكم في المفهوم فربما خصص به العام أو عمم به الخاص أو تصرف في المفهوم بأي تصرف آخر وهو الذي نسميه بتصرف القرائن العقلية غير اللفظية.

مثال ذلك أنا إذا سمعنا عزيزاً من أعزتنا ذا سؤدد وثروة يقول: وإن من شيء إلاً عندنا خزائنه، وتعقلنا مفهوم الكلام ومعاني مفرداته حكمنا في مرحلة التطبيق على المصداق: أن له أبنية محصورة حصينة تسع شيئاً كثيراً من المظروفات فإن الخزانة هكذا تتخذ إذا اتخذت، وأن له فيها مقداراً وافراً من الذهب والفضة والورق والأثاث والزينة والسلاح، فإن هذه الأمور هي التي يمكن أن تخزن عندنا وتحفظ حفظاً، وأما الأرض والسماء والبر والبحر والكواكب والإنسان فهي وإن كانت أشياء لكنها لا تخزن ولا تتراكم، ولذلك نحكم بأن المراد من الشيء بعض من أفراده غير

(١) إبراهيم ـ ٤.
(٢) النحل ـ ١٠٣.
(٣) الزخرف ـ ٣.

المحصورة. وكذا من الخزائن قليل من كثير فقد عاد النظام الموجود في المصداق وهو أن كثيراً من الأشياء لا يخزن، وأن ما يختزن منها إنما يختزن في بناء حصين مأمون عن الغيلة والغارة أوجب تقييداً عجيباً في إطلاق مفهوم الشيء والخزائن.

ثم إذا سمعنا الله تعالىٰ ينزل على رسوله قوله: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾[1]، فإن لم ترق أذهاننا عن مستواها الساذج الأول فسرنا كلامه بعين ما فسرنا به كلام الواحد من الناس مع أنه لا دليل لنا على ذلك البتة فهو تفسير بما نراه من غير علم.

وإن رقت أذهاننا عن ذلك قليلاً، وأذعنا بأنه تعالىٰ لا يخزن المال وخاصة إذا سمعناه تعالىٰ يقول في ذيل الآية: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾، ويقول أيضاً: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[2]، حكمنا بأن المراد بالشيء الرزق من الخبز والماء وأن المراد بنزوله نزول المطر لأنا لا نشعر بشيء ينزل من السماء غير المطر فاختزان كل شيء عند الله ثم نزوله بالقدر كناية عن اختزان المطر ونزوله لتهيئة المواد الغذائية. وهذا أيضاً تفسير بما نراه من غير علم إذ لا مستند له إلاَّ أنّا لا نعلم شيئاً ينزل من السماء غير المطر، والذي بأيدينا ههنا عدم العلم دون العلم بالعدم.

وإن تعالينا عن هذ المستوى أيضاً واجتنبنا ما فيه من القول في القرآن بغير علم وأبقينا الكلام على إطلاقه التام، وحكمنا أن قوله ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾ يبين أمر الخلقة غير أنا لما كنا لا نشك في أن ما نجده من الأشياء المتجددة بالخلقة كالإنسان والحيوان والنبات وغيرها لا تنزل من السماء، وإنما تحدث حدوثاً في الأرض حكمنا بأن قوله: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾، كناية عن مطاوعة الأشياء في وجودها لإرادة الله تعالىٰ، وأن الإرادة بمنزلة مخزن يختزن فيه جميع الأشياء المخلوقة وإنما يخرج منه وينزل من عنده تعالىٰ ما يتعلق به مشيئته تعالىٰ، وهذا أيضاً كما ترى تفسير

---

(١) الحجر ـ ٢١.

(٢) الجاثية ـ ٥.

للآية بما نراه من غير علم، إذ لا مستند لنا فيه سوى أنا نجد الأشياء غير نازلة من عند الله بالمعنى الذي نعهده من النزول، ولا علم لنا بغيره.

وإذا تأملت ما وصفه الله تعالىٰ في كتابه من أسماء ذاته وصفاته وأفعاله وملائكته وكتبه ورسله والقيامة وما يتعلق بها، وحكم أحكامه وملاكاتها، وتأملت ما نرومه في تفسيرها من إعمال القرائن العقلية وجدت أن ذلك كله من قبيل التفسير بالرأي من غير علم وتحريف لكلمه عن مواضعها.

وقد تقدّم في الفصل الخامس من البحث في المحكم والمتشابه أن البيانات القرآنية بالنسبة إلى المعارف الإلهية كالأمثال أو هي أمثال بالنسبة إلى ممثلاتها، وقد فرقت في الآيات المتفرقة، وبينت ببيانات مختلفة ليتبين ببعض الآيات ما يمكن أن يختفي معناه في بعض، ولذلك كان بعضها شاهداً على البعض، والآية مفسرة للآية، ولولا ذلك لاختل أمر المعارف الإلهية في حقائقها، ولم يمكن التخلص في تفسير الآية من القول بغير علم على ما تقدم بيانه ومن هنا يظهر: أن التفسير بالرأي كما بيناه لا يخلو عن القول بغير علم كما يشير الحديث النبوي السابق: من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار.

ومن هنا يظهر أيضاً: أن ذلك يؤدي إلى ظهور التنافي بين الآيات القرآنية من حيث إبطاله الترتيب المعنوي الموجود في مضامينها فيؤدي إلى وقوع الآية في غير موقعها، ووضع الكلمة في غير موضعها، ويلزمها تأويل بعض القرآن أو أكثر آياته بصرفها عن ظاهرها كما يتأول المجبّرة آيات الإختيار، والمفوّضة آيات القدر، وغالب المذاهب في الإسلام لا يخلو عن التأول في الآيات القرآنية وهي الآيات التي لا يوافق ظاهرها مذهبهم فيتشبثون في ذلك بذيل التأويل استناداً إلى القرينة العقلية، وهو قولهم: إن الظاهر الفلاني قد ثبت خلافه عند العقل فيجب صرف الكلام عنه.

وبالجملة يؤدي ذلك إلى اختلاط الآيات بعضها ببعض ببطلان ترتيبها، ودفع مقاصد بعضها ببعض، ويبطل بذلك المرادان جميعاً إذ لا اختلاف في القرآن، فظهور الاختلاف بين الآيات - بعضها مع بعض - ليس إلاّ لاختلال الأمر واختلاط المراد فيهما معاً.

وهذا هو الذي ورد التعبير عنه في الروايات بضرب بعض القرآن ببعض كما في الروايات التالية:

في الكافي وتفسير العياشي عن الصادق عن أبيه ﷺ قال: ما ضرب رجل من القرآن بعضه ببعض إلاّ كفر.

وفي المعاني والمحاسن مسنداً وفي تفسير العياشي عن الصادق ﷺ ما ضرب رجل من القرآن بعضه ببعض إلاّ كفر.

قال الصدوق سألت ابن الوليد عن معنى هذا الحديث فقال: هو أن تجيب الرجل في تفسير آية بتفسير آية أُخرى.

أقول: ما أجاب به لا يخلو عن إبهام، فإن أراد به الخلط المذكور وما هو المعمول عند الباحثين في مناظراتهم من معارضة الآية بالآية وتأويل البعض بالتمسك بالبعض فحق، وإن أراد به تفسير الآية بالآية والاستشهاد بالبعض للبعض فخطأ، والروايتان التاليتان تدفعانه.

وفي تفسير النعماني بإسناده إلى إسماعيل بن جابر قال: سمعت أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادق ﷺ يقول: إن الله تبارك وتعالىٰ بعث محمداً فختم به الأنبياء فلا نبي بعده، وأنزل عليه كتاباً فختم به الكتب فلا كتاب بعده، أحلّ فيه حلالاً وحرم حراماً فحلاله حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة، فيه شرعكم وخبر من قبلكم وبعدكم، وجعله النبي ﷺ علماً باقياً في أوصيائه، فتركهم الناس وهم الشهداء على أهل كل زمان، وعدلوا عنهم ثم قتلوهم، واتبعوا غيرهم ثم أخلصوا لهم الطاعة حتى عاندوا من أظهر ولاية ولاة الأمر وطلب علومهم، قال الله سبحانه: ﴿وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِۦ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾[1] وذلك أنهم ضربوا بعض القرآن ببعض، واحتجوا بالمنسوخ وهم يظنون أنه الناسخ، واحتجوا بالمتشابه وهم يرون أنه المحكم، واحتجوا بالخاص وهم يقدرون أنه العام، واحتجوا بأول الآية وتركوا السبب في تأويلها، ولم ينظروا إلى ما يفتح

---

(١) المائدة ـ ١٣.

الكلام وإلى ما يختمه، ولم يعرفوا موارده ومصادره إذ لم يأخذوه عن أهله فضلّوا وأضلّوا.

واعلموا رحمكم الله: أنه من لم يعرف من كتاب الله عزَّ وجل الناسخ من المنسوخ والخاص من العام، والمحكم من المتشابه، والرخص من العزائم، والمكي والمدني وأسباب التنزيل، والمبهم من القرآن في ألفاظه المنقطعة والمؤلفة، وما فيه من علم القضاء والقدر، والتقديم والتأخير، والمبين والعميق، والظاهر والباطن والابتداء والانتهاء، والسؤال والجواب، والقطع والوصل والمستثنى منه والجار فيه، الصفة لما قبل مما يدل على ما بعد، والمؤكد منه والمفصل وعزائمه ورخصه، ومواضع فرائضه وأحكامه، ومعنى حلاله وحرامه الذي هلك فيه الملحدون، والموصول من الألفاظ، والمحمول على ما قبله وعلى ما بعده فليس بعالم بالقرآن ولا هو من أهله.

ومتى ما ادعى معرفة هذه الأقسام مدع بغير دليل فهو كاذب مرتاب مفتر على الله الكذب ورسوله ومأواه جهنم وبئس المصير.

وفي نهج البلاغة والاحتجاج قال ﷺ: ترد على أحدهم القضية في حكم من الأحكام فيحكم فيها برأيه، ثم ترد تلك القضية بعينها على غيره فيحكم فيها بخلاف قوله ثم تجتمع القضاة بذلك عند الإمام الذي استقضاهم فيصوب آراءهم جميعاً وإلههم واحد، ونبيهم واحد، وكتابهم واحد، فأمرهم الله سبحانه بالاختلاف فأطاعوه؟ أم نهاهم عنه فعصوه؟ أم أنزل الله ديناً ناقصاً فاستعان بهم على إتمامه؟ أم كانوا شركاء فلهم أن يقولوا وعليه أن يرضى؟ أم أنزل الله ديناً تاماً فقصر الرسول ﷺ عن تبليغه وأدائه؟ والله سبحانه يقول: ما فرطنا في الكتاب من شيء وفيه تبيان كل شيء، وذكر أن الكتاب يصدق بعضه بعضاً، وأنه لا اختلاف فيه فقال سبحانه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾، وإن القرآن ظاهره أنيق، وباطنه عميق لا تحصى عجائبه، ولا تنقضي غرائبه، ولا تكشف الظلمات إلاّ به.

أقول: والرواية كما ترى ناصة على أن كل نظر ديني يجب أن ينتهي إلى القرآن، وقوله: فيه تبيان، نقل للآية بالمعنى.

وفي الدر المنثور: أخرج ابن سعد وابن الضريس في فضائله وابن

مردويه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رسول الله ﷺ خرج على قوم يتراجعون في القرآن وهو مغضب فقال: بهذا ضلّت الأمم قبلكم باختلافهم على أنبيائهم، وضرب الكتاب بعضه ببعض. قال: وإن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضاً ولكن نزل يصدق بعضه بعضاً، فما عرفتم فاعملوا به، وما تشابه عليكم فآمنوا به.

وفيه أيضاً: أخرج أحمد من وجه آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده سمع رسول الله ﷺ قوماً يتدارؤون فقال: إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضاً فلا تكذبوا بعضه ببعض فما علمتم منه فقولوا، وما جهلتم فكلوه إلى عالمه.

أقول: والروايات كما ترى يعد ضرب القرآن بعضه ببعض مقابلاً لتصديق بعض القرآن بعضاً، وهو الخلط بين الآيات من حيث مقامات معانيها، والإخلال بترتيب مقاصدها كأخذ المحكم متشابهاً والمتشابه محكماً ونحو ذلك.

فالتكلم في القرآن بالرأي، والقول في القرآن بغير علم كما هو موضوع الروايات المنقولة سابقاً، وضرب القرآن بعضه ببعضه كما هو مضمون الروايات المنقولة آنفاً يحوم الجميع حول معنى واحد وهو الاستمداد في تفسير القرآن بغيره.

فإن قلت: لا ريب أن القرآن إنما نزل ليعقله الناس ويفهموه كما قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾[2]، إلى غير ذلك من الآيات، ولا ريب أن مبينه هو الرسول ﷺ كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[3]، وقد بينه للصحابة، ثم أخذ عنهم التابعون فما نقلوه عنه ﷺ إلينا فهو بيان نبوي لا يجوز التجافي والإغماض عنه بنص القرآن، وما تكلموا فيه من غير إسناده

---

(١) الزمر ـ ٤١.
(٢) آل عمران ـ ١٣٨.
(٣) النحل ـ ٤٤.

إلى النبي ﷺ فهو وإن لم يجر مجرى النبويات في حجيتها لكن القلب إليه أسكن فإن ما ذكروه في تفسير الآيات إما مسموع من النبي ﷺ أو شيء هداهم إليه الذوق المكتسب من بيانه وتعليمه ﷺ وكذا ما ذكره تلامذتهم من التابعين ومن يتلوهم، وكيف يخفى عليهم معاني القرآن مع تعرقهم في العربية، وسعيهم في تلقيها من مصدر الرسالة واجتهادهم البالغ في فقه الدين على ما يقصه التاريخ من مساعي رجال الدين في صدر الإسلام.

ومن هنا يظهر: أن العدول عن طريقتهم وسنتهم، والخروج من جماعتهم، وتفسير آية من الآيات بما لا يوجد بين أقوالهم وآرائهم بدعة، والسكوت عما سكتوا عنه واجب.

وفي ما نقل عنهم كفاية لمن أراد فهم كتاب الله تعالىٰ، فإنه يبلغ زهاء ألوف من الروايات، وقد ذكر السيوطي أنه أنهاه إلى سبعة عشر ألف رواية عن النبي وعن الصحابة التابعين.

قلت: قد مرَّ فيما تقدم أن الآيات التي تدعو الناس عامة من كافر أو مؤمن ممن شاهد عصر النزول أوغاب عنه إلى تعقل القرآن وتأمله والتدبر فيه وخاصة قوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[1]، تدل دلالة واضحة على أن المعارف القرآنية يمكن أن ينالها الباحث بالتدبر والبحث، ويرتفع به ما يتراءى من الاختلاف بين الآيات، والآية في مقام التحدّي، ولا معنى لإرجاع فهم معاني الآيات ـ والمقام هذا المقام ـ إلى فهم الصحابة وتلامذتهم من التابعين حتى إلى بيان النبي ﷺ فإن ما بيّنه إما أن يكون معنى يوافق ظاهر الكلام فهو مما يؤدي إليه اللفظ ولو بعد التدبر والتأمل والبحث، وإما أن يكون معنى لا يوافق الظاهر ولا أن الكلام يؤدي إليه فهو مما لا يلائم التحدّي ولا تتم به الحجة وهو ظاهر.

نعم تفاصيل الأحكام مما لا سبيل إلى تلقيه من غير بيان النبي ﷺ كما أرجعها القرآن إليه في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ

---

(١) النساء ـ ٨٢.

عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[1]، وما في معناه من الآيات، وكذا تفاصيل القصص والمعاد مثلاً.

ومن هنا يظهر أن شأن النبي ﷺ في هذا المقام هو التعليم فحسب والتعليم إنما هو هداية المعلم الخبير ذهن المتعلم وإرشاده إلى ما يصعب عليه العلم به والحصول عليه لا ما يمتنع فهمه من غير تعليم، فإنما التعليم تسهيل للطريق وتقريب للمقصد، لا إيجاد للطريق وخلق لمقصده والمعلم في تعليمه إنما يروم ترتيب المطالب العلمية ونضدها على نحو يستسهله ذهن المتعلم ويأنس به فلا يقع في جهد الترتيب وكدّ التنظيم فيتلف العمر وموهبة القوة أو يشرف على الغلط في المعرفة.

وهذا هو الذي يدل عليه أمثال قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ الآية[2]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾[3] فالنبي ﷺ إنما يعلم الناس ويبين لهم ما يدل عليه القرآن بنفسه ويبيّنه الله سبحانه بكلامه، ويمكن للناس الحصول عليه بالآخرة لأنه ﷺ يبين لهم معاني لا طريق إلى فهمها من كلام الله تعالىٰ فإن ذلك لا ينطبق البتة على مثل قوله تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[4]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾[5]. على أن الأخبار المتواترة عنه ﷺ المتضمنة لوصيته بالتمسك بالقرآن والأخذ به وعرض الروايات المنقولة عنه ﷺ على كتاب الله لا يستقيم معناها إلاّ مع كون جميع ما نقل عن النبي ﷺ مما يمكن استفادته من الكتاب، ولو توقف ذلك على بيان النبي ﷺ كان من الدور الباطل وهو ظاهر.

على أن ما ورد به النقل من كلام الصحابة مع قطع النظر عن طرقه لا يخلو عن الاختلاف فيما بين الصحابة أنفسهم بل عن الاختلاف فيما نقل عن الواحد منهم على ما لا يخفى على المتتبع المتأمل في أخبارهم، والقول

---

(١) الحشر ـ ٧.

(٢) النحل ـ ٤٤.

(٣) الجمعة ـ ٢.

(٤) حم السجدة ـ ٣.

(٥) النحل ـ ١٠٣.

بأن الواجب حينئذ أن يختاروا أحد الأقوال المختلفة المنقولة عنهم في الآية، ويجتنب عن خرق إجماعهم والخروج عن جماعتهم مردود بأنهم أنفسهم لم يسلكوا هذا الطريق، ولم يستلزموا هذا المنهج ولم يبالوا بالخلاف فيما بينهم فكيف يجب على غيرهم أن يقفوا على ما قالوا به ولم يختصوا بحجية قولهم على غيرهم، ولا بتحريم الخلاف على غيرهم دونهم.

على أن هذا الطريق وهو الاقتصار على ما نقل من مفسري صدر الإسلام من الصحابة والتابعين في معاني الآيات القرآنية يوجب توقف العلم في سيره وبطلان البحث في أثره كما هو مشهود في ما بأيدينا من كلمات الأوائل والكتب المؤلفة في التفسير في القرون الأولى من الإسلام، ولم ينقل منهم في التفسير إلاَّ معان ساذجة بسيطة خالية عن تعمق البحث وتدقيق النظر فأين ما يشير إليه قوله تعالىٰ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[1] من دقائق المعارف في القرآن؟

وأما استبعاد أن يختفي عليهم معاني القرآن مع ما هم عليه من الفهم والجد والاجتهاد فيبطله نفس الخلاف الواقع بينهم في معاني كثير من الآيات والتناقض الواقع في الكلمات المنقولة عنهم إذ لا يتصور اختلاف ولا تناقض إلاَّ مع فرض خفاء الحق واختلاط طريقه بغيره.

فالحق أن الطريق إلى فهم القرآن الكريم غير مسدود، وأن البيان الإلهي والذكر الحكيم بنفسه هو الطريق الهادي إلى نفسه، أي أنه لا يحتاج في تبيين مقاصده إلى طريق، فكيف يتصور أن يكون الكتاب الذي عرفه الله تعالىٰ بأنه هدى وأنه نور وأنه تبيان لكل شيء مفتقراً إلى هاد غيره ومستنيراً بنور غيره ومبيناً بأمر غيره؟

فإن قلت: قد صح عن النبي ﷺ أنه قال في آخر خطبة خطبها: إني تارك فيكم الثقلين: الثقل الأكبر والثقل الأصغر فأما الأكبر فكتاب ربي، وأما الأصغر فعترتي أهل بيتي فاحفظوني فيهما فلن تضلوا ما تمسكتم بهما رواه الفريقان بطرق متواترة عن جم غفير من أصحاب رسول الله ﷺ عنه،

---

(١) النحل ـ ٨٩.

أنهى علماء الحديث عدتهم إلى خمس وثلاثين صحابياً، وفي بعض الطرق: لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، والحديث دال على حجية قول أهل البيت ﷺ في القرآن ووجوب اتباع ما ورد عنهم في تفسيره والاقتصار على ذلك وإلاّ لزم التفرقة بينهم وبينه.

قلت: ما ذكرناه في معنى اتباع بيان النبي ﷺ آنفاً جارٍ ههنا بعينه والحديث غير مسوق لإبطال حجية ظاهر القرآن وقصر الحجية على ظاهر بيان أهل البيت ﷺ. كيف وهو ﷺ يقول: لن يفترقا، فيجعل الحجية لهما معاً فللقرآن الدلالة على معانيه والكشف عن المعارف الإلهية، ولأهل البيت الدلالة على الطريق وهداية الناس إلى أغراضه ومقاصده.

على أن نظير ما ورد عن النبي ﷺ في دعوة الناس إلى الأخذ بالقرآن والتدبر فيه وعرض ما نقل عنه عليه وارد عن أهل البيت ﷺ.

على أن جماً غفيراً من الروايات التفسيرية الواردة عنهم ﷺ مشتملة على الاستدلال بآية على آية، والاستشهاد بمعنى على معنى، ولا يستقيم ذلك إلاّ بكون المعنى مما يمكن أن يناله المخاطب ويستقل به ذهنه لوروده من طريقه المتعين له.

على أن ههنا روايات عنهم ﷺ تدل على ذلك بالمطابقة كما رواه في المحاسن بإسناده عن أبي لبيد البحراني عن أبي جعفر ﷺ في حديث قال: فمن زعم أن كتاب الله مبهم فقد هلك وأهلك، ويقرب منه ما فيه وفي الاحتجاج عنه ﷺ قال: إذا حدثتكم بشيء فاسألوني عنه من كتاب الله، الحديث.

وبما مرَّ من البيان يجمع بين أمثال هذه الأحاديث الدالة على إمكان نيل المعارف القرآنية منه وعدم احتجابها من العقول وبين ما ظاهره خلافه كما في تفسير العياشي عن جابر قال: قال أبو عبد الله ﷺ: إن للقرآن بطناً وللبطن ظهراً، ثم قال: يا جابر وليس شيء أبعد من عقول الرجال منه إن الآية لتنزل أولها في شيء وأوسطها في شيء وآخرها في شيء، وهو كلام متصل ينصرف على وجوه، وهذا المعنى وارد في عدة روايات، وقد رويت الجملة أعني قوله: وليس شيء أبعد... إلخ، في بعضها عن النبي ﷺ،

وقد روي عن علي ﷺ: أن القرآن حمال ذو وجوه، الحديث، فالذي ندب إليه تفسيره من طريقه، والذي نهى عنه تفسيره من غير طريقه، وقد تبيّن أن المتعين في التفسير الاستمداد بالقرآن على فهمه وتفسير الآية بالآية وذلك بالتدرب بالآثار المنقولة عن النبي وأهل بيته ﷺ وتهيئة ذوق مكتسب منها ثم الورود والله الهادي[1]...

(١) انظر جميع ما تقدم في هذا الموضوع في المجلد الثالث من الميزان ص ٨٧.

عصمة القرآن عن التحريف

في فصول:

الفصل الأول
القرآن ينفي وقوع التحريف فيه

من ضروريات التأريخ أن النبي العربي محمداً ﷺ جاء قبل أربعة عشر قرناً ـ تقريباً ـ وادعى النبوة وانتهض للدعوة وآمن به أمةٌ من العرب وغيرهم، وأنه جاء بكتاب يسمّيه القرآن وينسبه إلى ربه متضمن لجمل المعارف وكليات الشريعة التي كان يدعو إليها، وكان يتحدى به ويعده آية لنبوته، وأن القرآن الموجود اليوم بأيدينا هو القرآن الذي جاء به وقرأه على الناس المعاصرين له في الجملة بمعنى أنه لم يضع من أصله بأن يفقد كله ثم يوضع كتاب آخر يشابهه في نظمه أو لا يشابهه وينسب إليه ويشتهر بين الناس بأنه القرآن النازل على النبي ﷺ.

فهذه أمور لا يرتاب في شيء منها إلاّ مصاب في فهمه ولا احتمل بعض ذلك أحد من الباحثين في مسألة التحريف من المخالفين والمؤالفين.

وإنما احتمل بعض من قال به من المخالف أو المؤالف زيادة شيء يسير كالجملة أو الآية أو النقص أو التغيير في جملة أو آية في كلماتها أو إعرابها، وأما جلّ الكتاب الإلهي فهو على ما هو في عهد النبي ﷺ لم يضع ولم يفقد.

ثم إنا نجد القرآن يتحدّى بأوصاف ترجع إلى عامة آياته ونجد ما بأيدينا من القرآن أعني ما بين الدفتين واجداً لما وصف به من أوصاف تحدّى بها من غير أن يتغير في شيء منها أو يفوته ويفقد.

فنجده يتحدّى بالبلاغة والفصاحة ونجد ما بأيدينا مشتملاً على ذلك النظم العجيب البديع لا يعدله ولا يشابهه شيء من كلام البلغاء والفصحاء المحفوظ منهم والمروي عنهم من شعر أو نثر أو خطبة أو رسالة أو محاورة أو غير ذلك، وهذا النظم موجود في جميع الآيات سواء كتاباً متشابهاً مثاني تقشعر منه الجلود والقلوب.

ونجده يتحدّى بقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[1] بعدم وجود اختلاف فيه ونجد ما بأيدينا من القرآن يفي بذلك أحسن الوفاء وأوفاه فما من إبهام أو خلل يتراءى في آية إلاّ ويرفعه آية أخرى، وما من خلاف أو مناقضة يتوهم بادىء الرأي من شطر إلاّ وهناك ما يدفعه ويفسّره.

ونجده يتحدّى بغير ذلك مما لا يختص فهمه بأهل اللغة العربية كما في قوله: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[2]، وقوله: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ * وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ﴾[3] ثم نجد ما بأيدينا من القرآن يستوفي البيان في صريح الحق الذي لا مرية فيه، ويهدي إلى آخر ما يهتدي إليه العقل من أصول المعارف الحقيقية وكليات الشرائع الفطرية وتفاصيل الفضائل الخلقية من غير أن نعثر فيها على شيء من النقيصة والخلل أو نحصل على شيء من التناقض والزلل بل نجد جميع المعارف على سعتها وكثرتها حيّة بحياة واحدة مدبّرة بروح واحد هو مبدأ جميع المعارف القرآنية والأصل الذي إليه ينتهي الجميع ويرجع وهو التوحيد فإليه ينتهي الجميع بالتحليل وهو يعود إلى كل منها بالتركيب.

ونجده يغوص في أخبار الماضين من الأنبياء وأممهم ونجد ما عندنا

---

(١) النساء ـ ٨٢.

(٢) الإسراء ـ ٨٨.

(٣) الطارق ـ ١٣ و١٤.

من كلام الله يورد قصصهم ويفصل القول فيها على ما يليق بطهارة الدين ويناسب نزاهة ساحة النبوة وخلوصها للعبودية والطاعة، وكلما طبقنا قصة من القصص القرآنية على ما يماثلها مما ورد في العهدين انجلى ذلك أحسن الانجلاء.

ونجده يورد آيات في الملاحم ويخبر عن الحوادث الآتية في آيات كثيرة بالتصريح أو بالتلويح ثم نجدها فيما هو بأيدينا من القرآن على تلك الشريطة صادقة مصدقة.

ونجده يصف نفسه بأوصاف زاكية جميلة كما يصف نفسه بأنه نور وأنه هادٍ يهدي إلى صراطٍ مستقيم وإلى الملة التي هي أقوم ونجد ما بأيدينا من القرآن لا يفقد شيئاً من ذلك ولا يهمل من أمر الهداية والدلالة ولا دقيقة.

ومن أجمع الأوصاف التي يذكرها القرآن لنفسه أنه ذكر لله فإنه يذكر به تعالىٰ بما أنه آية دالة عليه حيّة خالدة، وبما أنه يصفه بأسمائه الحسنى وصفاته العليا، ويصف سنّته في الصنع و الإيجاد، ويصف ملائكته وكتبه ورسله، ويصف شرائعه وأحكامه ويصف ما ينتهي إليه أمر الخلقة وهو المعاد ورجوع الكل إليه سبحانه، وتفاصيل ما يؤول إليه أمر الناس من السعادة والشقاء، والجنة والنار.

ففي جميع ذلك ذكر الله، وهو الذي يرومه القرآن إطلاق القول بأنه ذكر ونجد ما بأيدينا من القرآن لا يفقد شيئاً من معنى الذكر.

ولكون الذكر من أجمع الصفات في الدلالة على شؤون القرآن عبّر عنه بالذكر في الآيات التي أخبر فيها عن حفظه القرآن عن البطلان والتغيير والتحريف كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ * لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[1]، فذكر تعالىٰ أن القرآن من حيث هو ذكر لا يغلبه باطل ولا يدخل فيه حالاً ولا في مستقبل الزمان لا بإبطال ولا

(١) حم السجدة ـ ٤٠ إلى ٤٢.

بنسخ ولا بتغيير أو تحريف يوجب زوال ذكريته عنه.

وكقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] فقد أطلق الذكر وأطلق الحفظ فالقرآن محفوظ بحفظ الله عن كل زيادة ونقيصة وتغيير في اللفظ أو في الترتيب يزيله عن الذكرية ويبطل كونه ذكراً لله سبحانه بوجه.

ومن سخيف القول إرجاع ضمير «له» إلى النبي ﷺ فإنه مدفوع بالسياق وإنما كان المشركون يستهزئون بالنبي لأجل القرآن الذي كان يدّعي نزوله عليه كما يشير إليه بقوله سابقاً: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾[2].

فقد تبين مما فصّلناه أن القرآن الذي أنزله الله على نبيه ﷺ ووصفه بأنه ذكر محفوظ على ما أُنزل مصون بصيانة إلهية عن الزيادة والنقيصة والتغيير كما وعد الله نبيه فيه.

وخلاصة الحجة أن القرآن أنزله الله على نبيه ووصفه في آيات كثيرة بأوصاف خاصة لو كان تغير في شيء من هذه الأوصاف بزيادة أو نقيصة أو تغيير في لفظ أو ترتيب مؤثر فقد آثار تلك الصفة قطعاً لكنا نجد القرآن الذي بأيدينا واجداً لآثار تلك الصفات المعدودة على أتم ما يمكن وأحسن ما يكون فلم يقع فيه تحريف يسلبه شيئاً من صفاته فالذي بأيدينا منه هو القرآن المنزل على النبي ﷺ بعينه فلو فرض سقوط شيء منه أو تغير في إعراب أو حرف أو ترتيب وجب أن يكون في أمر لا يؤثر في شيء من أوصافه كالإعجاز وارتفاع الاختلاف والهداية والنورية والذكرية والهيمنة على سائر الكتب السماوية إلى غير ذلك، وذلك كآية مكررة ساقطة أو اختلاف في نقطة أو إعراب ونحوها.

---

(١) الحجر ـ ٩.

(٢) الحجر ـ ٦.

الفصل الثاني
الروايات تنفي وقوع التحريف

ويدلّ على عدم وقوع التحريف الأخبار الكثيرة المروية عن النبي ﷺ من طرق الفريقين الآمرة بالرجوع إلى القرآن عند الفتن وفي حل عقد المشكلات.

وكذا حديث الثقلين المتواتر من طرق الفريقين: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً» الحديث فلا معنى للأمر بالتمسك بكتاب محرّف ونفي الضلال أبداً ممن تمسك به.

وكذا الأخبار الكثيرة الواردة عن النبي ﷺ وأئمة أهل البيت عليهم السلام الآمرة بعرض الأخبار على الكتاب، وما ذكره بعضهم أن ذلك في الأخبار الفقهية ومن الجائز أن نلتزم بعدم وقوع التحريف في خصوص آيات الأحكام ولا ينفع ذلك سائر الآيات مدفوع بأن أخبار العرض مطلقة فتخصيصها بذلك تخصيص من غير مخصص.

على أن لسان أخبار العرض كالصريح أو هو صريح في أن الأمر بالعرض إنما هو لتمييز الصدق من الكذب والحق من الباطل ومن المعلوم أن الدس والوضع غير مقصورين في أخبار الفقه بل الدواعي إلى الدس والوضع في المعارف الاعتقادية وقصص الأنبياء والأمم الماضين وأوصاف المبدأ والمعاد أكثر وأوفر ويؤيد ذلك ما بأيدينا من الإسرائيليات وما يحذو حذوها مما أمر الجعل فيها أوضح وأبين.

وكذا الأخبار التي تتضمن تمسّك أئمة أهل البيت ﷺ بمختلف الآيات القرآنية في كل باب على ما يوافق القرآن الموجود عندنا حتى في الموارد التي فيها آحاد من الروايات بالتحريف، وهذا أحسن شاهد على أن المراد في كثير من روايات التحريف من قولهم ﷺ: كذا نزل هو التفسير بحسب التنزيل في مقابل البطن والتأويل.

وكذا الروايات الواردة عن أمير المؤمنين ﷺ وسائر الأئمة من ذرّيته ﷺ في أن ما بأيدي الناس قرآن نازل من عند الله تعالى وإن كان غير ما ألفه علي ﷺ من المصحف ولم يشركوه ﷺ في التأليف في زمن أبي بكر ولا في زمن عثمان ومن هذا الباب قولهم ﷺ لشيعتهم: «اقرؤا كما قرأ الناس».

ومقتضى هذه الروايات أن لو كان القرآن الدائر بين الناس مخالفاً لما ألفه علي ﷺ في شيء فإنما يخالفه في ترتيب السور أو في ترتيب بعض الآيات التي لا يؤثر اختلال ترتيبها في مدلولها شيئاً ولا في الأوصاف التي وصف الله سبحانه بها القرآن النازل من عنده ما يختل به آثارها.

فمجموع هذه الروايات على اختلاف أصنافها يدلّ دلالة قاطعة على أن الذي بأيدينا من القرآن هو القرآن النازل على النبي ﷺ من غير أن يفقد شيئاً من أوصافه الكريمة وآثارها وبركاتها.

الفصل الثالث

نقد القول بالتحريف

ذهب جماعة من محدثي الشيعة والحشوية وجماعة من محدثي أهل السنة إلى وقوع التحريف بمعنى النقص والتغيير في اللفظ أو الترتيب دون الزيادة فلم يذهب إليها أحد من المسلمين كما قيل.

واحتجوا على نفي الزيادة بالإجماع وعلى وقوع النقص والتغيير بوجوه كثيرة:

الوجه الأول: الأخبار الكثيرة المروية من طرق الشيعة وأهل السنّة الدالة على سقوط بعض السور والآيات وكذا الجمل وأجزاء الجمل والكلمات والحروف في الجمع الأول الذي ألف فيه القرآن في زمن أبي بكر، وكذا في الجمع الثاني الذي كان في زمن عثمان وكذا التغيير وهذه روايات كثيرة روتها الشيعة في جوامعها المعتبرة وغيرها، وقد ادّعى بعضهم أنّها تبلغ ألفي حديث، وروتها أهل السنّة في صحاحهم كصحيحي البخاري ومسلم وسنن أبي داود والنسائي وأحمد وسائر الجوامع وكتب التفاسير وغيرها وقد ذكر الآلوسي في تفسيره أنها فوق حدّ الإحصاء.

وهذا غير ما يخالف فيه مصحف عبد الله بن مسعود المصحف المعروف مما ينيف على ستين موضعاً، وما يخالف فيه مصحف أُبي بن كعب المصحف العثماني وهو في بضع وثلاثين موضعاً، وما تختلف فيه المصاحف العثمانية التي اكتتبها وأرسلها إلى الآفاق وهي خمسة أو سبعة أرسلها إلى مكة وإلى الشام وإلى البصرة وإلى الكوفة وإلى اليمن وإلى

البحرين وحبس واحداً بالمدينة والاختلاف الذي فيما بينها يبلغ خمسة وأربعين حرفاً، وقيل: بضع وخمسين حرفاً.

وغير الاختلاف في الترتيب بين المصاحف العثمانية والجمع الأول في زمن أبي بكر فقد كانت سورة الأنفال في التأليف الأول في المثاني وسورة براءة في المئين وهما في الجمع الثاني موضوعتان في الطوال على ما ستجيء روايته.

وغير الاختلاف في ترتيب السور الموجود بين مصحفي عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب على ما وردت به الرواية وبين المصاحف العثمانية، وغير الاختلافات القرائية الشاذة التي رويت عن الصحابة والتابعين فربما بلغ عدد المجموع الألف أو زاد عليه.

الوجه الثاني: أن العقل يحكم بأنه إذا كان القرآن متفرقاً متشتتاً منتشراً عند الناس وتصدّى لجمعه غير المعصوم يمتنع عادة أن يكون جمعه كاملاً موافقاً للواقع.

الوجه الثالث: ما روته العامة والخاصة أن علياً عليه السلام اعتزل الناس بعد رحلة النبي صلى الله عليه وآله ولم يرتد إلاّ للصلاة حتى جمع القرآن ثم حمله إلى الناس وأعلمهم أنه القرآن الذي أنزله الله على نبيه صلى الله عليه وآله وقد جمعه فردوه واستغنوا عنه بما جمعه لهم زيد بن ثابت ولو لم يكن بعض ما فيه مخالفاً لبعض ما في مصحف زيد لم يكن لحمله إليهم وإعلامهم ودعوتهم إليه وجه، وقد كان عليه السلام أعلم الناس بكتاب الله بعد نبيه صلى الله عليه وآله وقد أرجع الناس إليه في حديث الثقلين المتواتر وقال في الحديث المتفق عليه: «عليّ مع الحق والحق مع عليّ».

الوجه الرابع: ما ورد من الروايات أنه يقع في هذه الأمة ما وقع في بني إسرائيل حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة، وقد حرّفت بنو إسرائيل كتاب نبيّهم على ما يصرح به القرآن الكريم والروايات المأثورة، فلا بد أن يقع نظيره في هذه الأمة فيحرفوا كتاب ربهم وهو القرآن الكريم.

ففي صحيح البخاري عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لتتبعنّ سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر

ضبّ لتبعتموه، قلنا: يا رسول الله بآبائنا وأمهاتنا اليهود والنصارى؟

قال فمن؟

والرواية مستفيضة مروية في جوامع الحديث عن عدة من الصحابة كأبي سعيد الخدري ـ كما مرَّ ـ وأبي هريرة وعبد الله بن عمر، وابن عباس وحذيفة وعبد الله بن مسعود وسهل بن سعد وعمر بن عوف وعمرو بن العاص وشداد بن أوس والمستورد بن شداد في ألفاظ متقاربة.

وهي مروية مستفيضة من طرق الشيعة عن عدة من أئمة أهل البيتعليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما في تفسير القمي عنه صلى الله عليه وآله وسلم: لتركبنّ سبيل من كان قبلكم حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة لا تخطئون طريقهم ولا تخطىء شبر بشبر وذراع بذراع وباع بباع حتى أن لو كان من قبلكم دخل جحر ضبّ لدخلتموه قالوا: اليهود والنصارى تعني يا رسول الله؟ قال: فمن أعني؟ لتنقضنّ عرىٰ الإسلام عروة عروة فيكون أول ما تنقضون من دينكم الأمانة وآخره الصلاة.

والجواب عن استدلالهم بإجماع الأمة على نفي تحريف القرآن بالزيادة بأنها حجة مدخولة لكونها دورية.

بيان ذلك: أن الإجماع ليس في نفسه حجة عقلية يقينية بل هو عند القائلين باعتباره حجة شرعية لو أفاد شيئاً من الاعتقاد فإنما يفيد الظن سواء في ذلك محصله ومنقوله على خلاف ما يزعمه كثير منهم أن الإجماع المحصّل مفيد للقطع وذلك أن الذي يفيده الإجماع من الاعتقاد لا يزيد على مجموع الاعتقادات التي تفيدها آحاد الأقوال والواحد من الأقوال المتوافقة لا يفيد إلاّ الظن بإصابة الواقع، وانضمام القول الثاني الذي يوافقه إليه إنما يفيد قوة الظن دون القطع لأن القطع اعتقاد خاص بسيط مغاير للظن وليس بالمركّب من عدة ظنون.

وهكذا كلما انضم قول إلى قول تراكمت الأقوال المتوافقة وزاد الظن قوة وتراكمت الظنون واقتربت من القطع من غير أن تنقلب إليه كما تقدم، هذا في المحصّل من الإجماع وهو الذي نحصله بتتبع جميع الأقوال والحصول على كل قول قول، وأما المنقول منه الذي ينقله الواحد والإثنان

من أهل العلم والبحث فالأمر فيه أوضح فهو كآحاد الروايات لا يفيد إلاً الظن إن أفاد شيئاً من الاعتقاد.

فالإجماع حجة ظنية شرعية دليل اعتبارها عند أهل السنّة مثلاً قوله ﷺ «لا تجتمع أمتي على خطاء أو ضلال» وعند الشيعة دخول قول المعصوم في أقوال المجمعين أو كشف أقوالهم عن قوله بوجه.

فحجية الإجماع بالجملة متوقفة على صحة النبوة وذلك ظاهر، وصحة النبوة اليوم متوقفة على سلامة القرآن من التحريف المستوجب لزوال صفات القرآن الكريمة عنه كالهداية وفصل القول وخاصة الإعجاز فإنه لا دليل حياً خالداً على خصوص نبوة النبي ﷺ غير القرآن الكريم بكونه آية معجزة، ومع احتمال التحريف بزيادة أو نقيصة أو أي تغيير آخر لا وثوق بشيء من آياته ومحتوياته أنه كلام الله محضاً وبذلك تسقط الحجة وتفسد الآية، ومع سقوط كتاب الله عن الحجية يسقط الإجماع عن الحجية.

ولا ينفع في المقام ما قدمناه في أول الكلام أن وجود القرآن المنزل على النبي ﷺ فيما بأيدينا من القرآن في الجملة من ضروريات التاريخ.

وذلك لأن مجرد اشتمال ما بأيدينا منه على القرآن الواقعي لا يدفع احتمال زيادة أو نقيصة أو أي تغيير آخر في كل آية أو جملة أُريد التمسك بها لإثبات مطلوب.

والجواب عن الوجه الأول الذي أُقيم لوقوع التحريف بالنقص والتغيير وهو الذي تمسك فيه بالأخبار:

أما أولاً فبأن التمسك بالأخبار بما أنها حجة شرعية يشتمل من الدور على ما يشتمل عليه التمسك بالإجماع بنظير البيان الذي تقدم آنفاً.

فلا يبقى للمستدل بها إلاَّ أن يتمسك بها بما أنها أسناد ومصادر تاريخية وليس فيها حديث متواتر ولا محفوف بقرائن قطعية تضطرّ العقل إلى قبوله بل هي آحاد متفرقة متشتتة مختلفة منها صحاح ومنها ضعاف في أسنادها ومنها قاصرة في دلالتها فما أشذّ منها ما هو صحيح في سنده تام في دلالته.

وهذا النوع على شذوذه وندرته غير مأمون فيه الوضع والدسّ فإن انسراب الإسرائيليات وما يلحق بها من الموضوعات والمدسوسات بين رواياتنا لا سبيل إلى إنكاره ولا حجية في خبر لا يؤمن فيه الدسّ والوضع.

ومع الغض عن ذلك فهي تذكر من الآيات والسور ما لا يشبه النظم القرآني بوجه، ومع الغضّ عن جميع ذلك فإنها مخالفة للكتاب مردودة.

أما ما ذكرنا أن أكثرها ضعيفة الأسناد فيعلم ذلك بالرجوع إلى أسانيدها فهي مراسيل أو مقطوعة الأسناد أو ضعيفتها، والسالم منها من هذه العلل أقلّ قليل.

وأما ما ذكرنا أن منها ما هو قاصر في دلالتها فإن كثيراً مما وقع فيها من الآيات المحكيّة من قبيل التفسير وذكر معنى الآيات لا من حكاية متن الآية المحرّفة وذلك كما في روضة الكافي عن أبي الحسن الأول في قول الله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلَۢا بَلِيغًا﴾[1].

وما في الكافي عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟﴾[2] قال: «إن تلووا الأمر وتعرضوا عما أمرتم به فإن الله كان بما تعملون خبيراً» إلى غير ذلك من روايات التفسير المعدودة من أخبار التحريف.

ويلحق بهذا الباب ما لا يحصى من الروايات المشيرة إلى سبب النزول المعدودة من أخبار التحريف كالروايات التي تذكر هذه الآية هكذا: «يا أيها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك في علي» والآية نازلة في حقه عليه السلام، وما روي أن وفد بني تميم كانوا إذا قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقفوا على باب الحجرة ونادوه أن اخرج إلينا فذكرت الآية فيها هكذا: «إن الذين ينادونك من وراء الحجرات بنو تميم أكثرهم لا يعقلون» فظن أن في الآية سقطاً. ويلحق بهذا الباب أيضاً ما لا يحصى من الأخبار الواردة في جري القرآن

---

(١) النساء - ٦٣.

(٢) النساء - ١٣٥.

وانطباقه كما ورد في قوله: «وسيعلم الذين ظلموا آل محمد حقهم» وما ورد من قوله: «ومن يطع الله ورسوله في ولاية علي والأئمة من بعده فقد فاز فوزاً عظيماً» وهي كثيرة جداً.

ويلحق بها أيضاً ما أُتبع فيه القراءة بشيء من الذكر والدعاء فتوهّم أنه من سقط القرآن كما في الكافي عن عبد العزيز بن المهتدي قال: سألت الرضا ﷺ عن التوحيد فقال: كل من قرأ قل هو الله أحد وآمن بها فقد عرف التوحيد، قال: [قلت] كيف نقرؤها؟ قال: كما يقرؤها الناس وزاد فيه كذلك الله ربي كذلك الله ربي.

ومن قبيل قصور الدلالة ما نجد في كثير من الآيات المعدودة من المحرّفة اختلاف الروايات في لفظ الآية كالتي وردت في قوله تعالىٰ: «ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة» ففي بعضها أن الآية هكذا: «ولقد نصركم الله ببدر وأنتم ضعفاء» وفي بعضها: «ولقد نصركم الله ببدر وأنتم قليل».

وهذا الاختلاف ربما كان قرينة على أن المراد هو التفسير بالمعنى كما في الآية المذكورة، ويؤيده ما ورد في بعضها من قوله ﷺ: لا يجوز وصفهم بأنهم أذلة وفيهم رسول الله ﷺ.

وربما لم يكن إلاّ من التعارض والتنافي بين الروايات القاضي بسقوطها كآية الرجم على ما ورد في روايات الخاصة والعامة وهي في بعضها: «إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما البتة فإنهما قضيا الشهوة»، وفي بعضها: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة فإنهما قضيا الشهوة»، وفي بعضها: «بما قضيا اللذة» وفي بعضها آخرها: «نكالاً من الله والله عليم حكيم» وفي بعضها: «نكالاً من الله والله عزيز حكيم». وكآية الكرسي على التنزيل التي وردت فيها روايات فهي في بعضها هكذا: الله لا إله إلاّ هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم له ما في السمٰوات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى عالم الغيب والشهادة فلا يظهر على غيبه أحداً من ذا الذي يشفع عنده ـ إلى قوله ـ وهو العلي العظيم والحمد لله رب العالمين.

وفي بعضها ـ إلى قوله ـ هم فيها خالدون والحمد لله رب العالمين،

وفي بعضها هكذا «له ما في السمٰوات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرىٰ عالم الغيب والشهادة الرحمان الرحيم» إلخ، وفي بعضها: «عالم الغيب والشهادة الرحمان الرحيم بديع السماوات والأرض ذو الجلال والإكرام رب العرش العظيم» وفي بعضها: «عالم الغيب والشهادة العزيز الحكيم».

وما ذكره بعض المحدثين أن اختلاف هذه الروايات في الآيات المنقولة غير ضائر لاتفاقها في أصل التحريف. مردود بأن ذلك لا يصلح ضعف الدلالة ودفع بعضها لبعض.

وأما ما ذكرنا من شيوع الدس والوضع في الروايات فلا يرتاب فيه من راجع الروايات المنقولة في الصنع والإيجاد وقصص الأنبياء والأمم والأخبار الواردة في تفاسير الآيات والحوادث الواقعة في صدر الإسلام وأعظم ما يهم أمره لأعداء الدين ولا يألون جهداً في إطفاء نوره وإخماد ناره وإعفاء أثره هو القرآن الكريم الذي هو الكهف المنيع والركن الشديد الذي يأوى إليه ويتحصن به المعارف الدينية، والسند الحي الخالد لمنشور النبوة وموادّ الدعوة لعلمهم بأنه لو بطلت حجة القرآن لفسد بذلك أمر النبوة واختل نظام الدين ولم يستقر من بنيانه حجر على حجر.

والعجب من هؤلاء المحتجين بروايات منسوبة إلى الصحابة أو إلى أئمة أهل البيت ﷺ على تحريف كتاب الله سبحانه وإبطال حجيته، وببطلان حجة القرآن تذهب النبوة سدى والمعارف الدينية لغى لا أثر لها، وماذا يغني قولنا: إن رجلاً في تاريخ كذا ادعى النبوة وأتى بالقرآن معجزة أما هو فقد مات وأما قرآنه فقد حرّف، ولم يبق بأيدينا مما يؤيد أمره إلاَّ أن المؤمنين به أجمعوا على صدقه في دعواه وأن القرآن الذي جاء به كان معجزاً دالاً على نبوته، والإجماع حجة لأن النبي المذكور اعتبر حجيته أو لأنه يكشف مثلاً عن قول أئمة أهل بيته؟

وبالجملة احتمال الدس ـ وهو قريب جداً مؤيد بالشواهد والقرائن ـ يدفع حجية هذه الروايات ويفسد اعتبارها فلا يبقى معه لها لا حجية شرعية ولا حجية عقلائية حتى ما كان منها صحيح الإسناد فإن صحة السند وعدالة رجال الطريق إنما يدفع تعمدهم الكذب دون دس غيرهم في أصولهم

وجوامعهم ما لم يرووه. وأما ما ذكرناه أن روايات التحريف تذكر آيات وسوراً لا يشبه نظمها النظم القرآني بوجه فهو ظاهر لمن راجعها فإنه يعثر فيها بشيء كثير من ذلك كسورتي الخلع والحفد اللتين روينا بعدة من طرق أهل السنّة فسورة الخلع هي: «بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستغفرك، ونثني عليك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك» وسورة الحفد هي: «بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى نقمتك إن عذابك بالكافرين ملحق».

وكذا ما أورده بعض الروايات من سورة الولاية وغيرها أقاويل مختلفة رام واضعها أن يقلد النظم القرآني فخرج الكلام عن الأسلوب العربي المألوف ولم يبلغ النظم الإلهي المعجز فعاد يستبشعه الطبع وينكره الذوق ولك أن تراجعها حتى تشاهد صدق ما ادعيناه، وتقضي أن أكثر المعتنين بهذه السور والآيات المختلفة المجعولة إنما دعاهم إلى ذلك التعبّد الشديد بالروايات والإهمال في عرضها على الكتاب ولولا ذلك لكفتهم للحكم بأنها ليست بكلام إلهي نظرة.

وأما ما ذكرنا أن روايات التحريف على تقدير صحة إسنادها مخالفة للكتاب فليس المراد به مجرد مخالفتها لظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ وقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَـٰبٌ عَزِيزٌ * لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ الآيتان، حتى تكون مخالفة ظنية لكون ظهور الألفاظ من الأدلة الظنية بل المراد مخالفتها للدلالة القطعية من مجموع القرآن الذي بأيدينا حسب ما قررناه في الحجة الأولى التي أقمناها لنفي التحريف.

كيف لا؟ والقرآن الذي بأيدينا متشابه الأجزاء في نظمه البديع المعجز كاف في رفع الاختلافات المتراءاة بين آياته وأبعاضه غير ناقص ولا قاصر في إعطاء معارفه الحقيقية وعلومه الإلهية الكلية والجزئية المرتبطة بعضها ببعض المترتبة فروعها على أصولها المنعطفة أطرافها على أوساطها إلى غير ذلك من خواصّ النظم القرآني الذي وصفه الله بها.

والجواب عن الوجه الثاني أن دعوى الامتناع العادي مجازفة بيّنة نعم يجوّز العقل عدم موافقة التأليف في نفسه للواقع إلاّ أن تقوم قرائن تدل على

ذلك وهي قائمة كما قدمنا، وأما أن يحكم العقل بوجوب مخالفتها للواقع كما هو مقتضى الامتناع العادي فلا.

والجواب عن الوجه الثالث أن جمعه ﷺ القرآن وحمله إليهم وعرضه عليهم لا يدل على مخالفة ما جمعه لما جمعوه في شيء من الحقائق الدينية الأصلية أو الفرعية إلاّ أن يكون في شيء من ترتيب السور أو الآيات من السور التي نزلت نجوماً بحيث لا يرجع إلى مخالفة في بعض الحقائق الدينية.

ولو كان كذلك لعارضهم بالاحتجاج ودافع فيه ولم يقنع بمجرد إعراضهم عما جمعه واستغنائهم عنه كما روي عنه ﷺ في موارد شتى، ولم ينقل عنه ﷺ فيما روي من احتجاجاته أنه قرأ في أمر ولايته ولا غيرها آية أو سورة تدل على ذلك وجبّههم على إسقاطها أو تحريفها.

وهل كان ذلك حفظاً لوحدة المسلمين وتحرزاً عن شق العصا فإنما كان يتصور ذلك بعد استقرار الأمر واجتماع الناس على ما جمع لهم لا حين الجمع وقبل أن يقع في الأيدي ويسير في البلاد.

وليت شعري هل يسعنا أن ندعي أن ذلك الجم الغفير من الآيات التي يرون سقوطها وربما ادعوا أنها تبلغ الألوف كانت جميعاً في الولاية أو كانت خفية مستورة عن عامة المسلمين لا يعرفها إلاّ النزر القليل منهم مع توفر دواعيهم وكثرة رغباتهم على أخذ القرآن كلما نزل وتعلمه، وبلوغ اجتهاد النبي ﷺ في تبليغه وإرساله إلى الآفاق وتعليمه وبيانه، وقد نص على ذلك القرآن قال تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾[1]، وقال: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[2] فكيف ضاع؟ وأين ذهب؟ ما يشير إليه بعض المراسيل أنه سقط في آية من أول سورة النساء بين قوله ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿فَٱنكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ أكثر من ثلث القرآن أي أكثر من ألفي آية، وما ورد من طرق أهل السنّة أن سورة براءة كانت مبسملة

---

(١) الجمعة - ٢.

(٢) النحل - ٤٤.

تعدل سورة البقرة، وأن الأحزاب كانت أعظم من البقرة وقد سقطت منه مائتا آية إلى غير ذلك!.

أو أن هذه الآيات وقد دلت هذه الروايات على بلوغها في الكثرة ـ كانت منسوخة التلاوة كما ذكره جمع من المفسرين من أهل السنّة حفظاً لما ورد في بعض رواياتهم أن من القرآن ما أنساه الله ونسخ تلاوته.

فما معنى إنساء الآية ونسخ تلاوتها؟ أكان ذلك لنسخ العمل بها فما هي هذه الآيات المنسوخة الواقعة في القرآن كآية الصدقة وآية نكاح الزانية والزاني وآية العدة وغيرها؟ وهم مع ذلك يقسمون منسوخ التلاوة إلى منسوخ التلاوة والعمل معاً ومنسوخ التلاوة دون العمل كآية الرجم.

أم كان ذلك لكونها غير واجدة لبعض صفات كلام الله حتى أبطلها الله بإمحاء ذكرها وإذهاب أثرها فلم يكن من الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا منزهاً من الاختلاف، ولا قولاً فصلاً ولا هادياً إلى الحق وإلى طريق مستقيم، ولا معجزاً يتحدى به ولا، ولا، فما معنى الآيات الكثيرة التي تصف القرآن بأنه في لوح محفوظ، وأنه كتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنه قول فصل، وأنه هدى، وأنه نور، وأنه فرقان بين الحق والباطل، وأنه آية معجزة، وأنه، وأنه؟

فهل يسعنا أن نقول: إن هذه الآيات على كثرتها وإباء سياقها عن التقييد مقيدة بالبعض فبعض الكتاب فقط وهو غير المنسي ومنسوخ التلاوة لا يأتيه الباطل وقول فصل وهدى ونور وفرقان ومعجزة خالدة؟

وهل جعل الكلام منسوخ التلاوة ونسياً منسياً غير إبطاله وإماتته؟ وهل صيرورة القول النافع بحيث لا ينفع للأبد ولا يصلح شأناً مما فسد غير إلغائه وطرحه وإهماله؟ وكيف يجامع ذلك كون القرآن ذكراً؟

فالحق أن روايات التحريف المروية من طرق الفريقين وكذا الروايات المروية في نسخ تلاوة بعض الآيات القرآنية مخالفة للكتاب مخالفة قطعية.

والجواب عن الوجه الرابع: أن أصل الأخبار القاضية بمماثلة

الحوادث الواقعة في هذه الأمة لما وقع في بني إسرائيل مما لا ريب فيه، وهي متظافرة أو متواترة، لكن هذه الروايات لا تدل على المماثلة من جميع الجهات، وهو ظاهر بل الضرورة تدفعه.

فالمراد بالمماثلة هي المماثلة في الجملة من حيث النتائج والآثار، وحينئذ فمن الجائز أن تكون مماثلة هذه الأمة لبني إسرائيل في مسألة تحريف الكتاب إنما هي في حدوث الاختلاف والتفرق بين الأمة بانشعابها إلى مذاهب شتى يكفّر بعضهم بعضاً وافتراقها إلى ثلاث وسبعين فرقة كما افترقت النصارى إلى اثنتين وسبعين واليهود إلى واحدة وسبعين وقد ورد هذا المعنى في كثير من هذه الروايات حتى ادعى بعضهم كونها متواترة.

ومن المعلوم أن الجميع مستندون فيما اختاروه إلى كتاب الله، وليس ذلك إلا من جهة تحريف الكلم عن مواضعه، وتفسير القرآن الكريم بالرأي والاعتماد على الأخبار الواردة في تفسير الآيات من غير العرض على الكتاب وتمييز الصحيح منها من السقيم.

وبالجملة أصل الروايات الدالة على المماثلة بين الأمتين لا يدل على شيء من التحريف الذي يدّعونه نعم وقع في بعضها ذكر التحريف بالتغيير والإسقاط، وهذه الطائفة على ما بها من السقم مخالفة للكتاب كما تقدم[1].

---

(١) راجع الميزان المجلد ١٢ ص ١٠٢.

جمع القرآن الكريم

في تاريخ اليعقوبي: قال عمر بن الخطاب لأبي بكر: يا خليفة رسول الله إن حملة القرآن قد قتل أكثرهم يوم اليمامة فلو جمعت القرآن فإني أخاف عليه أن يذهب حملته، فقال له أبو بكر: أفعل ما لم يفعله رسول الله؟ فلم يزل به عمر حتى جمعه وكتبه في صحف وكان مفرّقاً في الجريد وغيرها.

وأجلس خمسة وعشرين رجلاً من قريش وخمسين رجلاً من الأنصار فقال: اكتبوا القرآن واعرضوا على سعيد بن العاص فإنه رجل فصيح.

وروى بعضهم أن علي بن أبي طالب ﵇ كان جمعه لما قبض رسول الله ﷺ وأتى به يحمله على جمل فقال: هذا القرآن قد جمعته. قال: وكان قد جزّأه سبعة أجزاء ثم ذكر الأجزاء.

وفي تاريخ أبي الفداء: وقتل في قتال مسيلمة جماعة من القرّاء من المهاجرين والأنصار، ولما رأى أبو بكر كثرة من قتل أمر بجمع القرآن من أفواه الرجال وجريد النخل والجلود، وترك ذلك المكتوب عند حفصة بنت عمر زوج النبي ﷺ، انتهى.

والأصل فيما ذكراه الروايات فقد أخرج البخاري في صحيحه عن زيد ابن ثابت قال: أرسل إليّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده فقال أبو بكر إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحرّ بقراء القرآن وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، فقلت لعمر: كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال عمر: هذا والله خير، فلم يزل يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك ورأيت الذي رأى عمر.

قال زيد: قال أبو بكر: إنك شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب

الوحي لرسول الله ﷺ فتتبّع القرآن فاجمعه. فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن، قلت: كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال: هو والله خير.

فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر فتتبّعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال، ووجدت آخر سورة التوبة مع خزيمة الأنصاري لم أجدها مع غيره: «لقد جاءكم رسول» حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله تعالىٰ ثم عند عمر حياته ثم عند حفصة بنت عمر.

وعن ابن أبي داود من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: قدم عمر فقال: من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فليأت به وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والعسب، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شهيدان.

وعنه أيضاً من طريق هشام بن عروة عن أبيه ـ وفي الطريق انقطاع ـ أن أبا بكر قال لعمر ولزيد: اقعدوا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه.

وفي الإتقان عن ابن أشتة في المصاحف عن الليث بن سعد قال: أول من جمع القرآن أبو بكر وكتبه زيد، وكان الناس يأتون زيد بن ثابت فكان لا يكتب آية إلاّ بشاهدي عدل، وإن آخر سورة براءة لم يوجد إلاّ مع أبي خزيمة بن ثابت فقال: اكتبوها فإن رسول الله ﷺ جعل شهادته بشهادة رجلين فكتب وإن عمر أتى بآية الرجم فلم يكتبها لأنه كان وحده.

وعن ابن أبي داود في المصاحف من طريق محمد بن إسحاق عن يحيى بن عبّاد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: أتاني الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة فقال: أشهد أني سمعتهما من رسول الله ﷺ ووعيتهما، فقال عمر: وأنا أشهد لقد سمعتهما من رسول الله ﷺ ووعيتهما، فقال عمر: وأنا أشهد لقد سمعتها ثم قال: لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة فانظروا آخر سورة من القرآن فألحقوها في آخرها.

وعنه أيضاً من طريق أبي العالية عن أُبي بن كعب أنهم جمعوا القرآن

فلما انتهوا إلى الآية التي في سورة براءة ﴿ثُمَّ انصَرَفُواْ صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ ظنوا أن هذا آخر ما أُنزل فقال أبيّ: إن رسول الله ﷺ أقرأني بعد هذا آيتين ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ إلى آخر السورة.

وفي الإتقان عن الدير عاقولي في فوائده حدثنا إبراهيم بن يسار حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد عن زيد بن ثابت قال: قال: قبض النبي ﷺ ولم يكن القرآن جمع في شيء.

وفي مستدرك الحاكم بإسناده عن زيد بن ثابت قال: كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع، الحديث.

أقول: ولعل المراد ضم بعض الآيات النازلة نجوماً إلى بعض السور أو إلحاق بعض السور إلى بعضها مما يتماثل صنفاً كالطوال والمئين والمفصلات فقد ورد لها ذكر في الأحاديث النبوية، وإلاّ فتأليف القرآن وجمعه مصحفاً واحداً إنما كان بعد ما قبض النبي ﷺ بلا إشكال، وعلى مثل هذا ينبغي أن يحمل ما يأتي.

في صحيح النسائي عن ابن عمر قال: جمعت القرآن فقرأت به كل ليلة فبلغ النبي ﷺ فقال: اقرأه في شهر.

وفي الإتقان عن ابن أبي داود بسند حسن عن محمد بن كعب القرظي قال: جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ خمسة من الأنصار: معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأبي بن كعب وأبو الدرداء وأبو أيوب الأنصاري.

وفيه عن البيهقي في المدخل عن ابن سيرين قال: جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ أربعة لا يختلف فيهم: معاذ بن جبل وأبيّ بن كعب وأبو زيد واختلفوا في رجلين من ثلاثة: أبي الدرداء وعثمان، وقيل: عثمان وتميم الداري.

وفيه عنه وعن ابن أبي داود عن الشعبي قال: جمع القرآن في عهد النبي ﷺ ستة: أُبي وزيد ومعاذ وأبو الدرداء وسعيد بن عبيد وأبو زيد ومجمع بن حارثة، وقد أخذه إلاّ سورتين أو ثلاث.

وفيه أيضاً عن ابن أشتة في كتاب المصاحف من طريق كهمس عن ابن

بريدة قال: أول من جمع القرآن في مصحف سالم مولى أبي حذيفة أقسم لا يرتدي برداء حتى يجمعه فجمعه، الحديث.

أقول: أقصى ما تدلّ عليه هذه الروايات مجرّد جمعهم ما نزل من السور والآيات، وأما العناية بترتيب السور والآيات كما هو اليوم أو بترتيب آخر فلا. هذا هو الجمع الأول في عهد أبي بكر.

وقد جمع القرآن ثانياً في عهد عثمان لما اختلفت المصاحف وكثرت القراءات.

قال اليعقوبي في تاريخه: وجمع عثمان القرآن وألّفه وصيّر الطوال مع الطوال والقصار مع القصار من السور، وكتب في جمع المصاحف من الآفاق حتى جمعت ثم سلقها بالماء الحار والخلّ، وقيل: أحرقها فلم يبق مصحف حتى فعل به ذلك خلا مصحف ابن مسعود.

وكان ابن مسعود بالكوفة فامتنع أن يدفع مصحفه إلى عبد الله بن عامر وكتب [إليه] عثمان أن أشخصه إن لم يكن هذا الدين خبالاً وهذه الأمة فساداً فدخل المسجد وعثمان يخطب فقال عثمان: إنه قد قدمت عليكم دابة سوء فكلّم ابن مسعود بكلام غليظ فأمر به عثمان فجرّ برجله حتى كسر له ضلعان فتكلمت عائشة وقالت قولاً كثيراً.

وبعث بها إلى الأمصار وبعث بمصحف إلى الكوفة ومصحف إلى البصرة ومصحف إلى المدينة ومصحف إلى مكة ومصحف إلى مصر ومصحف إلى الشام ومصحف إلى البحرين ومصحف إلى اليمن ومصحف إلى الجزيرة.

وأمر الناس أن يقرأوا على نسخة واحدة، وكان سبب ذلك أنه بلغه أن الناس يقولون: قرآن آل فلان فأراد أن يكون نسخته واحدة، وقيل: إن ابن مسعود كان كتب بذلك إليه فلما بلغه أنه كان يحرق المصاحف قال: لم أرد هذا، وقيل: كتب إليه بذلك حذيفة بن اليمان، انتهى موضع الحاجة.

وفي الإتقان روى البخاري عن أنس أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة فقال لعثمان: أدرك الأمة قبل أن يختلفوا

اختلاف اليهود والنصارى فأرسل إلى حفصة أن أرسلي إلينا الصحف ننسخها في المصاحف ثم نردّها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمان بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف.

وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنه إنما نزل بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردّ عثمان الصحف إلى حفصة وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

قال زيد: آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري: «من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه» فألحقناها في سورتها في المصحف.

وفيه أخرج ابن أشتة من طريق أيوب عن أبي قلابة قال: حدثني رجل من بني عامر يقال له أنس بن مالك قال: اختلفوا في القرآن على عهد عثمان حتى اقتتل الغلمان والمعلمون فبلغ عثمان بن عفان فقال: عندي تكذبون به وتلحنون فيه فمن نأى عني كان أشدّ تكذيباً وأكثر لحناً يا أصحاب محمد اجتمعوا واكتبوا للناس إماماً.

فاجتمعوا فكانوا إذا اختلفوا وتدارؤوا في آية قالوا: هذه أقرأها رسول الله ﷺ فلاناً فيرسل إليه وهو على رأس ثلاث من المدينة فيقال له: كيف أقرأك رسول الله ﷺ آية كذا وكذا؟ فيقول كذا وكذا فيكتبونها وقد تركوا لذلك مكاناً.

وفيه عن ابن أبي داود من طريق ابن سيرين عن كثير بن أفلح قال: لما أراد عثمان أن يكتب المصاحف جمع له اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار فبعثوا إلى الربعة التي في بيت عمر فجيء بها وكان عثمان يتعاهدهم فكانوا إذا تدارؤوا في شيء أخروه.

قال محمد: فظننت أنما كانوا يؤخرونه لينظروا أحدثهم عهداً بالعرضة الأخيرة فيكتبونه على قوله.

وفيه أخرج ابن أبي داود بسند صحيح عن سويد بن غفلة قال: قال علي: لا تقولوا في عثمان إلاّ خيراً فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلاّ عن ملاء منا قال ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك وهذا يكاد يكون كفراً قلنا: فما ترى؟.

[قال أرى] أن يجمع الناس على مصحف واحد فلا يكون فرقة ولا اختلاف. قلنا: فنعم ما رأيت.

وفي الدر المنثور أخرج ابن الضريس عن علباء بن أحمر أن عثمان بن عفان لما أراد أن يكتب المصاحف أرادوا أن يلقوا الواو التي في براءة ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ﴾ قال أبي: لتلحقنها أو لأضعن سيفي على عاتقي فألحقوها.

وفي الإتقان عن أحمد وأبي داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم عن ابن عباس قال: قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المئين فقربتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم، ووضعتموهما في السبع الطوال.

فقال عثمان: كان رسول الله ﷺ تنزل عليه السورة ذات العدد فكان إذا أُنزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب، فيقول: ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا، وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً وكانت قصتها شبيهة بقصتها فظننت أنها منها فقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها. فمن أجل ذلك قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتها في السبع الطوال.

أقول: السبع الطوال ـ على ما يظهر من هذه الرواية وروي أيضاً عن ابن جبير ـ هي البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف ويونس، وقد كانت موضوعة في الجمع الأول على هذا الترتيب ثم غير

عثمان هذا الترتيب فأخذ الأنفال وهي من المثاني وبراءة وهي من المئين قبل المثاني فوضعهما بين الأعراف ويونس مقدماً الأنفال على براءة.

نتيجة البحث:

الروايات التي مرّت سابقاً هي أشهر الروايات الواردة في باب جمع القرآن وتأليفه بين صحيحة وسقيمة، وهي تدل على أن الجمع الأول كان جمعاً لشتات السور المكتوبة في العسب واللخاف والأكتاف والجلود والرقاع وإلحاق الآيات النازلة متفرقة إلى سور تناسبها.

وإن الجمع الثاني وهو الجمع العثماني كان رد المصاحف المنتشرة عن الجمع الأول بعد عروض تعارض النسخ واختلاف القراءات عليها إلى مصحف واحد مجمع عليه عدا ما كان من قول زيد أنه ألحق قوله: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ الآية، في سورة الأحزاب في المصحف فقد كانت المصاحف تتلى خمس عشرة سنة وليست فيها الآية.

وقد روى البخاري عن ابن الزبير قال: قلت لعثمان ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ قد نسختها الآية الأخرى فلم تكتبها أو تدعها؟ قال: يابن أخي لا أغير شيئاً منه من مكانه.

والذي يعطيه النظر الحر في هذه الروايات ودلالتها ـ وهي عمدة ما في هذا الباب ـ أنها آحاد غير متواترة لكنها محفوفة بقرائن قطعية فقد كان النبي ﷺ يبلغ الناس ما نزّل إليه من ربه من غير أن يكتم منه شيئاً، وكان يعلّمهم ويبيّن لهم ما نزّل إليهم من ربهم على ما نص عليه القرآن ولم يزل جماعة منهم يعلمون ويتعلمون القرآن تعلم تلاوة وبيان وهم القرّاء الذين قتل جم غفير منهم في غزوة اليمامة.

وكان الناس على رغبة شديدة في أخذ القرآن وتعاطيه ولم يترك هذا الشأن ولا ارتفع القرآن من بينهم ولا يوماً أو بعض يوم حتى جمع القرآن في مصحف واحد ثم أجمع عليه فلم يبتل القرآن بما ابتليت به التوراة والإنجيل وكتب سائر الأنبياء.

أضف إلى ذلك روايات لا تحصىٰ كثرة وردت من طرق الشيعة وأهل

السنّة في قراءاته ﷺ كثيراً من السور القرآنية في الفرائض اليومية وغيرها بمسمع من ملأ الناس، وقد سمى في هذه الروايات جم غفير من السور القرآنية مكيتها ومدنيتها.

أضف إلى ذلك ما تقدم في رواية عثمان بن أبي العاص في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾[1] الآية، من قوله ﷺ أن جبرئيل أتاني بهذه الآية وأمرني أن أضعها في موضعها من السورة، ونظير الرواية في الدلالة ما دل على قراءته ﷺ، لبعض السور النازلة نجوماً كآل عمران والنساء وغيرها فيدل على أنه ﷺ كان يأمر كتاب الوحي بإلحاق بعض الآيات في موضعها.

وأعظم الشواهد القاطعة ما تقدم في أول هذه الأبحاث أن القرآن الموجود بأيدينا واجد لما وصفه الله تعالىٰ من الأوصاف الكريمة.

وبالجملة الذي تدل عليه هذه الروايات هي:

أولاً: أن الموجود فيما بين الدفتين من القرآن هو كلام الله تعالىٰ فلم يزد فيه شيء ولم يتغير منه شيء وأما النقص فإنها لا تفي بنفيه نفياً قطعياً كما روي بعدة طرق أن عمر كان يذكر كثيراً آية الرجم ولم تكتب عنه وأما حملهم الرواية وسائر ما ورد في التحريف ـ وقد ذكر الآلوسي في تفسيره أنها فوق حد الإحصاء ـ على منسوخ التلاوة فقد عرفت فساده وتحققت أن إثبات منسوخ التلاوة أشنع من إثبات أصل التحريف. على أن من كان له مصحف غير ما جمعه زيد أولاً بأمر من أبي بكر وثانياً بأمر من عثمان كعلي عليه السلام وأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود لم ينكر شيئاً مما حواه المصحف الدائر غير ما نقل عن ابن مسعود أنه لم يكتب في مصحفه المعوّذتين وكان يقول: إنهما عوذتان نزل بهما جبريل على رسول الله ﷺ ليعوّذ بهما الحسنين عليهما السلام، وقد ردّه سائر الصحابة وتواترت النصوص من أئمة أهل البيت عليهم السلام على أنهما سورتان من القرآن.

وبالجملة: الروايات السابقة ـ كما ترى ـ آحاد محفوفة بالقرائن

---

(١) النحل ـ ٩٠.

القطعية نافية للتحريف بالزيادة والتغيير قطعاً دون النقص إلاّ ظناً، ودعوى بعضهم التواتر من حيث الجهات الثلاث لا مستند لها.

والتعويل في ذلك على ما قدمناه من الحجة في أول هذه الأبحاث أن القرآن الذي بأيدينا واجد للصفات الكريمة التي وصف الله سبحانه بها القرآن الواقعي الذي أنزله على رسوله ﷺ ككونه فصلاً ورافعاً للاختلاف وذكراً وهادياً ونوراً ومبيناً للمعارف الحقيقية والشرائع الفطرية وآية معجزة إلى غير ذلك من صفاته الكريمة.

ومن الحري أن نعوّل على هذا الوجه فإن حجة القرآن على كونه كلام الله المنزل على رسوله ﷺ هي نفسه المتصفة بهاتيك الصفات الكريمة من غير أن يتوقف في ذلك على أمر آخر وراء نفسه كائناً ما كان فحجته معه أينما تحقق وبيد من كان ومن أي طريق وصل.

وبعبارة أُخرى لا يتوقف القرآن النازل من عند الله إلى النبي ﷺ في كونه متصفاً بصفاته الكريمة على ثبوت استناده إليه ﷺ بنقل متواتر أو متظافر ـ وإن كان واجداً لذلك ـ بل الأمر بالعكس فاتصافه بصفاته الكريمة هو الحجة على الاستناد فليس كالكتب والرسائل المنسوبة إلى المصنّفين والكتاب، والأقاويل المأثورة عن العلماء وأصحاب الأنظار المتوقفة صحة استنادها إلى نقل قطعي وبلوغ متواتر أو مستفيض مثلاً بل نفسه ذاته هي الحجة على ثبوته.

وثانياً: إن ترتيب السور إنما هو من الصحابة في الجمع الأول والثاني ومن الدليل عليه ما تقدم في الروايات من وضع عثمان الأنفال وبراءة بين الأعراف ويونس وقد كانتا في الجمع الأول متأخرتين.

ومن الدليل عليه ما ورد من مغايرة ترتيب مصاحف سائر الصحابة للجمع الأول والثاني كليهما كما روي أن مصحف علي ؑ كان مرتباً على ترتيب النزول فكان أوله اقرأ ثم المدثر ثم نون ثم المزمّل ثم تبّت ثم التكوير وهكذا إلى آخر المكي والمدني نقله في الإتقان عن ابن فارس، وفي تاريخ اليعقوبي ترتيب آخر لمصحفه ؑ.

ونقل عن ابن أشتة في المصاحف بإسناده عن أبي جعفر الكوفي ترتيب

مصحف أُبي وهو يغاير المصحف الدائر مغايرة شديدة، وكذا عنه فيه بإسناده عن جرير بن عبد الحميد ترتيب مصحف عبد الله بن مسعود آخذاً من الطوال ثم المئين ثم المثاني ثم المفصّل وهو أيضاً مغاير للمصحف الدائر.

وقد ذهب كثير منهم إلى أن ترتيب السور توقيفي وأن النبي ﷺ هو الذي أمر بهذا الترتيب بإشارة من جبريل بأمر من الله سبحانه حتى أفرط بعضهم فادّعى ثبوت ذلك بالتواتر وليت شعري أين هذا التواتر وقد تقدّمت عمدة روايات الباب ولا أثر فيها من هذا المعنى، وسيأتي استدلال بعضهم على ذلك بما ورد من نزول القرآن من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا جملة ثم منها على النبي ﷺ تدريجاً.

وثالثاً: إن وقوع بعض الآيات القرآنية التي نزلت متفرقة موقعها الذي هي فيه الآن لم يخل عن مداخلة من الصحابة بالاجتهاد كما هو ظاهر روايات الآية الجمع الأول وقد تقدمت.

وأما رواية عثمان بن أبي العاص عن النبي ﷺ: «أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية بهذا الموضع من السورة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ الآية، فلا تدل على أزيد من فعله ﷺ في بعض الآيات في الجملة لا بالجملة، وعلى تقدير التسليم لا دلالة لما بأيدينا من الروايات المتقدمة على مطابقة ترتيب الصحابة ترتيبه ﷺ ومجرّد حسن الظن بهم لا يسمح للروايات بدلالة تدلّ بها على ذلك وإنما يفيد أنهم ما كانوا ليعمدوا إلى مخالفة ترتيبه ﷺ فيما علموه لا فيما جهلوه.

وفي روايات الجمع الأول المتقدمة أوضح الشواهد على أنهم ما كانوا على علم بمواضع جميع الآيات ولا بنفسها.

ويدلّ على ذلك الروايات المستفيضة التي وردت من طرق الشيعة وأهل السنّة أن النبي ﷺ والمؤمنين إنما كانوا يعلمون تمام السورة بنزول البسملة كما رواه أبو داود والحاكم والبيهقي والبزّار من طريق سعيد بن جبير ـ على ما في الإتقان ـ عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم، زاد البزّار: فإذا نزلت عرف أن السورة قد ختمت واستقبلت أو ابتدأت سورة أُخرى.

وأيضاً عن الحاكم من وجه آخر عن سعيد عن ابن عباس قال: كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم فإذا نزلت علموا أن السورة قد انقضت، إسناده على شرط الشيخين.

وأيضاً عنه من وجه آخر عن سعيد عن ابن عباس أن النبي ﷺ إذا جاءه جبريل فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم علم أنها سورة، إسناده صحيح.

أقول: وروي ما يقرب من ذلك في عدة روايات أخرى وروي ذلك من طرق الشيعة عن الباقر عليه السلام.

والروايات ـ كما ترى ـ صريحة في دلالتها على أن الآيات كانت مرتبة عند النبي ﷺ بحسب ترتيب النزول فكانت المكيّات في السورة المكيّة والمدنيات في سورة مدنيّة اللهم إلاّ أن يفرض سورة نزل بعضها بمكة وبعضها بالمدينة ولا يتحقق هذا الفرض إلاّ في سورة واحدة.

ولازم ذلك أن يكون ما نشاهده من اختلاف مواضع الآيات مستنداً إلى اجتهاد من الصحابة.

توضيح ذلك أن هناك ما لا يحصى من روايات أسباب النزول يدل على كون آيات كثيرة في السور المدنية نازلة بمكة وبالعكس وعلى كون آيات من القرآن نازلة مثلاً في أواخر عهد النبي ﷺ وهي واقعة في سور نازلة في أوائل الهجرة، وقد نزلت بين الوقتين سور أخرى كثيرة وذلك كسورة البقرة التي نزلت في السنة الأولى من الهجرة وفيها آيات الربا وقد وردت الروايات على أنها من آخر ما نزلت على النبي ﷺ حتى ورد عن عمر أنه قال: مات رسول الله ولم يبين لنا آيات الربا، وفيها قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾[1] الآية. وقد ورد أنها آخر ما نزل من القرآن على النبي ﷺ.

فهذه الآيات النازلة مفرقة الموضوعة في سور لا تجانسها في المكية والمدنية موضوعة في غير موضعها بحسب ترتيب النزول وليس إلاّ عن اجتهاد من الصحابة.

ويؤيد ذلك ما في الإتقان عن ابن حجر: وقد ورد عن علي أنه جمع

(١) البقرة ـ ٢٨١.

القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي ﷺ أخرجه ابن أبي داود وهو من مسلمات مداليل روايات الشيعة.

هذا ما يدل عليه ظاهر روايات الباب المتقدمة لكن الجمهور أصروا على أن ترتيب الآيات توقيفي فآيات المصحف الدائر اليوم وهو المصحف العثماني مرتبة على ما رتبها عليه النبي ﷺ بإشارة من جبريل، وأوّلوا ظاهر الروايات بأن جمع الصحابة لم يكن جمع ترتيب وإنما كان جمعاً لما كانوا يعلمونه ويحفظونه عن النبي ﷺ من السور وآياتها المرتبة، بين دفتين وفي مكان واحد.

وأنت خبير بأن كيفية الجمع الأول التي تدلّ عليها الروايات تدفع هذه الدعوى دفعاً صريحاً.

وربما استدل عليه بما ادّعاه بعضهم من الإجماع على ذلك فقد نقل السيوطي في الإتقان عن الزركشي دعوى الإجماع عليه وعن أبي جعفر بن الزبير نفي الخلاف فيه بين المسلمين، وهو إجماع منقول لا يعتمد عليه بعد وجود الخلاف في أصل التحريف ودلالة ما تقدم من الروايات على خلافه.

وربما استدل عليه بالتواتر ويوجد ذلك في كلام كثير منهم ادعوا تواتر الترتيب الموجود عن النبي ﷺ وهو عجيب وقد نقل في الإتقان بعد نقله ما رواه البخاري وغيره بعدة طرق عن أنس أنه قال: مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبو زيد، وفي رواية أُبي بن كعب بدل أبي الدرداء.

عن المازري أنه قال: وقد تمسك بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة ولا متمسّك لهم فيه فإنا لا نسلم حمله على ظاهره سلمنا ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الأمر كذلك سلمناه لكن لا يلزم من كون كل من الجم الغفير لم يحفظه كله أن لا يكون حفظ مجموعه الجم الغفير وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه بل إذا حفظ الكلّ الكل ولو على التوزيع كفى، انتهى.

أما دعواه أن ظاهر كلام أنس غير مراد فهو مما لا يصغى إليه في الأبحاث اللفظية المبنية على ظاهر اللفظ إلاّ بقرينة من نفس كلام المتكلم أو

ما ينوب منابه أما مجرد الدعوى والاستناد إلى قول آخرين فلا.

على أنه لو حمل كلام أنس على خلاف ظاهره كان من الواجب أن يحمل على أن هؤلاء الأربعة إنما جمعوا في عهد النبي ﷺ معظم القرآن وأكثر سوره وآياته لا على أنهم وغيرهم من الصحابة جمعوا جميع القرآن على ما في المصحف العثماني وحفظوا ترتيب سوره وآياته وضبطوا موضع كل واحدة واحدة منها عن آخرها فهذا زيد بن ثابت نفسه ـ وهو أحد الأربعة المذكورين في حديث أنس والمتصدي للجمع الأول والثاني كليهما ـ يصرّح في رواياته أنه لم يحفظ جميع الآيات.

ونظيره ما في الإتقان عن ابن أشتة في المصاحف بسند صحيح عن محمد بن سيرين قال: مات أبو بكر ولم يجمع القرآن وقتل عمر ولم يجمع القرآن.

وأما قوله: سلمناه ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الأمر كذلك؟ فمقلوب على نفسه فمن أين لهذا القائل أن الواقع في نفس الأمر كما يدعيه وقد عرفت الشواهد على خلاف ما يدّعيه؟

وأما قوله: إنه يكفي في تحقق التواتر أن يحفظ الكل كل القرآن على سبيل التوزيع فمغالطة واضحة لأنه إنما يفيد كون مجموع القرآن من حيث المجموع منقولاً بالتواتر وأما كون كل واحدة واحدة من الآيات القرآنية محفوظة من حيث محلها وموضعها بالتواتر فلا وهو ظاهر.

ونقل في الإتقان عن البغوي أنه قال في شرح السنّة: الصحابة جمعوا بين الدفتين القرآن الذي أنزله الله على رسوله من غير أن زادوا أو نقصوا منه شيئاً خوف ذهاب بعضه بذهاب حفظته فكتبوه كما سمعوا من رسول الله ﷺ من غير أن قدموا شيئاً أو أخروه أو وضعوا له ترتيباً لم يأخذوه من رسول الله ﷺ.

وكان رسول الله ﷺ يلقن أصحابه ويعلمهم ما نزل عليه من القرآن على الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا بتوقيف جبريل إياه على ذلك وإعلامه عند نزول كل آية أن هذه الآية تكتب عقب آية كذا في سورة كذا.

فثبت أن سعي الصحابة كان في جمعه في موضع واحد لا في ترتيبه

فإن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب أنزله الله جملة إلى السماء الدنيا ثم كان ينزله مفرقاً عند الحاجة وترتيب النزول غير ترتيب التلاوة، انتهى.

ونقل عن ابن الحصار أنه قال: ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنما كان بالوحي كان رسول الله ﷺ يقول: ضعوا آية كذا في موضع كذا، وقد حصل اليقين من النقل المتواتر بهذا الترتيب من رسول الله ﷺ، وإنما أجمع الصحابة على وضعه هكذا في المصحف، انتهى. ونقل أيضاً ما يقرب من ذلك عن جماعة غيرهم كالبيهقي والطيبي وابن حجر.

أما قولهم: إن الصحابة إنما كتبوا المصحف على الترتيب الذي أخذوه عن النبي ﷺ من غير أن يخالفوه في شيء فمما لا يدل عليه شيء من الروايات المتقدمة وإنما المسلم من دلالتها أنهم إنما أثبتوا ما قامت عليه البينة من متن الآيات ولا إشارة في ذلك إلى كيفية ترتيب الآيات النازلة مفرقة وهو ظاهر نعم في رواية ابن عباس المتقدّمة عن عثمان ما يشير إلى ذلك غير أن الذي فيه أنه كان ﷺ يأمر بعض كتاب الوحي بذلك وهو غير إعلامه جميع الصحابة ذلك على أن الرواية معارضة بروايات الجمع الأول وأخبار نزول بسم الله وغيرها.

وأما قولهم: إن النبي ﷺ لقن الصحابة هذا الترتيب الموجود في مصاحفنا بتوقيف من جبريل ووحي سماوي فكأنه إشارة إلى حديث عثمان ابن أبي العاص المتقدم في آية ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾[1] وقد عرفت مما تقدم أنه حديث واحد في خصوص موضع آية واحدة، وأين ذلك من مواضع جميع الآيات المفرقة.

وأما قولهم: إن القرآن مكتوب على هذا الترتيب في اللوح المحفوظ أنزله الله إلى السماء الدنيا ثم أنزله الله مفرقاً عند الحاجة... إلخ، فإشارة إلى ما روي مستفيضاً من طرق الشيعة وأهل السنّة من نزول القرآن جملة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ثم نزوله منها نجوماً إلى النبي ﷺ لكن

(١) النحل ـ ٩٠.

الروايات ليس فيها أدنى دلالة على كون القرآن مكتوباً في اللوح المحفوظ منظماً في السماء الدنيا على الترتيب الموجود في المصحف الذي عندنا وهو ظاهر.

وأما قولهم: إنه قد حصل اليقين بالنقل المتواتر عن رسول الله ﷺ بهذا الترتيب الموجود في المصاحف فقد عرفت أنه دعوى خالية عن الدليل وأن هذا التواتر لا خبر عنه بالنسبة إلى كلّ آية آية كيف وقد تكاثرت الروايات أن ابن مسعود لم يكتب في مصحفه المعوذتين وكان يقول: إنهما ليستا من القرآن وإنما نزل بهما جبريل تعويذاً للحسنين، وكان يحكهما عن المصاحف، ولم ينقل عنه أنه رجع عن قوله فكيف خفي عليه هذا التواتر طول حياته بعد الجمع الأول.

نظرة عابرة في روايات الإنساء

يتعلق بالبحث السابق البحث في روايات الإنساء ـ وقد مرَّت إشارة إجمالية إليها ـ وهي عدة روايات وردت من طرق أهل السنّة في نسخ القرآن وإنسائه حملوا عليها ما ورد من روايات التحريف سقوطاً وتغييراً.

فمنها ما في الدر المنثور عن ابن أبي حاتم والحاكم في الكنى وابن عديّ وابن عساكر عن ابن عباس قال: كان مما ينزل على النبي ﷺ الوحي بالليل وينسأه بالنهار فأنزل الله: **﴿ما ننسخ من آية أو ننسيها نأت بخير منها أو مثلها﴾**[1].

وفيه عن أبي داود في ناسخه والبيهقي في الدلائل عن أبي أمامة أن رهطاً من الأنصار من أصحاب النبي ﷺ أخبروه أن رجلاً قام من جوف الليل يريد أن يفتتح سورة كان قد وعاها فلم يقدر منها على شيء إلاّ بسم الله الرحمن الرحيم ووقع ذلك لناس من أصحابه فأصبحوا فسألوا رسول الله ﷺ عن السورة فسكت ساعة لم يرجع إليهم شيئاً ثم قال: نسخت البارحة فنسخت من صدورهم ومن كل شيء كانت فيه.

أقول: والقصة مروية بعدة طرق في ألفاظ متقاربة مضموناً.

---

(١) البقرة ـ ١٠٦.

وفيه عن عبد الرزاق وسعيد بن منصور وأبي داود في ناسخه وابنه في المصاحف والنسائي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصححه عن سعد بن أبي وقاص أنه قرأ: «ما ننسخ من آية أو ننسأها»، فقيل له: إن سعيد بن المسيب يقرأ «ننسها» فقال سعد: إن القرآن لم ينزل على المسيّب ولا آل المسيّب، قال الله: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾.

أقول: يريد بالتمسك بالآيتين أن الله رفع النسيان عن النبي ﷺ فيتعين أن يقرأ «ننسأها» من النسء، بمعنى الترك والتأخير فيكون المراد بقوله ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ إزالة الآية عن العمل دون التلاوة كآية صدقة النجوى، وبقوله: «أو ننسأها» ترك الآية ورفعها من عندهم بالمرة وإزالتها عن العمل والتلاوة كما روي تفسيرها بذلك عن ابن عباس ومجاهد وقتادة وغيرهم.

وفيه أخرج ابن الأنباري عن أبي ظبيان قال: قال لنا ابن عباس: أي القراءتين تعدّون أول؟ قلنا: قراءة عبد الله وقراءتنا هي الأخيرة. فقال: رسول الله ﷺ كان يعرض عليه جبريل القرآن كل سنة مرة في شهر رمضان وإنه عرضه عليه في آخر سنة مرتين فشهد منه عبد الله ما نسخ ما بدل.

أقول: وهذا المعنى مروي بطرق أخرى عن ابن عباس وعبد الله بن مسعود نفسه وغيرهما من الصحابة والتابعين، وهناك روايات أخر في الإنساء. ومحصّل ما استفيد منها أن النسخ قد يكون في الحكم كالآيات المنسوخة المثبتة في المصحف، وقد يكون في التلاوة مع نسخ حكمها أو من غير نسخ حكمها كما يظهر في تفسير قوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[1]. وقوله: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾[2]، أن الآيتين أجنبيتان عن الإنساء بمعنى نسخ التلاوة، وتقدم أيضاً في الفصول السابقة أن هذه الروايات مخالفة لصريح الكتاب فالوجه عطفها على روايات التحريف وطرح القبيلين جميعاً[3].

---

(١) البقرة - ١٠٦.

(٢) النحل - ١٠١.

(٣) انظر جميع ما تقدم في المجلد الثاني عشر من الميزان ص ١١٦.

الفهرس

المقدمة ٧
التحدي القرآني بالإعجاز ٩
التحدّي بالعلم ١١
التحدّي بمن أُنزل عليه القرآن ١٣
تحدّي القرآن بالأخبار عن الغيب ١٥
تحدي القرآن بعدم الاختلاف فيه ١٨
التحدّي بالبلاغة ٢١
تصديق القرآن لقانون العلية العامة ٢٩
إثبات القرآن ما يُخرق العادة ٣٠
القرآن يسند ما أسند إلى العلة المادية إلى الله ٣٥
القرآن يثبت تأثيراً في نفوس الأنبياء ٣٧
القرآن يسند الخوارق إلى أمر الله ٣٩
القرآن يسند المعجزة إلى سبب غير مغلوب ٤١
القرآن يعدّ المعجزة برهاناً على صحة الرسالة ٤٣
نزول القرآن ٥١
النزول حقيقته وتعريفه ٥١
كيفية نزول القرآن ٥١
بعض الإشكالات والردّ عليها ٥٦
عمدة البيان في ترتيب القرآن ٦٢

معنى الأجزاء والأحزاب القرآنية ٦٢
عدد السور القرآنية ٦٤
في ترتيب السور نزولاً ٦٦
المحكم والمتشابه والتأويل في القرآن ٦٩
حقيقة المحكم والمتشابه ٦٩
المحكمات أم الكتاب ٨٢
حقيقة التأويل ٨٤
هل يعلم تأويل القرآن غير الله ٩١
ما هو السبب في اشتمال الكتاب على المتشابه ٩٩
المحكم والمتشابه في ضوء الروايات ١١٣
التفسير حقيقته وأقسامه ١٢٢
عصمة القرآن عن التحريف ١٣٧
القرآن ينفي وقوع التحريف فيه ١٣٧
الروايات تنفي وقوع التحريف ١٤١
نقد القول بالتحريف ١٤٣
جمع القرآن الكريم ١٥٤
نظرة عابرة في روايات الإنساء ١٦٨
الفهرس ١٧٠